كيم إيل سونغ

حول مسائل الإنتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية

مكتبة الشيوعيين العرب

https://arcommunistslib.site123.me

http://arcommunistslib.cdhost.com

http://arcommunistslib.ucoz.org

جمعه للإنترنت: الصوت الشيوعي

https://communistvoiceblog.wordpress.com

communistvoice@disroot.org

تنبيه من مكتبة الشيوعيين العرب!

قام الصوت الشيوعي بتجميع هذا الكراس من خلال اقتطاع النصوص ذات العلاقة من النسخ الإلكترونية العربية لمؤلفات كيم إيل سونغ الكاملة التي نشرها موقع النينارا الرسمي، التابع لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ثم جمعها وترتيبها في ملف PDF واحد، بحسب التسلسل الذي وردت به في فهرست النسخة الورقية العربية، المتوفرة لدينا، من هذا الكتيب.

وبغية المحافظة على جمالية هذا الكتاب الالكتروني، ومنع تشوش القرّاء أثناء مطالعته، قمنا بإزالة ارقام الصفحات كون النصوص الأصلية تم اقتطاعها من مجلدات متفرقة كلٌ له ترقيم خاص بصفحاته.

لذا أقتضى التنويه.

الصوت الشيوعي

قضايا حول المسألة الريفية الاشتراكية فى بلادنا

تم اقرارها فى الدورة الكاملة الثامنة للجنة المركزية
الرابعة لحزب العمل الكورى
٢٥ شباط ١٩٦٤

علـق مؤسسوالماركـسية اللينينـية أهمـية كبـرى علـى المـسألتين الفلاحـية والـزراعية ووجهوا اهتماما عميقا لحلهمـا. وقد اثـار لينـين، بنوع خاص، المسألة الفلاحـية باعتـبارها مـشكلة استراتيجية رئيـسية فـى الـثورة، واعتبـر ان المـسألة الـريفية عامـل مـن اهم العوامل الرئيسية فى بناء الاشتراكية والشيوعية. علم لينين ان الحـل الـصحيح للمـسألة الفلاحـية ودعـم الـتحالف بـين العمـال والفلاحـين همـا الـضمان الحاسـم لاحـراز النـصر فـى الـثورة، ووضـع الطـريقة الواضـحة لحـل المسألة الـريفية فـى مـرحلة الثورة الاشتراكية، واشار الى طريق البنـاء الاشتراكى فى الريف.

ان المسألة الـريفية تكتسب أهمية خاصة فى بلدان كبيرة، سواء البلدان التى كانت تـرزح تحت النير الامبريالى والاستعمارى في السابق او التى ما زالت ترزح تحت هذا النيـر. ان الحـل الـناجح للمـسألتين الفلاحـية والـزراعية فـى هـذه الـبلدان ام لا، يـشكل المسألة المفتاحية لانتصار الثورة او فشلها وللتقدم الاجتماعى.

ويعـد انتـصار الـثورة الاشـتراكية فـى المديـنة والـريف تحـولا تاريخـيا فـى حـل المسألتين الفلاحية والزراعية.

مـا زالـت المـسألة الـريفية، بعـد انتـصار الثورة الاشتراكية، تحتل مكانة هامة

للغاية فى بناء الاشتراكية والشيوعية.

ان الفلاحين حليف امين للطبقة العاملة، وهم قوة هائلة فى البناء الاشتراكى. وليس الا بتدعيم التحالف بين العمال والفلاحين بقيادة الطبقة العاملة تدعيما مطردا، يمكن دفع عملية بناء الاشتراكية والشيوعية قدما بقوة.

ان الزراعة، مثلها فى ذلك مثل الصناعة، هى واحدة من الفرعين الرئيسيين للاقتصاد الوطنى. فهى تزود السكان بالاغذية وتمد الصناعة الخفيفة بالمواد الخام. وليس الا عندما نضمن تقدم الاقتصاد الريفى جنبا الى جنب مع الصناعة، فى الوقت الذى نعمل فيه على تطوير الصناعة وتدعيم دورها القيادى بصورة مطردة، يمكننا ان نتوقع تنمية الاقتصاد الوطنى ككل بسرعة وان نضمن تحسين مستوى معيشة الشعب بصورة منتظمة.

ولن تحل المسألتان الفلاحية والزراعية حلا نهائيا، الا عندما تتم ازالة الفوارق ما بين المدينة والريف، وكذلك الفوارق الطبقية ما بين الطبقة العاملة والفلاحين.

ان تحقيق الحل النهائى للمسألة الريفية وقيادة الفلاحين الى المجتمع الشيوعى مهمة سامية ملقاة على عاتق الشيوعيين والطبقة العاملة.

يجب على الحزب الماركسى اللينينى، بعد انتصار النظام الاشتراكى، ان يركز جهوده على حل المسألة الريفية من اجل مواصلة الثورة قدما وانجازها انجازا نهائيا، ومن اجل حماية مصالح الشعب العامل بأسره حماية تامة.

١ - المبادئ الاساسية لحل المسألة الريفية فى ظل الاشتراكية

تطرح المسألة الريفية نفسها باشكال مختلفة فى مراحل مختلفة من تطور الثورة.

ففى مرحلة الثورة الديمقراطية المناهضة للامبريالية والاقطاع، تمثلت المسألتان الفلاحية والزراعية فى تحرير الفلاحين من الاستغلال والاستعباد على ايدى ملاك

الارض، وفى تحرير القوى المنتجة الزراعية من قيود علاقات الانتاج الاقطاعية، عن طريق القضاء على علاقات ملكية الارض الاقطاعية فى الريف. وقمنا بحل هاتين المسألتين بنجاح عن طريق اجراء اصلاح زراعى بصورة كاملة على اساس مبدأ مصادرة اراضى ملاك الارض دون تعويض وتوزيعها على الفلاحين مجانا.

وفى مرحلة الثورة الاشتراكية، تمثلت المسألتان الفلاحية والزراعية فى تحرير الفلاحين الى الابد من كافة انواع الاستغلال والقهر، وفى تحرير القوى المنتجة الزراعية تحريرا كاملا من قيود علاقات الانتاج القديمة القائمة على الملكية الفردية، وذلك عن طريق تصفية العناصر الرأسمالية فى الريف وتحويل الاقتصاد الفلاحى الفردى الى اقتصاد جماعى اشتراكى. وقمنا بحل هاتين المسألتين بنجاح عن طريق تطبيق التعوين الاشتراكى فى الاقتصاد الريفى من خلال الدروس الحسية وعلى اساس المبدأ الاختيارى، تحت القيادة القوية للحزب والدولة وبمساعدتهما الفعالة.

ان النظام الاشتراكى فى الاقتصاد الريفى يتمتع بتفوق حاسم على الاقتصاد الفلاحى الفردى وعلى نظام الاقتصاد الريفى الرأسمالى. فهذا النظام يفتح الطريق واسعا امام تطور القوى المنتجة الزراعية، ويوفر امكانيات التحسن السريع لحياة الفلاحين المادية والثقافية.

المسألة تتعلق بكيفية القيام بالعمل الريفى وكيفية تطوير الاقتصاد الريفى فى ظل النظام الاشتراكى.

بعد انتصار النظام الاشتراكي فى المدينة والريف، تطرح المسألة الريفية نفسها بشكل مختلف تماما عما كان عليه الامر فى الفترة السابقة.

ففى ظل الاشتراكية، تصبح المسألتان الفلاحية والزراعية مسألة تتعلق بتطوير القوى المنتجة الزراعية الى مستوى اعلى، وتحقيق الوفرة فى حياة الفلاحين، والقضاء على تخلف الريف الموروث عن المجتمع الاستغلالى، وازالة الفوارق ما بين المدينة والريف تدريجيا، وذلك على اساس من التوطيد المستمر للنظام الاشتراكى الذى اقيم فى الريف.

ومن اخطر المسائل الاساسية فى بناء الاشتراكية والاعداد للانتقال الى الشيوعية، القضاء تدريجيا على الفوارق ما بين المدينة والريف، فى نفس الوقت الذى

يجرى فيه توطيد وتطوير النظام الاشتراكي للاقتصاد الريفى. انها مهمة معقدة وصعبة لا يمكن حلها تماما الا بالنضال والعمل الدائبين وطويلي الامد.

ومع انجاز التحول الاشتراكى، اثيرت هذه المهمة بالفعل فى بلادنا. وبالطبع، يجب ان يتجه عملنا فى الريف نحو حل هذه المهمة.

ومن اجل الحل الناجح للمسألتين الفلاحية والزراعية فى ظل الاشتراكية، يتحتم التمسك الحازم بمبادئ اساسية ثلاثة فى العمل الريفى.

اولا: يجب القيام بالثورات التقنية والثقافية والفكرية بصورة كاملة فى الريف.

ثانيا : يجب تعزيز قيادة الطبقة العاملة للفلاحين ومساعدة الصناعة للزراعة ومعاونة المدن للريف بكل الوسائل.

ثالثا : يجب تقريب عمليات توجيه وادارة الاقتصاد الريفى من المستوى المتقدم لادارة المؤسسات الصناعية بلا انقطاع، وتوثيق الروابط ما بين ملكية الشعب بأسره والملكية التعاونية، وتقريب الملكية التعاونية من ملكية الشعب بأسره باستمرار.

أ ـ الثورات التقنية والثقافية والفكرية فى الريف

لا بد من مواصلة الثورة لانجاز البناء الشامل للاشتراكية، وللاعداد للانتقال التدريجى الى الشيوعية.

ان حقيقة استمرار وجود الفوارق ما بين المدينة والريف والفوارق الطبقية ما بين الطبقة العاملة والفلاحين، حتى بعد تصفية الطبقات المستغلة واستكمال التحول الاشتراكى، تبين بحد ذاتها ان الثورة يجب ان تستمر، وان الثورة فى الريف بنوع خاص يجب ان تحقق بصورة اكثر اكتمالا. فاذا ما اوقفت الثورة لمجرد ان عملية التعوين الاشتراكى قد اكتملت، فانه لا يمكن الاستمرار فى المحافظة على مستوى حماس الفلاحين الذى ظهر خلال الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية او تصعيد هذا الحماس اكثر فاكثر. وبدون مواصلة الثورة فى الريف، لا يمكن توطيد وتطوير النظام الاشتراكي للاقتصاد الريفى ولا يمكن

اظهار تفوق هذا النظام، كذلك لا يمكن ازالة الفوارق ما بين المدينة والريف.

ان الثورات التقنية والثقافية والفكرية هى المهام الثورية الرئيسية التى يجب انجازها فى الريف بعد اتمام التعوين الاشتراكى.

ويجد تخلف الارياف عن المدن تعبيره، اولا وقبل كل شىء، فى حقيقة ان قاعدة الزراعة اضعف من الناحيتين المادية والتقنية من قاعدة الصناعة، وفى ان المستوى الثقافى للسكان الريفيين اقل من مستواه لدى سكان المدن، وفى ان الفلاحين يتخلفون عن العمال فى مجال الوعى الفكرى. وغنى عن القول ان هذا التخلف موروث عن المجتمع القديم، وان كون هذا التخلف ما زال باقيا فى ظل الاشتراكية انما يرتبط ايضا، الى حد كبير، بمستوى تطور الصناعة والمدن، فما زالت الملكية التعاونية هى الشكل السائد فى الاقتصاد الريفى بسبب هذا التخلف تحديدا، وذلك بخلاف الحال فى الصناعة، حيث تسود ملكية الشعب بأسره، وبالتالى، ما زالت الفوارق الطبقية باقية بين الطبقة العاملة والفلاحين.

لذلك، ومن اجل توطيد وتطوير النظام الاشتراكي للاقتصاد الريفى ومن اجل القضاء على الفوارق ما بين المدينة والريف ومن اجل ازالة الفوارق الطبقية ما بين الطبقة العاملة والفلاحين يجب، اولا وقبل كل شىء، القيام بالثورات الثلاث، التقنية والثقافية والفكرية، فى الريف والقضاء على تخلف الريف فى هذه المجالات الثلاثة على اساس التطور السريع للصناعة الاشتراكية والمدن.

ان مهام الثورات التقنية والثقافية والفكرية فى الريف متداخلة بعضها ببعض على نحو وثيق، ويجب القيام بها كعملية موحدة.

الثورة الفكرية هى اهم واصعب مهمة ثورية من بين هذه الثورات، ويجب ان تتقدم ما عداها من كافة انواع العمل الاخرى. اما التركيز على الثورتين التقنية والثقافية وحدهما واهمال الثورة الفكرية، فانه ينطوى على خطأ فادح.

يستمر الصراع الطبقى فى ظل الاشتراكية ايضا. ويجد الصراع الطبقى فى الريف الاشتراكى تعبيره فى النضال ضد المكائد التخريبية للعناصر المعادية التى تتسلل من الخارج وبقايا الطبقات المستغلة التى اطيح بها، كما يجد تعبيره ايضا فى

النضال الفكرى ضد مخلفات الافكار البالية فى اذهان الفلاحين. ولا يمكن تدعيم النظام الاشتراكي فى الريف، كما لا يمكن حماية هذا النظام من تعديات الاعداء، ما لم يتم رفع الوعى الطبقى لدى الفلاحين وتشديد النضال الفكرى بينهم.

ويكمن تفوق الاشتراكية وحيويتها، اولا وقبل كل شىء، فى ان الكادحين الذين تحرروا من الاستغلال والقهر، يتحدون فى ظل هذا النظام مع بعضهم البعض بصورة صلبة ويتعاونون بشكل وثيق وبطريقة رفاقية ويقومون بعملهم بصورة اختيارية وحماسية، من اجل الهدف المشترك والمصالح المشتركة. وبدون رفع مستوى الوعى الفكرى لدى الفلاحين، لا يمكن اظهار هذا التفوق الجوهرى الكامن فى الاشتراكية على نطاق الريف، وبالتالى لا يمكن ان يتقدم كل من الانتاج الزراعى والتقنية الزراعية والثقافة الريفية بخطى سريعة.

لا تتحقق عملية اعادة تكوين الوعى الفكرى للفلاحين من تلقاء ذاتها مع قيام النظام الاشتراكى وتحسن مستوى المعيشة. ان القاعدة الاقتصادية التى تولد الافكار البالية تختفى، بالطبع، مع انتصار النظام الاشتراكى، كما يتم مع هذا الانتصار خلق الظروف الاجتماعية والمادية لتسليح الفلاحين بأفكار جديدة. ولكن رواسب الافكار البالية، وبخاصة نزعة المالك الصغير، تظل باقية لزمن طويل فى اذهان الفلاحين فى ظل الاشتراكية ايضا. وقد تعود هذه الرواسب الى الظهور، او تأخذ فى النمو على نطاق واسع، اذا ما ضعف العمل الفكرى. ولا يمكن اعادة تكوين الوعى الفكرى للفلاحين بصورة تامة الا من خلال تثقيف طويل المدى ومثابر ونضال مستمر.

ان تعليق أهمية اولى على الثورة الفكرية لا يعنى بأى حال من الاحوال انه يمكن اهمال الثورتين التقنية والثقافية.

ان الاشتراكية والشيوعية تتطلبان مستوى عاليا من تطور القوى المنتجة، كما تتطلبان مستوى ثقافيا عاليا لدى الكادحين. والهدف من بناء الاشتراكية والشيوعية هو، فى التحليل النهائى، ضمان حياة سعيدة للشعب كله وتلبية احتياجاته المادية والثقافية المتزايدة باطراد بصورة اكمل.

فلا يمكن ان يتحقق تطور القوى المنتجة الزراعية او تحسن الحياة المادية

والثقافية للفلاحين او تحرير الفلاحين من العمل المضنى، ما لم يتم القيام بالثورتين التقنية والثقافية فى الريف. ان تدعيم القاعدة المادية والتقنية للاقتصاد الريفى ورفع المستوى الثقافى لدى الفلاحين يمثلان شرطين هامين لاعادة تكوين وعيهم الفكرى. لذا، فان التشديد على أهمية الثورة الفكرية فقط، بينما يجرى اهمال الثورتين التقنية والثقافية، يعد خطأ ايضا.

يجب علينا، فى الوقت الذى نعطى فيه الاولوية القاطعة للثورة الفكرية، ان ندفع بقوة الى الامام عجلة الثورتين التقنية والثقافية جنبا الى جنب مع الثورة الفكرية. وبهذه الطريقة، يجب ان نعيد تكوين افكار الفلاحين، وندعم القاعدة المادية والتقنية للاقتصاد الريفى، ورفع المستوى الثقافى لدى السكان الريفيين.

ب- قيادة الطبقة العاملة للفلاحين ومساعدة الصناعة للزراعة ومعاونة المدينة للريف

ان القيادة والمساعدة من جانب حزب ودولة الطبقة العاملة، شرطان لا غنى عنهما لانبثاق وتوطيد وتطوير النظام الاشتراكى فى الريف. فلا يمكن ان يسير الفلاحون فى الطريق الاشتراكى ثم ينتقلوا الى الشيوعية الا تحت قيادة الطبقة العاملة وبمساعدتها.

ان العمال والفلاحين حلفاء يناضلون بقواهم المتضافرة فى سبيل الهدف المشترك والمثل الاعلى المشترك. انهم جميعا شغيلة اشتراكيون. وملكية الشعب بأسره والملكية التعاونية هما شكلان للملكية الاشتراكية يتطوران فى ترابط وثيق مع بعضهما البعض، ويشكلان معا الاساس الاقتصادى للدولة الاشتراكية . تأخذ الدولة الاشتراكية على عاتقها المسؤولية عن معيشة الفلاحين ايضا، وليس العمال والموظفين فقط، كما تضطلع بالمسؤولية عن تطوير الملكية التعاونية ايضا، وليس ملكية الشعب بأسره فقط. كان كل فلاح، على عهد الاقتصاد الفلاحى الفردى، هو المسؤول اساسا عن اقتصاده الخاص وعن معيشته، ولكن بعد انجاز التعوين، يجب على الحزب والدولة ان يضطلعا بمسؤولية السهر على تطوير المزارع التعاونية ومعيشة الفلاحين.

ان الصناعة هى القطاع القائد فى الاقتصاد الوطنى، والمدن تتقدم على الريف فى جميع ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة. انه لا يمكن تجهيز الاقتصاد الريفى بالتقنيات الحديثة على غرار الصناعة، الا عندما تقدم الصناعة، اى القطاع القائد، مساعدتها له، ولا يمكن للريف المتخلف ان يصل الى مستوى المدن الا حين تسدى المدن، وهى المتقدمة، المعونة له.

ويترتب على ذلك، انه فى سبيل دفع الثورات التقنية والثقافية والفكرية الى الامام بقوة فى الريف، وفى سبيل القضاء التدريجى على الفوارق ما بين المدينة والريف، بعد اتمام التعوين الاشتراكى، يجب على الحزب والدولة ان يعززا قيادتهما ومساعدتهما للريف بكافة السبل، ويجب على المدن ان تقدم معاونة ايجابية للريف.

وغنى عن البيان ان الريف فى بلاد كانت فيما مضى دولة زراعية متخلفة مثل بلادنا، يجب ان يقدم قدرا معينا من الموارد المالية للتصنيع الاشتراكى فترة محددة بعد انتصار الثورة. ان اسهام الفلاحين بتقديم الموارد المالية لخلق صناعة حديثة فى دولة اشتراكية كهذه انما يستهدف مصلحة المجتمع كله، وهو امر لا غنى عنه بالنسبة لتطور الاقتصاد الريفى فى المستقبل وتحسين مستوى معيشة الفلاحين انفسهم.

ولكن، ما ان يتم ارساء قاعدة صناعية اشتراكية حتى يجب التحول الى قيام الصناعة بمساعدة الزراعة. ومنذ ذلك الحين، يجب اعطاء الريف مساعدة اكبر ومن جميع النواحى.

يجب على الطبقة العاملة الا تقود الفلاحين سياسيا وفكريا فحسب، وانما يجب عليها ايضا ان تقدم المعونة المادية والتقنية والثقافية والمالية للفلاحين. وينبغى للدولة الاشتراكية ان تجهد بكافة السبل من اجل تخفيف الاعباء عن كاهل الفلاحين وزيادة دخلهم، وان تسهر على رفع مستوى معيشة العمال والفلاحين بالتساوى.

اذا ما جرى اهمال العمل الريفى، وتركت الارياف بلا مساعدة، او اسوأ من ذلك، اذا ما طورت الصناعة فقط على حساب الزراعة وجرى تحسين وضع المدن على حساب الريف، فان الفوارق ما بين المدينة والريف ستزداد اكثر فاكثر بدلا من ان تختفى. وهذا ما سيجعل من المستحيل اطلاق العنان لنشاط الفلاحين او تنمية الاقتصاد

الريفـى او تحـسين مـستوى معيـشة الفلاحـين. وسـيؤدى ذلـك، علـى المـدى البعـيد، الـى اعاقـة نموالـصناعة نفسها، واعاقـة تطـور الاقتصاد الوطنى ككل، وسيلحق ضررا بالغا ببناء الاشتراكية والشيوعية.

ان اهمـال الـريف فكـرة رأسـمالية. والقاعـدة، فـى ظـل الرأسـمالية، هـى اسـتغلال المدن للارياف وتخلف الارياف عن المدن.

ويـرفض الـشيوعيون بحسم فكـرة اهمـال الـريف، ولـهذا يناضـلون منذ اليوم الاول لتوليـهم مقاليد الـسلطة من اجـل القـضاء علـى تخلـف الـريف المـوروث عـن الرأسمالية. وانـه لمـن المشروع، فـى ظـل الاشـتراكية، ان تـساعد المدينـة الـريف وان يقـرب الريف الذى كان متخلفا من مستوى المدينة اكثر فاكثر فى سائر المجالات.

وفـى الـوقت الـذى نعـزز فيه قـدرة الطـبقة العاملـة وندفـع عجلـة تطـور الـصناعة والمدينـة الـى الامـام بـصورة اكثر، يجـب علينـا ان نـدعم باستمرار قيادة الطبقة العاملة للفلاحين، وان نـزيد باطـراد من مساعدة الصناعة للزراعة ومن مساندة المدينة للريف، وبـذلك نمـضى، خطـوة فخطـوة، فـى تقليل الفـوارق ما بين المدينـة والريف. بهذه الوسيلة وحـدها يمكـن لـنا ان نـواصل تـشجيع نـشاط الفلاحـين، وان نعمـل علـى تطويـر الاقتـصاد الريفـى بـسرعة ورفـع مـستوى معيـشة الفلاحـين. وسـيؤدى ذلـك فـى الـنهاية الـى اعطـاء زخـم اكبـر لـتطور الـصناعة ذاتهـا والاقتـصاد الوطنـى ككـل، والـى التعجـيل ببـناء الاشتراكية والشيوعية.

ج ـ توجيه وادارة الاقتصاد الريفى، الروابط ما بين ملكية الشعب بأسره والملكية التعاونية

فـى ظـل الاشـتراكية، لا يـتخلف الـريف عـن المديـنة فـى المجـالات التقنـية والثقافـية والفكـرية فحسب، وانمـا كنتيجة لذلك يتخلف ايضا علـى صـعيد علاقـات الملكية ومـستوى الادارة الاقتـصادية كليهما. والفوارق ما بين الصناعة والزراعة فيما يتعلق بعلاقات الملكية هـى فـوارق جوهرية تحدد التمايز الطبقى ما بين الطبقة العاملة والفلاحين. والفوارق ما بين

الصناعة والزراعة من حيث مستوى ادارتها الاقتصادية هى فوارق هامة ايضا.

لذلك، وفى سبيل القضاء على الفوارق ما بين المدينة والريف وفى سبيل ازالة التمايز الطبقى ما بين الطبقة العاملة والفلاحين، من الضرورى القضاء على تخلف الريف فى المجالات التقنية والثقافية والفكرية، وفى نفس الوقت ازالة تخلفه على صعيد علاقات الملكية ومستوى الادارة الاقتصادية. بذلك فقط، يمكن القضاء على كافة انواع تخلف الريف عن المدن وازالة جميع الفوارق ما بين المدينة والريف والتى ترتبط بهذا التخلف، والغاء التمايز الطبقى ما بين الطبقة العاملة والفلاحين.

ومن الضرورى، من اجل القضاء على الفوارق ما بين الصناعة والزراعة على صعيد مستوى الادارة الاقتصادية وعلاقات الملكية، دفع عجلة الثورات التقنية والثقافية والفكرية دفعا قويا الى الامام فى الريف، وتعزيز معاونة المدينة للريف بكل الوسائل، وعلى اساس ذلك، تحسين توجيه الاقتصاد الريفى وادارته والارتفاع التدريجى بالملكية التعاونية الى مستوى ملكية الشعب بأسره. فى غضون ذلك، تشكل عملية تحسين توجيه الاقتصاد الريفى وادارته وتطوير الملكية التعاونية والمحافظة على ترابط صحيح ما بين ملكية الشعب بأسره والملكية التعاونية، تشكل شروطا هامة من اجل تعجيل بالثورات التقنية والثقافية والفكرية فى الريف، ولضمان مساعدة فعالة من جانب المدينة للريف، وكذلك من اجل حل ناجح لكافة المشكلات الناشئة فى مجرى بناء الريف الاشتراكى.

والاتجاه الرئيسى فى تحسين توجيه الاقتصاد الريفى الاشتراكى وادارته يتمثل فى مواصلة تقريب طريقة الادارة والتشغيل فى الاقتصاد الزراعى التعاونى من الطريقة المتقدمة فى ادارة المؤسسات الصناعية.

ان الاقتصاد الزراعى التعاونى اقتصاد اشتراكى ذو نطاق واسع، ويتم تجهيزه بسرعة بالتقنيات الحديثة. وبقدر ما يتسع نطاق الادارة فى الزراعة، وبقدر ما تقترب الزراعة تدريجيا من مستوى الصناعة من حيث معداتها التقنية، بقدر ما ينبغى تقريب طريقة توجيه الاقتصاد الريفى وادارته ايضا من طريقة ادارة المؤسسات الصناعية. وهذا يعنى، اولا وقبل كل شىء، انه يجب استخدام الطريقة الصناعية فى كل الاحوال فى توجيه الاقتصاد الزراعى التعاونى وادارته.

والادارة بالطريقة الصناعية تعنى تدعيم التوجيه التقنى فى الانتاج وتخطيط وتنهيج كل النشاطات الادارية فى المؤسسة. تتخلف الزراعة عن الصناعة من حيث المعدات التقنية، كما انها ما زالت اكثر تخلفا لجهة التوجيه التقنى. وقد تم استخدام التخطيط والتنهيج في ادارة الاقتصاد الريفى وتشغيله بعد تعوين الاقتصاد الفلاحى الفردى، ولكن الاقتصاد الريفى يتخلف عن الصناعة تخلفا بعيدا فى هذا المجال ايضا.

والاتجاه الرئيسى في تحسين ادارة الاقتصاد الزراعى التعاونى وتشغيله وفى القضاء على تخلف الزراعة عن الصناعة من ناحية الادارة الاقتصادية انما يتمثل فى تعزيز التوجيه التقنى والتخطيط والتنهيج المتزايدين لكل النشاطات الادارية.

ان توجيه الاقتصاد الزراعى التعاونى وادارته على اساس استخدام الطريقة الصناعية سيجعل فى الامكان تسريع الثورة التقنية فى الريف، والتغلب على التفكك ونقص التنظيم فى ادارة الزراعة، والاستخدام الرشيد للارض والآلات الزراعية وغيرها من وسائل الانتاج وكذلك الايدى العاملة، وتطوير الثقافة الانتاجية فى الاقتصاد الريفى. ومن شأن ذلك ان يعطى زخما قويا لزيادة الانتاج الزراعى وتوطيد الاقتصاد التعاونى وتحسين مستوى معيشة الفلاحين.

ان مسألة تطوير الملكية التعاونية، وكذلك مسألة العلاقة المتبادلة بين ملكية الشعب بأسره (الصناعة) والملكية التعاونية (الاقتصاد الريفى)، هى احدى المسائل الرئيسية فى بناء الريف الاشتراكى وفى البناء الاشتراكى ككل. وهذه قضية مبدئية لها تأثير مباشر على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين، وعلى العلاقة ما بين الطبقة العاملة والفلاحين.

ينسجم نظام الاقتصاد التعاونى السائد فى الزراعة مع طابع ومستوى القوى المنتجة ومع مستوى التطور فى وعى الفلاحين فى ظل الاشتراكية. ان نظام الاقتصاد الزراعى التعاونى اذ يظهر تفوقه الهائل، يشكل حافزا قويا لتطوير القوى المنتجة. ومن الضرورى، من اجل تحقيق تطور سريع فى الاقتصاد الريفى الاشتراكى، تعبئة واستخدام كوامن وامكانيات النظام الاقتصادى التعاونى الى اقصى درجة.

ومع ذلك، فان هذا لا يعنى، باى حال من الاحوال، ان نظام الاقتصاد

الزراعى التعاونى سيظل ثابتا بلا تغيير فى ظل الاشتراكية. فالملكية التعاونية تتطور وتتغير ايضا. ومن الضرورى تطوير الملكية التعاونية وتقريبها من درجة الكمال، مع تدعيم القاعدة المادية والتقنية للاقتصاد الريفى وارتفاع مستوى الفلاحين الثقافى ووعيهم الفكرى.

فى نفس الوقت، فان قضايا الروابط ما بين ملكية الشعب بأسره والملكية التعاونية والروابط ما بين الصناعة والزراعة، يجب ان تحل حلا صحيحا. والشىء الاهم فى هذا المجال هو الربط العضوى ما بين الملكيتين بطريقة تمتن الروابط المباشرة ما بين الصناعة والزراعة فى الانتاج وتعزز باستمرار الدور القيادى لملكية الشعب بأسره ازاء الملكية التعاونية.

وتحقيقا لهذه الغاية، من الضرورى تقوية مؤسسات الدولة التى تخدم الاقتصاد الريفى بشكل مباشر، مثل محطات الآلات الزراعية ومراكز ادارة منشآت الرى ومزارع اصطفاء البذور ومراكز معالجة البذور والمزارع التجريبية الزراعية ومزارع استيلاد المواشى ومراكز مكافحة الاوبئة الحيوانية، الخ، ومن الضرورى جعل هذه المؤسسات تشارك مشاركة ايجابية فى الانتاج الزراعى للاقتصاد التعاونى. ويجب ان تقام مؤسسات الدولة هذه على قواعد مادية وتقنية صلبة وان تجرى ادارتها بطريقة نموذجية، كما يجب تعزيز دورها فى تطوير الاقتصاد الزراعى التعاونى باستمرار. ومع تطور الصناعة، لا بد من مواصلة توسيع هذه المؤسسات وتقويتها حتى يمكن للوسائل المادية والتقنية الحديثة العائدة لكل الشعب ان تؤمن نسبة ساحقة بالتدريج من الانتاج الزراعى.

وهكذا، ليس الا عن طريق الربط الوثيق ما بين ملكية الشعب بأسره والملكية التعاونية يصبح فى الامكان مضاعفة نفوذ الطبقة العاملة السياسى والفكرى على الفلاحين، وادخال التقنيات الآلية المستخدمة فى الصناعة والطريقة المتقدمة فى الادارة الصناعية والثقافة الانتاجية بنجاح اكبر فى الاقتصاد الريفى، وتقديم المدن المساعدة الفعالة للريف. بذلك وحده يمكن ان نوطد ونطور الملكية التعاونية وتقريبها اكثر من ملكية الشعب بأسره، وعندئذ فقط نستطيع تسهيل عملية الانتقال التدريجى من

الملكية التعاونية الى ملكية الشعب بأسره وتسريعها. هذه هى الوسيلة القمينة برفع الدور القيادى للطبقة العاملة ودعم التحالف ما بين العمال والفلاحين بصورة اكثر، هذا فضلا عن التعجيل ببناء الاشتراكية والشيوعية.

اما اذا سرنا فى طريق اضعاف الدور القيادى الذى تمارسه ملكية الشعب بأسره ازاء الملكية التعاونية وفصل هذين النوعين من الملكية، فان ذلك سيضعف النفوذ السياسى والفكرى للطبقة العاملة على الفلاحين ويجعل من المستحيل ادخال التقنيات الآلية المستخدمة فى الصناعة والطريقة المتقدمة للادارة الصناعية والثقافة الانتاجية بنجاح في الاقتصاد الريفى، كما سيعيق المدينة عن تقديم معاونتها للريف. واذا ما سارت الامور على هذا النحو، لا يمكن توطيد وتطوير نظام الاقتصاد الريفى الاشتراكي ولا يمكن تحقيق عملية الانتقال التدريجي من الملكية التعاونية الى ملكية الشعب بأسره دونما عثرات. ومثل هذا الطريق سيؤدى، فى التحليل الاخير، الى تقليص الدور القيادى للطبقة العاملة والى اضعاف التحالف بين العمال والفلاحين، وسيخلق الصعاب فى طريق بناء الاشتراكية والشيوعية.

من جهة اخرى، انه لمن الخطأ ايضا التعجل فى تحويل الملكية التعاونية الى ملكية الشعب بأسره دون مراعاة للظروف والامكانيات الواقعية. ذلك لان تحويل الملكية التعاونية الى ملكية الشعب بأسره فى وقت ما زالت فيه الاسس المادية والتقنية للاقتصاد الريفى ضعيفة، وفى وقت ما زالت توجد فيه فوارق كبيرة ما بين العمل الصناعى والعمل الزراعى، وفى وقت يتخلف فيه الفلاحون عن الطبقة العاملة من حيث مستوى الوعى الفكرى والثقافة، فانه لن يترتب على ذلك، فى المدى البعيد، سوى تأخير تطور الريف الاشتراكى وبناء الاشتراكية ككل.

يجب علينا، فى الوقت الذى نعزز فيه باستمرار الدور القيادى لملكية الشعب بأسره ازاء الملكية التعاونية، ان نصهر صهرا عضويا هذين النوعين من الملكية، وبذلك نوطد ونطور نظام الاقتصاد الريفى الاشتراكى ونقرب باطراد الملكية التعاونية من ملكية الشعب بأسره. من خلال خلق الظروف والامكانيات الواقعية على هذا النحو، ينبغى تحويل الملكية التعاونية تدريجيا الى ملكية الشعب بأسره.

٢ ـ المهام الرئيسية فى بناء ريف اشتراكى

لقد تمسك حزبنا دائما، فى حل المسألة الريفية، تمسكا ثابتا بمبادئ الماركسية اللينينية وطبقها بصورة خلاقة على الظروف الواقعية لبلادنا. فمع انجاز التعوين الزراعى، قمنا بدفع الثورات التقنية والثقافية والفكرية بقوة الى الامام، وضاعفنا من معاونة الريف، وقمنا بتحسين توجيه الاقتصاد الريفى وادارته، ونتيجة لذلك تحققت بالفعل نجاحات كبرى فى بناء ريف اشتراكى.

فقد استمر نمو الانتاج الزراعى بوتيرة عالية فى بلادنا. وتوطدت مزارعنا التعاونية سياسيا واقتصاديا بصورة اكثر. وتحسنت الظروف المعيشية المادية والثقافية للفلاحين بسرعة، ويتصاعد حماسهم السياسى وحماسهم للعمل الى ذرى اعلى فاعلى. وتغير شكل الريف، وتتقلص تدريجيا الفوارق ما بين المدينة والريف.

ان الحياة نفسها تحمل شهادة بليغة على تفوق نظام الاقتصاد الريفى الاشتراكى عندنا وعلى صواب سياسة حزبنا الريفية.

اننا نواجه اليوم المهام الكبرى المتعلقة بتطوير الاقتصاد الريفى الى مستوى اعلى وبناء ريفنا الاشتراكى بصورة اكثر روعة.

يجب ان نواصل بثبات تطبيق السياسة الريفية للحزب، وبذلك نوطد ونطور النجاحات التى تحققت بالفعل فى الريف، وان نطلق العنان لتفوق نظام الاقتصاد الريفى الاشتراكى، وان نعجل اكثر ببناء الريف الاشتراكي والبناء الاشتراكى ككل.

أـ الثورة التقنية فى الريف

ان الثورة التقنية فى الريف تمثل مهمة ثورية هامة موجهة لتطوير القوى المنتجة الزراعية الى مستويات اعلى وجعل حياة الفلاحين حياة وفيرة وتحريرهم من العمل

الشاق عن طريق تجهيز الاقتصاد الريفى بالآلات والتقنيات الحديثة ونشر منجزات العلم الزراعى على اوسع نطاق.

وفى آن مع تحقيق التعوين فى الريف، باشر حزبنا فورا الثورة التقنية هناك. وحددنا تعميم الرى والمكننة والكهربة والكيمأة بمثابة مهام رئيسية للثورة التقنية فى الريف، وخصصنا جهودا هائلة فى سبيل انجاز هذه المهام.

ان تعميم الرى يحتل مكانا بالغ الأهمية فى الثورة التقنية فى الريف. فعلى خلاف الصناعة، تتأثر الزراعة بدرجة كبيرة بالظروف الطبيعية والجغرافية وخاصة بحالة الطقس. ومن واجب الشيوعيين ارساء الدعائم الصلبة لانتاج غير خاضع للتأثر بالتغيرات المناخية اوغيرها من عوامل المصادفة، وذلك عن طريق السيطرة على الطبيعة واعادة صنعها، وتوفير ظروف حياتية مستقرة للشعب. ان تحقيق تعميم الرى يشكل ضمانا رئيسيا لتجنب الاضرار الناجمة عن الفيضانات والجفاف ولضمان حصاد وفير ومستقر فى الزراعة ولزيادة الانتاج الزراعى زيادة مستمرة.

ان لتعميم الرى أهمية خاصة فى الاقتصاد الريفى فى بلادنا، حيث تحتل زراعة الارز نسبة كبيرة فيه ويعانى من اضرار الفيضانات والجفاف الشديدة كل سنة تقريبا.

وقد وجه حزبنا جهوده لتعميم الرى منذ الفترة التى اعقبت التحرير مباشرة، ولا سيما مع تحقيق تعوين الزراعة، قام بتنفيذ مشاريع الرى واعمال تشجير الجبال والتحكم بالمياه على نحو نشط عن طريق حركة تشمل الدولة كلها والشعب بأسره. وقد حققنا بالفعل المهام الرئيسية فى تعميم الرى وارسينا الدعائم الصلبة للانتاج الزراعى الذى غدا محصنا ضد اى عجز فى المحصول.

والمهام التى تواجهنا فى الفترة المقبلة هى توطيد وزيادة توسيع النجاحات التى تحققت بالفعل فى مجال تعميم الرى، وذلك حتى يمكن جنى المحاصيل الوفيرة دائما، بغض النظر عن حصول جفاف او فيضانات شديدة. والمسألة الاولى الواجب حلها فى هذا الصدد هى زيادة مساحة حقول الارز الى ٧٠٠ الف هكتار فى غضون عامين او ثلاثة اعوام، وذلك حتى نستطيع زيادة انتاج الارز والنتاج الاجمالى للحبوب.

ويجب استكمال مشاريع الرى الواسعة النطاق التى يجرى تنفيذها حاليا بأسرع وقت ممكن، كما ينبغى القيام بالمزيد من مشاريع الرى الجديدة. ولا بد من اعادة تكييف مرافق الرى القائمة وتدعيمها من اجل استخدامها على نحو اكثر نجاعة. ويجب مواصلة القيام باعمال تشجير الجبال والتحكم بالمياه والتركيز خاصة على تحسين مجارى الانهار المتوسطة والصغيرة بكل همة ونشاط.

ومن المحتم ادخال المكننة فى سبيل زيادة انتاجية العمل الزراعى وتخفيف عبء العمل عن كاهل الفلاحين.

لقد كتب على الفلاحين، على مدى آلاف السنين، ان يؤدوا كافة انواع الكدح القاصم للظهر بالمعدات الزراعية المتخلفة، فتحرير الفلاحين من العمل الشاق يمثل مهمة تاريخية مشرفة ملقاة على عاتقنا نحن الشيوعيين. وعن طريق دفع عجلة المكننة قدما بنشاط فى الاقتصاد الريفى، يجب ان نرفع بسرعة انتاجية العمل الزراعى وان نخلص الفلاحين فى الوقت نفسه من العمل الشاق، وان نوفر لهم وقتا كافيا ليس للراحة فقط، بل وللدراسة والاستمتاع بحياة ثقافية ايضا.

ان بلادنا اليوم فى مرحلة المكننة الزراعية الواسعة النطاق. والمهمة التى تواجهنا هى مكننة كافة الاعمال الزراعية، ابتداء من الحرث وحتى الحصاد ودرس الحبوب، وانجاز المكننة الشاملة للاقتصاد الريفى. يجب تركيز الجهود اولا على مكننة الاعمال الاصعب التى تستنفد طاقة عمل اكثر من غيرها، مثل الحراثة والتعشيب والنقل، وبذلك نحل هذه المسألة فى السنوات القليلة القادمة.

ومن اجل مكننة الاقتصاد الريفى، لا بد من زيادة عدد الجرارات الى ٧٠ الف ـ ٨٠ الف جرار (قوة الجرار الواحد ١٥ حصانا) وزيادة عدد سيارات النقل الى ٣٠ الف ـ ٣٥ الف سيارة، كذلك لا مناص من زيادة عدد الآلات الزراعية الاخرى على اختلافها زيادة حاسمة فى المستقبل.

يتسم الاقتصاد الريفى فى بلادنا بعدد من الخصائص التى ترتبط بالظروف الطبيعية والجغرافية او بالتركيب النوعى للمحاصيل وبنظام زراعة الارض. يجب ابتكار وصنع الآلات الزراعية الحديثة التى تتلاءم مع خصائص زراعتنا على نطاق

واسع. وفى نفس الوقت لا بد من اعادة تنظيم الحقول وتحسين نظام زراعة الارض الخ، لخلق ظروف مؤاتية للمكننة.

والكهربة تلعب دورا هاما فى الثورة التقنية والثورة الثقافية فى الريف. فبدون كهربة الريف، لا يمكن انجاز تعميم الرى والمكننة بنجاح، ولا يمكن انجاز بناء ريف عصرى.

لقد وصلت الكهرباء الى ٣ر٩٣ فى المائة من كافة القرى الريفية والى ٧١ في المائة من مجموع البيوت الفلاحية فى بلادنا.

ان منهج حزبنا على صعيد كهربة البلاد يتمثل فى تشجيع بناء محطات الطاقة الكهرمائية الكبيرة جنبا الى جنب مع محطات الطاقة الحرارية الكبيرة، وفى الوقت نفسه انشاء عدد كبير من محطات الطاقة الكهربائية المتوسطة والصغيرة فى كل ارجاء البلاد.

ويجب تطبيق منهج الحزب على صعيد الكهربة دونما انقطاع حتى تستطيع كل القرى وكل البيوت الفلاحية الحصول على الكهرباء خلال السنوات القليلة المقبلة. ومن الضرورى استخدام الطاقة الكهربائية استخداما فعالا فى الاقتصاد الريفى وكهربة جميع الاعمال غير المتحركة، مثل درس الحبوب ورفع المياه وهرس العلف وتقطيعه، الخ. يجب ان نعمل على ان يستمع كل الفلاحين فى بيوتهم للراديو او الاذاعة السلكية وان يستخدموا تشكيلة واسعة من الاجهزة الكهربائية.

والكيمأة وسيلة هامة من وسائل زيادة غلة الوحدة الواحدة من الارض. ان من شأن ادخال الكيمأة فى الاقتصاد الريفى ان يجعل فى الامكان تجويد التربة وزيادة خصوبة الارض وتنشيط نمو واثمار المحاصيل، وان يقضى على الآفات الزراعية والحشرات والاعشاب الضارة بالمزروعات.

وكنتيجة للتطور السريع فى الصناعة الكيميائية فى بلادنا، فقد بلغت كمية الاسمدة الكيميائية المستخدمة فى كل هكتار من الاراضى المزروعة ٣٠٠ كلغ فى عام ١٩٦٣، كما تزايدت انواع هذه الاسمدة. وزاد بشكل ملحوظ امداد الريف بالمواد الكيميائية الزراعية.

ومن واجبنا، فيما يتعلق بالكيمأة، ان نوفر كمية كافية من مختلف الاسمدة

الكيميائية الملائمة للتربة والمحاصيل فى بلادنا وكذلك تحقيق زيادة جذرية فى امداد الريف بمختلف انواع المبيدات الحشرية ومبيدات الاعشاب الضارة.

لا بد من رفع كمية الاسمدة الكيميائية المستخدمة فى كل هكتار من الاراضى المزروعة الى ٥٠٠ كلغ خلال السنوات القليلة القادمة، والى اكثر من طن فى المستقبل. وينبغى وضع نظام علمى للتسميد حتى يمكن تحقيق اقصى درجة من الفاعلية باستخدام هذه الاسمدة الكيميائية.

ان تعميم الرى والمكننة والكهربة والكيمأة هى المكونات الرئيسية الاربعة للثورة التقنية فى الريف. وسيكون من المستحيل تحقيق زيادة مطردة فى غلال المحاصيل فى الزراعة اذا ما تم اهمال تعميم الرى والكيمأة وجرى التركيز بصورة احادية الجانب على المكننة والكهربة فقط. وبالعكس، اذا جرى تركيز الجهود على تعميم الرى والكيمأة فقط واهملت المكننة والكهربة، فلا يمكن رفع انتاجية العمل والتخفيف من عبء العمل الشاق عن الفلاحين.

ان القيام بالمهام الرئيسية الاربع للثورة التقنية فى الريف - تعميم الرى والمكننة والكهربة والكيمأة- مسألة ضرورية لبناء قاعدة مادية وتقنية صلبة بحق للاقتصاد الريفى الاشتراكى، وان كان ترتيب الاولوية لهذه المهام يمكن ان يتوقف على مستوى التطور الصناعى والظروف الشاخصة للريف.

وجنبا الى جنب مع تعميم الرى والمكننة والكهربة والكيمأة، يجب علينا ان نطبق منجزات العلم الزراعى والتقنيات الزراعية المتقدمة على نطاق واسع، وان نطور بصورة اكثر طرق الزراعة المكثفة.

والزراعة المكثفة فى الاقتصاد الريفى تشكل منهجا رئيسيا لحزبنا فى عمل الزراعة. ان طرق الزراعة المكثفة التى تقوم على العلوم والتقنية الحديثة هى اكثر الطرق تقدما فى الزراعة، وهى وسيلة رئيسية من اجل جنى محاصيل وافرة فى الزراعة.

علينا ان نضاعف بصورة جذرية غلة المحاصيل لكل وحدة من الارض عن طريق العمل على احياء وزيادة تطوير تجربتنا الغنية المكتسبة من خلال تطبيق

طرق الزراعة المكثفة. لا بد من اعادة تنظيم الاراضى وتجويد التربة وادخال نظام المحصولين فى العام الواحد حيثما امكن ذلك وتطبيق تداخل المزروعات واختلاطها على نطاق اوسع. ويجب تحسين البذور عن طريق تدعيم زراعة البذور واستخدام المزيد من السباخ واداء جميع الاعمال الزراعية بشكل فعال وفى الوقت المناسب، كما يجب العمل على زراعة حقول الارز والحقول غير الارزية بكل عناية وحدب.

لا بد من زيادة الانتاج الزراعى باطراد على اساس من القيام بالثورة التقنية فى الريف.

وانتاج الحبوب له أهمية قصوى على صعيد الانتاج الزراعى. ان حل مشكلة الحبوب شرط ضرورى لامداد السكان بالغذاء الوفير وللتطور السريع لفروع الاقتصاد الريفى الاخرى. وبتركيز قوانا على انتاج الحبوب، فقد حققنا بالفعل الاكتفاء الذاتى على صعيد الغذاء.

والمهمة العاجلة فيما يتعلق بانتاج الحبوب هى زيادة انتاج الارز وزيادة الغلة الاجمالية للحبوب بصورة ملحوظة، حتى يتسنى لكل الشعب ان يتناول الارز فى طعامه، وارساء الاسس الصلبة لتطوير جميع فروع الاقتصاد الريفى الاخرى بما فى ذلك تربية المواشى.

علينا ان نطور بسرعة كافة فروع الاقتصاد الريفى، بما فى ذلك زراعة المحاصيل الصناعية وتربية المواشى وزراعة الفواكه وتربية دودة القز، فى الوقت الذى نركز فيه بشكل رئيسى على انتاج الحبوب.

وبقيامنا بمهام الثورة التقنية فى الريف، سنحقق اعلى درجة من التطور للقوى المنتجة الزراعية وسنحول ريفنا الاشتراكى الى قاعدة متينة للغذاء والمواد الخام، وسنمكن فلاحينا من العيش فى رغد وبحبوحة. ومن خلال دفع عجلة الثورة التقنية فى الريف دفعا قويا الى الامام، سنسهل عمل الفلاحين وسنخلق الامكانيات لتطبيق يوم عمل من ثمانى ساعات فى الريف من حيث الاساس، وابعد من ذلك، سنقضى تدريجيا على الفوارق ما بين العمل الصناعى والعمل الزراعى.

ب ـ الثورة الثقافية فى الريف

تشكل الثورة الثقافية فى الريف واجبا ثوريا هاما من اجل رفع المستوى الثقافى والمستوى التقنى لدى الفلاحين، وتأهيل الكوادر التقنيين للريف، ومن اجل تغيير الوجه القديم للريف وتصفية كل الاساليب والعادات المتخلفة فى الحياة وبناء حياة متحضرة وصحية.

ان الهدف الاساسى من الثورة الثقافية فى الريف هورفع مستوى المعرفة العامة والمستوى التقنى لدى الفلاحين. فبدون ذلك، يستحيل انجاز الثورة التقنية فى الريف، كما يتعذر اجراء عملية التربية الفكرية للفلاحين بنجاح.

فى بلادنا، تم اقرار نظام التعليم الابتدائى الالزامى فى عام ١٩٥٦، وكذلك تم اقرار نظام التعليم الاعدادى الالزامى فى عام ١٩٥٨. وبنتيجة ذلك، صار جميع افراد الجيل الصاعد، ليس فى المدن فقط، وانما فى الارياف ايضا يملكون معرفة عامة توازى سبع سنوات من الدراسة. وبفضل اقامة المدارس التقنية على نطاق واسع فى الريف، يتلقى عدد كبير من الشبان والناشئين الريفيين تعليمهم التقنى فى الوقت الحاضر.

والمسألة الآن هى جعل التعليم التقنى شاملا بالنسبة للجيل الصاعد. ويجب حل هذه المسألة حلا كاملا فى المستقبل القريب عن طريق تطبيق نظام التعليم التقنى الالزامى لمدة ٩ ـ ١٠ سنوات.

ويجب تطوير تعليم البالغين فى الريف باستمرار وبصورة نشيطة، وذلك حتى يكتسب الفلاحون جميعا معرفة عامة تفوق مستوى المدرسة الاعدادية فضلا عن المعرفة التقنية اللازمة للزراعة.

والتطور السريع للاقتصاد الريفى الذى يرتكز على التقنيات الآلية الحديثة يتطلب بالضرورة زيادة عدد الكوادر التقنيين فى الريف.

يجب ان نعمل خلال السنوات القليلة القادمة على ان يكون هناك اكثر من خمسة مهندسين لكل مزرعة تعاونية وان يكون هناك اثنان من المهندسين او مساعدى

المهندسين لكل فرقة عمل. ولتحقيق هذا الغرض، لا بد من تربية عدد كبير جدا من الشبان الريفيين فى الجامعات والمدارس التقنية العالية ليصبحوا تقنيين ومتخصصين تحتاج اليهم مختلف فروع الزراعة. ويجب توسيع صفوف الكوادر التقنية الزراعية بسرعة، وفى الوقت نفسه تحسين تكوينها النوعى بصورة مطردة.

ومن اهم واجبات الثورة الثقافية تطوير العمل الصحى والعناية الصحية فى الريف، وزيادة تحسين ظروف الحياة الثقافية للفلاحين.

لقد حدث تغير هائل فى الحياة الثقافية لفلاحينا منذ تنفيذ التعوين الزراعى. فقد اقيم مستوصف فى كل قرية ريفية، وتم توفير العلاج الطبي المجانى للفلاحين، مثلهم فى ذلك مثل العمال والموظفين. وتختفى مختلف الامراض المتوطنة والوبائية فى الريف. وفى كافة القرى الريفية انشئت دور الحضانة ورياض الاطفال التى تدار على نفقة المجتمع. كما بنى عدد كبير من المنازل السكنية الحديثة والمرافق الثقافية والترفيهية فى الارياف. وتصل مختلف انواع المطبوعات الى الريف بأعداد كبيرة، وتشترك اعداد ضخمة من الفلاحين فى النشاط الادبى والفنى الجماهيرى، وهكذا فان قرانا التى كانت فيما مضى راكدة وقذرة، آخذة بالتحول اليوم الى ريف جديد يزخر بالنشاط، ريف نظيف يطيب العيش فيه.

يجب ان نناضل بعزيمة اكبر من اجل بناء ريف اشتراكى عصرى.

ينبغى توسيع وتجهيز المستوصف الريفى بصورة كاملة وتحسين الخدمات الطبية المقدمة للفلاحين بصورة اكثر.

ويجب تحسين ظروف العمل بالنسبة للنساء فى الريف وتوفير كل الامكانيات لهن لكى يشاركن مشاركة ايجابية فى عمل المجتمع. يجب ان تضمن للنساء اجازة الحمل والولادة مدفوعة الاجر بصورة كاملة، وينبغى تجهيز دور الحضانة ورياض الاطفال القائمة بمعدات افضل وادارتها بنجاعة اكبر، حتى يمكن للنساء ان يشاركن فى الانتاج دون ان يساورهن اى قلق وان يربين اطفالهن تربية افضل.

ولا بد من مواصلة بناء المنازل الريفية بهمة ونشاط حتى يتمكن جميع الفلاحين من ان يسكنوا فى بيوت حديثة جذابة ومريحة. وينبغى ان يكون لدى القرى الريفية مجموعة

كاملة من المرافق الثقافية والترفيهية لكى توفر للفلاحين قدرا اكبر من وسائل الراحة.

يجب تزويد الريف بالمزيد من الصحف والمجلات والكتب، كما ينبغى بناء اندية فى جميع القرى الريفية وتحقيق المزيد من تطوير العمل الثقافى الجماهيرى وسط الفلاحين.

ويجب وضع حد نهائى لاساليب وعادات الحياة البالية كافة فى الريف، وتدبير شؤون الحياة على نحو منسق وثقافى.

اننا سنزيل تدريجيا الفجوة ما بين المستوى التقنى والثقافى لدى العمال والمستوى التقنى والثقافى لدى الفلاحين، وسنرفع المستوى التقنى والثقانى لدى جميع الشغيلة بالتدريج ليصل الى مستوى المهندسين ومساعدى المهندسين، وذلك عن طريق القيام بالثورة الثقافية على وجه الشمول فى الريف. وسنعمل على تقليص الفوارق اكثر ما بين المدينة والريف فى مجال التعليم والصحة والاسكان والمؤسسات الثقافية والترفيهية وفى سائر متطلبات الحياة الثقافية الاخرى، وسنستأصل هذه الفوارق خطوة بعد خطوة.

ج - الثورة الفكرية فى الريف

ان القيام بالثورة الفكرية فى الريف يعنى التغلب على مخلفات الافكار البالية وسط الفلاحين وتسليحهم بالافكار التقدمية للطبقة العاملة، الافكار الشيوعية.

قام حزبنا، منذ بداية التعوين الزراعى، بنشر التربية الشيوعية بهمة ونشاط وسط الفلاحين، وكانت التربية الطبقية هى المحتوى الرئيسى لها. ونتيجة لذلك، ارتفعت يقظة الفلاحين بدرجة ملحوظة وحدث تغير هائل فى وعيهم الفكرى.

ان فلاحينا اليوم يلتفون حول حزب العمل التفافا متراصا، وهم يناضلون بكل طاقاتهم ومواهبهم لوضع سياسات الحزب موضع التطبيق. كما انهم يعتزون بمكاسبهم الاشتراكية الى اقصى حد وهم مفعمون بالتصميم الثابت على الدفاع عنها وزيادة توطيدها وتطويرها. وتتجلى اكثر فاكثر وسط الفلاحين السمات الاخلاقية الشيوعية الرفيعة المتمثلة فى مساعدة ودفع بعضهم بعضا الى الامام فى محبة الجماعة وخدمة

المصالح المشتركة. ان الفلاحين يظهرون درجة عالية من الحماس للعمل والابداع. ان حركة فرقة تشوليما للعمل، وهى بمثابة مدرسة عظيمة للشيوعية، آخذة بالاتساع والتطور بسرعة فى الريف.

ان كل هذه الحقائق لتبين ان الثورة الفكرية فى ريفنا تتطور فى العمق وسط جماهير الفلاحين، وان هؤلاء الفلاحين يتثقفون من خلالها ويعاد تكوينهم بحيث يصبحون اناسا من نوع جديد. وها هنا بالذات يكمن الضمان الهام لكافة انتصاراتنا ومنجزاتنا فى الريف.

لا بد من مواصلة التمسك الثابت على صعيد العمل الريفى بمبدأ منح الاولوية للثورة الفكرية، ويجب القيام بالتربية الشيوعية بنشاط اكبر وسط الفلاحين.

ان التربية الطبقية هى حجر الزاوية بالنسبة للتربية الشيوعية. يجب تسليح الفلاحين بفكرة الكراهية للامبريالية وطبقتى ملاك الارض والرأسماليين، ويجب تربيتهم بروح مناهضة النظام الاستغلالى والنضال دفاعا عن النظام الاشتراكى ومن اجل تطويره. كذلك يجب تسليح الفلاحين بثبات بالروح الثورية القوية للطبقة العاملة وبالروح الوطنية الغيورة المتمثلة فى اضمار الحب لمسقط رأسهم ووطنهم الاشتراكى وبأفكار الاممية البروليتارية.

احدى اهم مشكلات التربية الشيوعية للفلاحين هي مشكلة استئصال الانانية الفردية ونزعة المالك الصغير السيئة التى تتشبث باذهانهم، وتسليحهم بالفكرة الجماعية. والفكرة الانانية التى لا تزال معشعشة فى اذهان الفلاحين هى فكرة متأصلة توارثوها من جيل الى جيل عبر العصور. ويجب علينا ان نواصل الكفاح بلا كلل وسط الفلاحين لاشاعة روح مناهضة الانانية، ولغرس الروح المتمثلة فى التعلق بالملكية العامة وحب الجماعة والمنظمات. يجب ان يهتدى فلاحونا جميعا بفكرة الجماعية الشيوعية "الفرد للجميع والجميع للفرد!" فى عملهم ودراستهم وحياتهم.

ومن المهم تسليح الفلاحين تسليحا امتن بروح حب العمل. يجب حث الفلاحين على ان يستمتعوا بالعمل وان ينظروا اليه باعتباره اشرف الاشياء وان يعتبروا الحياة بلا عمل مدعاة للخزى وان يكرهوا ويرفضوا هذه الفكرة باعتبارها فكرة

الطبقات المستغلة، ويجب حث الفلاحين جميعا على اظهار حماس واخلاص طوعيين فـى العمـل وان يـشاركوا بـاخلاص اكبـر فـى العمـل المـشترك لمـصلحة الجماعـة ولمصلحة المجتمع.

ينبغى غرس روح مناهضة القديم والتطلع الى الجديد وروح التعلق بالمستقبل بين صفوف الفلاحين، ويجب تسليحهم بالتفاؤل الثورى. لا بد من شن نضال ضد التعصب القبلى والمحسوبية اللذين ما زالا ظاهرين بين الفلاحين، وضد السلبية والتحفظ اللذين قد يتكشفان كثيرا لديهم. علينا بقيادة فلاحينا نحو احراز تقدم مستمر وتجديدات لا تنقطع يحدوهم امل وتطلع متحمس لغد اكثر اشراقا، وبايمان حازم بالنصر.

ويجب مضافرة التربية الشيوعية بين الفلاحين مضافرة وثيقة بالتربية بسياسات الحزب وبالتقاليد الثورية.

والاسلوب الرئيسى للتربية الجماهيرية فى ظل الاشتراكية هو اسلوب التأثير على الناس بقوة الامثلة الايجابية. وقد برهنت تجربتنا على ان هذه الوسيلة هى اكثر الوسائل تأثيرا فى تربية الجماهير. يجب تثقيف الفلاحين واعادة تكوينهم ليصبحوا اناسا من نوع جديد باستخدام اسلوب نشر الامثلة الايجابية والتأثير عليهم بواسطة المساعدة المخلصة والاقناع الصبور.

ويجب توجيه التربية الشيوعية للشغيلة بصورة رئيسية من خلال نشاطاتهم العملية والعمل الجماعى، على ان يكون موقع الانتاج هو قاعدة الارتكاز. علينا ان نعمل على زيادة تطوير الحركة الجماعية للفلاحين لخلق تجديدات فى الانتاج وتثقيفهم واعادة تكوينهم بالافكار الشيوعية بنجاح اكثر، وذلك من خلال توسيع وتعميق حركة فرقة تشوليما للعمل باطراد فى الريف.

وسنرفع باطراد اليقظة السياسية ومستوى الوعى لدى الفلاحين لكى نظهر تفوق النظام الاشتراكى فى الاقتصاد الريفى الى اقصى حد، ولكى نزيد من سرعة تطوير الانتاج الزراعى والتقنيات الزراعية وتطوير الثقافة فى الريف. كذلك سنواصل الثورة الفكرية بقوة متزايدة فى الريف حتى نسلح الفلاحين بأفكار الطبقة العاملة ونقضى تدريجيا على الفارق فى مستوى الوعى الفكرى بين العمال والفلاحين.

د ـ معاونة الريف

ان قيادة الطبقة العاملة ومساعدتها للفلاحين ومعاونة المدن للريف هى احد الشروط الرئيسية لتعزيز التحالف بين العمال والفلاحين وضمان التطور المتناسب للصناعة والزراعة، ولزيادة توطيد الريف الاشتراكى جنبا الى جنب مع المدن والاحياء العمالية الاشتراكية، وللقضاء التدريجى على الفوارق ما بين المدينة والريف.

وقد قدم حزبنا معاونة ايجابية للريف منذ تنفيذ الاصلاح الزراعى بعد التحرير مباشرة، وقد تزايدت هذه المعاونة بشكل حاسم فى كافة المجالات ولا سيما منذ بداية التعوين الزراعى.

لقد تم التعوين الاشتراكي للاقتصاد الفلاحى الفردى بنجاح فى بلادنا تحت قيادة الحزب والطبقة العاملة وبالمساندة القوية من الصناعة الحكومية الاشتراكية. وقد جرى توطيد مزارعنا التعاونية سياسيا واقتصاديا بسرعة تحت القيادة الصحيحة للحزب وبالمساعدة المادية والتقنية الضخمة من الدولة وبمعاونة الشعب بأسره، وبفضل النضال المتفانى للفلاحين التعاونيين الذين استمدوا التشجيع منها الى ابعد الحدود.

لقد بذل حزبنا قصارى جهده ليقدم المساعدة المادية والتقنية والمالية للارياف، فى الوقت الذى كان يدعم فيه باستمرار قيادته السياسية فى الريف.

وقد قدمت الدولة مساعدة مادية وتقنية هائلة للريف. فالمخصصات لتطوير الاقتصاد الريفى والبناء الثقافى فى الريف بلغت ما نسبته ٨ر١٥ فى المائة من اجمالى توظيفات الدولة للبناء الاساسى فى الاقتصد الوطنى خلال السنوات الخمس الواقعة ما بين عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٣. وبالاضافة الى ذلك، قدمت الدولة للمزارع التعاونية مبالغ صخمة من المال فى شكل قروض، وقد تم اعفاؤها من تسديد الجزء الكبير من هذه القروض. وبفضل توظيفات البناء الاساسى هذه والمعونة المالية المقدمة من الدولة، امكن القيام بمشاريع الرى الضخمة واعمال تشجير الجبال والتحكم بالمياه على نطاق واسع، كما امكن الاسراع بعمليات المكننة والكهربة والكيمأة فى الاقتصاد

الريفى. كما تم تنفيذ البناء الثقافى على اوسع نطاق فى الريف.

وقدمت صناعتنا فى كل عام للريف كميات متزايدة من منتجاتها: الآلات الزراعية والاسمدة الكيميائية والمواد الكيميائية الزراعية ومواد البناء والسلع الاستهلاكية المتنوعة. كما اردفنا الريف أيضا باعداد ضخمة من الايدى العاملة.

وقد اتخذت الدولة اجراءات واسعة النطاق لزيادة دخول الفلاحين وتحسين احوالهم المعيشية، بما فى ذلك تخفيض اوالغاء الضريبة العينية الزراعية المتوجبة عليهم، ورفع الاسعار التى تشترى بها الدولة المحاصيل الصناعية، وتخفيض اجرة استخدام الآلات الزراعية ومصاريف الرى وأثمان الادوات الزراعية، وتقديم الملابس للاطفال فى الارياف بلا مقابل.. الخ.

وقد لعبت معاونة الريف هذه دورا حاسما فى التطوير السريع للاقتصاد الريفى، وفى توطيد المزارع التعاونية ورفع مستوى الحياة المادية والثقافية للفلاحين بصورة اكثر.

واليوم، تتطلب المهام الجسيمة التى تواجه الاقتصاد الريفى، ومصلحة البناء الاشتراكى ككل زيادة الدعم المقدم للريف. اما وقد تم بالفعل ارساء قاعدة متينة للصناعة الاشتراكية، فقد اصبح من الممكن تماما تقديم مساعدة اكبر للريف، وهذا ما يجب علينا ان نفعله.

لا بد من زيادة استثمارات الدولة فى الريف وتقديم مساعدة مادية وتقنية اكبر له. ويجب تطوير الفروع الصناعية التى تخدم الاقتصاد الريفى بمعدل اسرع حتى يمكن تقديم مقادير متزايدة من الآلات الزراعية الحديثة والاسمدة الكيميائية ومواد البناء وغيرها للريف. ومن المتعين تربية عدد اكبر من التقنيين والمتخصصين بالفروع المختلفة على نفقة الدولة وايفادهم الى الارياف.

ان الزراعة فى بلادنا مكثفة بدرجة عالية، وعملية مكننة الاقتصاد الريفى تتطلب زمنا طويلا. وما زال المسنون والنساء يشكلون نسبة عالية من الايدى العاملة الريفية لدينا. يجب تطعيم الارياف بالمزيد من الايدى العاملة من الشباب ومتوسطى السن، كما يجب تقديم المساعدة فى صورة عمل جماهيرى طوعى الى الارياف بطريقة اكثر تخطيطا واكثر فاعلية.

ويجب اتخاذ كل الاجراءات الضرورية الكفيلة بتحسين حياة الفلاحين. ينبغى التخفيف من اعباء الفلاحين بصورة منتظمة وزيادة دخلهم. ويجب تزويد الفلاحين بمختلف انواع السلع المصنوعة وبكميات كبيرة، كما ينبغى تقديم مساعدة ايجابية لتطوير التعليم والثقافة والخدمات الصحية العامة فى الريف.

ولا بد من زيادة توطيد القاعدة الريفية سياسيا وايديولوجيا وطبقيا عن طريق ارسال المزيد من العمال والجنود المسرحين الى الارياف ومن خلال توطين افراد عوائل الشهداء الثوريين وعوائل القتلى على ايدى العدو فى الريف، وعن طريق التوسيع المستمر لصفوف عناصر النواة.

ويجب على جميع منظمات الحزب واجهزة الدولة والمنظمات الاجتماعية والعاملين فيها ان تهتموا اهتماما جديا بالعمل الريفى ويقدموا دعما اكبر للريف.

وعن طريق مساعدة الريف بنشاط اكبر فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، سنعلى الدور القيادى للطبقة العاملة، ونقوى اكثر فاكثر التحالف ما بين العمال والفلاحين، ونضمن التطور المتناسب للصناعة والزراعة، ونزيد من سرعة تطوير الاقتصاد الوطنى ككل، ونضاعف توطيد المدن الاشتراكية والريف الاشتراكي على السواء ولجعلها اكثر ازدهارا. وعن طريق توسيع نطاق المعاونة المقدمة للريف بصورة مطردة، سنخفف بشكل منتظم من اعباء المزارع التعاونية والفلاحين، وسنكفل للفلاحين فى المستقبل، شأنهم شأن العمال، كافة ظروف الانتاج والاحوال المعيشية على نفقة الدولة والمجتمع كله.

هـ ـ توجيه الدولة للمزارع التعاونية

ان نظام وطريقة توجيه الدولة للاقتصاد الزراعى التعاونى يكتسبان أهمية حاسمة فى تحسين ادارة الاقتصاد التعاونى وتشغيله وفى تعزيز الروابط ما بين ملكية الشعب بأسره والملكية التعاونية.

فمنذ بداية التعوين الزراعى، اولى حزبنا تحسين وتعزيز توجيه الدولة للمزارع

التعاونية اهتماما عميقا، واجرى اصلاحات عاجلة فى نظام واساليب التوجيه فى حينه لكى تتناسب مع الظروف والحالة المتغيرة.

ان تعميم روح تشونغسانرى وطريقة تشونغسانرى اللتين تجسدان اسلوب عمل حزبنا الثورى التقليدى، اى الخط الجماهيرى للحزب، فى ممارسة البناء الاشتراكى، قد احدث انعطافا فى عمل جميع اجهزة الحزب والدولة عندنا، وادى الى اعادة تنظيم عمل التوجيه فى الريف تمشيا مع الظروف الجديدة للريف الذى تحول الى تعاونيات. واثناء عملية نشر طريقة تشونغسانرى على وجه الخصوص، دفع الحزب بالعاملين فى اللجان الشعبية بالاقضية، التى كانت تتولى فى ذلك الوقت وظائف التوجيه المباشر للمزارع التعاونية، لكى ينزلوا الى مواقع الانتاج لتقوية عملهم مع الناس وتنظيم عمل المزارع كله مباشرة واعطائها مساعدة ملموسة. وقد لعب ذلك دورا هائلا فى تعزيز توجيه الدولة للمزارع التعاونية.

ومع ذلك، فان الواقع المتغير بسرعة فى الريف ادى الى المطالبة بمستوى جديد وارفع من التوجيه للاقتصاد الريفى. فتم توسيع نطاق المزارع التعاونية وتحقيق المزيد من التقدم فى مجال التقنيات الزراعية وتحققت زيادة سريعة فى المساعدة المادية والتقنية التى تقدمها الدولة للريف. وارتفع المستوى التقنى والثقافى لدى الفلاحين وكذلك مستوى وعيهم الفكرى. واتسع نطاق العمل فى الريف وصار اكثر تعقيدا، وواجه الاقتصاد الريفى مهام اضخم فاضخم باستمرار. ووجدت اللجان الشعبية بالاقضية، باعتبارها اجهزة ادارية، انها لم تعد قادرة بعد الآن على توفير التوجيه الكافى للاقتصاد الريفى.

لهذا السبب، قام حزبنا بانشاء لجان ادارة المزارع التعاونية فى الاقضية ولجان الاقتصاد الريفى فى المحافظات فى اوائل عام ١٩٦٢، واعاد فى الوقت نفسه تنظيم وزارة الزراعة بحيث اصبحت تسمى اللجنة الزراعية. كان انشاء لجان ادارة المزارع التعاونية فى الاقضية ولجان الاقتصاد الريفى فى المحافظات خطوة فاتحة لعهد جديد نحو اعادة تنظيم نظام الارشاد الزراعى بشكل جذرى وبما يتفق والواقع المتغير فى الريف، كما كان اكثر الاجراءات ملاءمة لمواجهة المطالب الناضجة لتنمية الاقتصاد

الريفى. لقد كان ذلك اجراء خلاقا طبق مبادئ الماركسية اللينينية على واقع بلادنا.

تلعب لجان ادارة المزارع التعاونية فى الاقضية اهم دور فى النظام الجديد للارشاد الزراعى الذى تم ارساؤه فى بلادنا.

ان لجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء تمارس اشرافا موحدا على التقنيين الزراعيين وعلى مؤسسات الدولة التى تخدم الاقتصاد الريفى، مثل محطات الآلات الزراعية ومصانع الادوات الزراعية ومراكز ادارة منشآت الرى، وهى تنظم وتوجه بشكل مباشر النشاط الادارى للمزارع التعاونية فى مواقع الانتاج. ان لجنة الادارة هيئة متخصصة فى الارشاد الزراعى تجمع ما بين وظيفة التوجيه المباشر للمزارع التعاونية ووظيفة ايصال المساعدة المادية والتقنية مباشرة من الدولة الى الاقتصاد التعاونى.

وللجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء مزايا فائقة.

فلجنة الادارة قادرة على اسداء توجيه اكثر فعالية للاقتصاد الريفى، لا سيما تقديم مزيد من التوجيه التقنى للانتاج الزراعى لا بالوسائل الادارية كما كانت الحال من قبل، وانما بطريقة الادارة الصناعية. ولقد ادى انشاء لجنة الادارة ليس الى تحسين ادارة كل مزرعة تعاونية فحسب، وانما خلق ايضا روابط اوثق بين المزارع التعاونية فى القضاء.

ان لجنة الادارة تدمج بطريقة عضوية ملكية الشعب بأسره مع الملكية التعاونية، وتقوى الروابط الانتاجية ما بين الصناعة والزراعة. وبانشاء لجان الادارة، نفذت ملكية الشعب بأسره الى الملكية التعاونية بطريقة اوسع واعمق وازداد تأثير الطبقة العاملة على الفلاحين فى جميع المجالات التقنية والثقافية والفكرية. ان انشاء لجان الادارة قد اتاح للصناعة الحكومية الاشتراكية ان تزيد من مساعدتها المادية والتقنية للاقتصاد الزراعى التعاونى، كما اتاح للمزارع التعاونية ان تستخدم هذه المساعدة بطريقة اكثر فاعلية. ان هذا كله ليعزز الدور القيادى للطبقة العاملة، ويضاعف من متانة التحالف بين العمال والفلاحين، ويرفع من الدور القيادى لملكية الشعب كله، ويقرب بشكل مطرد الملكية التعاونية من ملكية الشعب بأسره.

ان مهمتنا هى ان نوجه الاقتصاد الريفى بمهارة وان نقدم مساعدة اكثر فعالية للمزارع التعاونية بالاعتماد على المزايا التى تنطوى عليها لجان الادارة.

يتعين علينا، اولا وقبل كل شيء، ان نحسن بشكل حاسم طريقة عمل العاملين فى لجان الادارة. على هؤلاء العاملين ان يتخلصوا تماما من الطرق الادارية القديمة فى العمل وان يوجهوا بالتأكيد المزارع التعاونية بطرق الادارة الصناعية طبقا للرسالة الاصلية للجنة الادارة. ويجب عليهم ان ينظموا بطريقة مباشرة ويساعدوا مساعدة ملموسة جميع جوانب العمل فى ادارة المزارع التعاونية، من اعداد الخطط الى تنظيم الانتاج واستخدام الاراضى والآلات الزراعية ومرافق الرى والتطوير التقنى وتوفير اللوازم وتوزيع وتنظيم الايدى العاملة وتوزيع المنتجات وادارة الاموال وغير ذلك.

واهم شىء فى عملية التوجيه بطريقة الادارة الصناعية هو التوجيه التقنى للانتاج. ان الانتاج الزراعى، كالانتاج الصناعى، عملية تقنية. ويتزايد دور التقنيات فى الاقتصاد الريفى باطراد وتزداد عملية الانتاج تعقيدا من الناحية التقنية. ولا يمكن الآن فصل الزراعة عن التقنية، ومن يجهل التقنية لا يمكن ان يوجه شؤون الزراعة. ينبغى للجان الادارة ان ترفع من مستوى المعرفة التقنية بين عامليها، وان تعبئ التقنيين بطريقة مناسبة، وبذلك تقوى بصورة حاسمة التوجيه التقنى للاقتصاد الريفى وتعطى مزيدا من الدفع للثورة التقنية فى الريف.

ان العمل مع الناس امر اساسى فى جميع اوجه النشاط. والانتاج هو نضال الانسان للسيطرة على الطبيعة، والسيد فى هذا النضال هو الانسان. وفى الزراعة يعتبر الفلاح هو السيد. ولا يمكن للاقتصاد الريفى ان يتقدم دون تعبئة قدرات الفلاحين ومواهبهم الخلاقة. وبدون العمل مع الفلاحين من المستحيل الوصول الى فهم تام لواقع الريف وتوفير توجيه سليم للاقتصاد الريفى. ان العاملين فى لجان الادارة، اذ يتبعون طريقة تشونغسانرى بدقة، ينبغى لهم دائما ان يخرجوا الى مواقع الانتاج ويعطوا الاولوية للعمل مع الناس ويتعرفوا بانفسهم وبعمق على الواقع. وانطلاقا من ذلك، ينبغى لهم ان يوجهوا المزارع التعاونية بطريقة فعالة بطريقة الادارة الصناعية.

ينبغى للجان الادارة ان تهتم اهتماما عميقا بارسال المساعدة المادية والتقنية الفعالة التى تقدمها الدولة للاقتصاد الريفى. ان جميع الوسائل المادية والتقنية واللوازم التى تضعها الدولة فى خدمة الانتاج الزراعى اما انها تقع تحت الاشراف المباشر

للجـان الادارة او انهـا توضـع فـى متناول الريف عن طريقها. وتتوقف بشكل حاسم على نـشاط لجـان الادارة مـسألة مـا اذا كانـت المـساعدة الماديـة والتقنـية التـى تقـدمها الدولـة للاقتصاد الريفى تستخدم بطريقة فعالة ام لا.

ويتعـين علـى لجـنة الادارة ان تكـون لـديها معـرفة حـسية وشـاملة بالوضـع الحقيقـى للاقتصاد الريفى فى قضائها، وان تستفيد بالطريقة الاكثر عقلانية من مرافق الرى والآلات الزراعية والاسمدة الكيماوية وغيرها من المعدات واللوازم بما يتفق وهذا الوضع. وينبغى للجنة الادارة ان تمارس اشرافا موحدا على مؤسسات الدولة والوسائل التقنية العائدة للدولة والمواد الموضوعة فى عهدة اللجنة، وان تديرها كلها كما ينبغى لكى تخدم الاقتصاد الريفى بطريقة افضل، ومن اجل توفير مساعدة اكبر للمزارع التعاونية.

وهكذا، ينبغى للجنة الادارة ان تحول جميع المزارع التعاونية الواقعة فى قضائها الـى وحـدات اقتـصادية اشتـراكية مـتطورة مـن كـل النواحـى وذات مـربحية عالـية قائمـة على اسس مادية وتقنية راسخة.

والـى جانـب لجـان الادارة فـى الاقضية، ينبغى ان تعمل لجان الاقتصاد الريفى فى المحافظات واللجنة الزراعية المركزية على اعلاء دورها ووظائفها.

علـى كل لجـنة من لجان الاقتصاد الريفى فى المحافظات وهى تقود عملية تطوير الاقتـصاد الريفـى فـى محافظـتها ككـل ان تقـود وتـساعد مباشـرة فـى الـوقت نفسه لجـان ادارة المـزارع التعاونـية فـى الاقـضية والمـزارع الحكومـية للانـتاج الزراعـي وتـربية المواشـى. وينبغـى خاصـة للجنة الاقتصاد الريفى فى المحافظة ان تضمن امداد الاقضية بقـدر كـاف مـن الآلات الـزراعية والاسـمدة والمـواد الكيماوية الـزراعية وغيـرها مـن اللـوازم الـزراعية، وعلـيها ان تعنـى عـناية فائقـة بـتقديم التوجـيهات التقنـية فيما يـتعلق بتوزيع المحاصيل واختيار البذور واقامة نظام التسميد وما الى ذلك.

وعلـى اللجـنة الـزراعية المركـزية، فـى الـوقت الـذى تـوجه فيه الاقتـصاد الريفـى ككل، ان تركـز اهتمامها اساسـا علـى دراسـة الاتجاهـات التـى ينبغـى اعـتمادها لتطويـر التقنـيات الـزراعية، وعلى المسائل المتعلقة بتطوير الاقتصاد الريفى على المدى البعيد. ان اللجـنة الـزراعية المركـزية مطالـبة بـان تـنظم وتقـود بطـريقة مباشـرة البحث العلمـى

الزراعى وتأهيل الكوادر الزراعيين و المشاريع الواسعة النطاق لاعادة صنع الطبيعة، والتأكد من تحقيق اكبر قدر من النجاح فى هذا العمل.

ان نظام توجيه الدولة للاقتصاد الريفى فى بلادنا نظام متفوق يزيد من تقريب ادارة الزراعة من مستوى الادارة الصناعية المتقدمة، ويدمج بصورة عضوية ملكية الشعب بأسره مع الملكية التعاونية، ويضافر مضافرة سليمة ما بين حل المشاكل العاجلة وحل المشاكل البعيدة المدى فى تطوير الاقتصاد الريفى.

ان تطوير الاقتصاد الريفى الاشتراكى فى بلادنا سيتسارع تسارعا كبيرا عندما تقوم جميع هيئاتنا المسؤولة عن توجيه الزراعة، ولا سيما لجان ادارة المزارع التعاونية فى الاقضية، بوظائفها على اكمل وجه.

٣- دور ومهام الاقضية فى بناء ريف اشتراكى

يعد العمل الريفى، خلال البناء الاشتراكى، من اكثر الاعمال تعقيدا وصعوبة. وينشأ تعقيده وصعوبته هذان عن التخلف التقنى والثقافى والفكرى للريف، وعن التركيب المعقد للفلاحين، وعن التقييدات الطبيعية والموسمية للاقتصاد الريفى، الخ، كما ينجمان اساسا عن سمة التشتت فى الارياف.

ان هدف العمل الريفى هو القرى الزراعية المتناثرة فى جميع انحاء البلاد ومواقع العمل الموزعة فى مناطق شاسعة والفلاحون الذين يعملون ويعيشون مبعثرين فى جماعات صغيرة. وعلى الرغم من ان سمة التشتت فى الريف قد تقلصت بدرجة ملحوظة نتيجة لتعوين الاقتصاد الريفى، فانها لا تزال باقية، وستظل باقية فى المستقبل، كسمة رئيسية للريف تميز القرى عن المدن وعن الاحياء العمالية، وكسمة للزراعة تميزها عن الصناعة. ان اى عمل فى الريف يجب دائما تنظيمه وتنفيذه آخذين هذه السمة بعين الاعتبار وبما يتمشى معها.

وهناك مسألة هامة على صعيد اسداء التوجيه لاهداف العمل المشتتة جغرافيا،

كما هى الحال فى الريف، هذه المسألة هى ان يتم اختيار منطقة معينة فى كل ناحية من نواحى البلاد كوحدة لاسداء التوجيه الموحد، ثم، باتخاذ هذه الوحدة قاعدة ارتكاز، يتم اسداء التوجيه مباشرة لجميع اهداف العمل ضمن هذه المنطقة. ويجب ان يكون حجم هذه الوحدة معتدلا، على الا يكون هناك تباين واسع من الناحية الطبيعية والجغرافية او فى سواهما من الاحوال داخل هذه الوحدة. ويجب على قاعدة الارتكاز هذه ان تملك، بوجه عام، الاعداد الضرورية من الكوادر والهيئات الموجهة والوسائل المادية والتقنية والثقافية التى تمكنها تماما من ان تسدى توجيها موحدا وشاملا لجميع جوانب العمل فى الوحدة المعينة.

ويعمل القضاء فى بلادنا كوحدة فى المنطقة وكقاعدة ارتكاز لاسداء توجيه مباشر موحد وشامل للعمل الريفى ولجميع الشؤون المحلية. وتعتبر اقضيتنا مناسبة جدا لمثل هذه الوحدة بالنظر الى حجمها ولانها تملك، فى الاساس، ما يكفى من الكوادر والهيئات الموجهة والوسائل المادية والتقنية والثقافية.

يحتل القضاء مكانة هامة حقا ويلعب دورا هائلا، فى عملية البناء الاشتراكى فى بلادنا.

ويعتبر القضاء ادنى وحدة للتوجيه الحزبى والادارى توجه بطريقة مباشرة القرى الريفية والاحياء العمالية. ان سياسات الحزب والحكومة كلها يتم ادخالها مباشرة الى القرى الريفية والاحياء العمالية عن طريق الاقضية. واجهزة القضاء والعاملون فيها ينزلون الى القرى الريفية والاحياء العمالية حيث يجرون اتصالا مباشرا مع الشغيلة وينظمون عملهم كله ويؤدونه بصورة مباشرة فى موقع العمل عينه.

ان القضاء هوالوحدة التى تشمل كل جوانب التطوير الاقتصادى والثقافى فى المنطقة المحلية. انه بمثابة الوحدة المعتمدة فى تطوير الصناعة المحلية، كما انه يوجه توجيها مباشرا تطوير الاقتصاد الريفى. كما ان القضاء يقوم، باعتباره وحدة، ببناء مركز القضاء والقرى الريفية، كذلك يتم تطوير عمل التموين والتعليم والثقافة والصحة العامة فى المنطقة المحلية باعتماد القضاء كمركز.

ان القضاء هو قاعدة الارتكاز التى تربط المدن بالارياف فى جميع مجالات

السياسة والاقتصاد والثقافة. وبواسطة القضاء، تتم احاطة الفلاحين بسياسات الحزب ويقيمون روابط انتاجية واقتصادية مع الطبقة العاملة ويتعلمون ثقافة المدن وعاداتها فى الحياة.

ان الدور الهائل الذى يضطلع به القضاء فى البناء الاشتراكي ككل ليشير تماما الى ان له دورا هاما جدا يلعبه فى تطوير الريف الاشتراكى.

القضاء هو قاعدة الارتكاز من اجل تسريع الثورات التقنية والثقافية والفكرية فى الريف، والربط ما بين المدينة والريف، وتقديم المساعدة السياسية والاقتصادية والثقافية من المدينة للريف.

وهكذا حدد حزبنا مكانة ودور القضاء انطلاقا من الواقع الملموس للبلاد، وقام بتحسين وتعزيز عمل القضاء باطراد على هذا النهج.

فقد قدم الحزب توجيها يوميا ومساعدة دائمة بهدف تعزيز اللجنة الحزبية فى القضاء واجهزة القضاء الاخرى بالكوادر المهرة وبهدف اعلاء دورها ووظائفها. ولقد تم فى القضاء انشاء لجنة ادارة المزارع التعاونية ولجنة ادارة الصناعة المحلية واقيمت مصانع الصناعة المحلية كما تم بناء الكثير من المرافق الثقافية والترفيهية، مثل المدارس والمستشفيات والمكتبات ودور السينما.. الخ. وعلى الاخص، فان اجتماع تشانغسونغ المشترك للعاملين الحزبيين والعاملين الاقتصاديين المحليين الذى عقد فى عام ١٩٦٢، قد لخص الانجازات والخبرات المكتسبة فى عمل قضاء تشانغسونغ، وحدد بوضوح واجبات الاقضية، ممهدا بذلك الطريق للوصول الى مستوى جديد واعلى على صعيد عمل القضاء.

ان منهج حزبنا فى تعزيز الاقضية ورفع دورها يؤتى ثمارا طيبة فى جميع مجالات البناء الاشتراكى.

ان المهمة التى نواجهها هى تحقيق مزيد من تحسين وتعزيز عمل القضاء لكى ندفع الى الامام عجلة تطوير الريف الاشتراكي وعجلة التطوير الشامل للمناطق المحلية سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

علينا ان نعزز التوجيه الذى تسديه لجان ادارة المزارع التعاونية فى الاقضية

للاقتصاد الريفى ونمضى قدما فى الوقت نفسه فى اعلاء دور القضاء فى جميع مجالات بناء الريف الاشتراكى.

أ ـ دور الصناعة المحلية فى القضاء

نتيجة للتطبيق الناجح لسياسة الحزب فى تطوير الصناعة المحلية المتوسطة والصغيرة، جنبا الى جنب مع الصناعة المركزية الكبيرة فى انتاج السلع الاستهلاكية الشعبية، فقد نمت الصناعة المحلية نموا سريعا فى بلادنا. لقد تم بناء فى كل مدينة وقضاء اكثر من عشرة مصانع للصناعة المحلية كمعدل وسطى، مثل مصانع المنسوجات ومصانع المحبوكات ومصانع عجينة فول الصويا وصلصته ومصانع الاثاث.. الخ، وتنتج هذه المصانع انواعا متعددة من الحاجيات المعيشية الضرورية.

ان بناء المصانع فى المناطق المحلية على هذا النطاق الواسع يعنى تقريب الصناعة اكثر فاكثر من الزراعة. وهذا مما له أهمية كبرى فى توثيق الروابط ما بين الصناعة والزراعة وتسريع بناء الريف الاشتراكي وازالة الفوارق ما بين المدينة والريف.

والغرض الرئيسى من مصانع الصناعة المحلية التى اقيمت فى اقضية بلادنا، هو انتاج السلع الاستهلاكية عن طريق تصنيع المواد الخام المحلية من حيث الاساس. ان مصانع الصناعة المحلية تمد القرى الواقعة فى قضائها بما تنتجه من مختلف السلع الاستهلاكية، كما تمد المدن بهذه السلع، وبذلك تساهم مساهمة هامة فى تلبية احتياجات الشغيلة. ان مصانع الصناعة المحلية هذه تقوم بشراء مختلف انواع المنتجات الزراعية والمنتجات الجانبية وتصنعها فى حينه، وذلك تزيد من دخل الفلاحين وتضاعف من تنشيط تنمية الانتاج الزراعى والانتاج الجانبى فى الريف. ان مصانع الصناعة المحلية تلعب ايضا دورا هاما فى تعميم طرق الادارة الصناعية والثقافة الانتاجية والتقنيات المتقدمة القائمة فى الصناعة وسط الارياف، وكذلك فى

نشر النفوذ السياسى والفكرى للطبقة العاملة وسط الفلاحين.

وبالاعتماد على القواعد التى ارسيت بالفعل، يجب على جميع الاقضية تطوير الصناعة المحلية الى مرحلة اعلى.

يجب على مصانع الصناعة المحلية ان تقوم بالاستفادة من مصادر المواد الخام المحلية وتصنيعها على نطاق واسع، وان تزيد خاصة من جهودها الرئيسية لتحويل منتجات الفلاحين الزراعية والجانبية. يتعين على مصانع الصناعة المحلية كلها ان تكون قواعد ارتكاز لنشر التقنيات الحديثة فى الاقتصاد الريفى وسائر الفروع الاقتصادية داخل اقضيتها هى، وجدير بها ان تكون نموذجا يحتذى للثقافة الانتاجية المتفوقة والادارة الصناعية المتقدمة. ويجب على مصانع الصناعة المحلية ان تنتج تشكيلة واسعة من السلع ذات النوعية الممتازة وبكميات اكبر وتزود بها القرى والمناطق المحلية الاخرى.

وهكذا، يجب اعلاء دور الصناعة المحلية باطراد فى تحسين احوال الفلاحين المعيشية وفى تسريع تنمية الانتاج الزراعى والانتاج الجانبي فى الريف، وكذلك فى تمتين الروابط ما بين الصناعة والزراعة.

لقد جرى توزيع المؤسسات الصناعية المركزية الكبيرة على نطاق واسع فى المناطق المحلية فى بلادنا، اذ توجد مؤسسة واحدة منها او اثنتان او اكثر فى كل قضاء تقريبا. وهذا من شأنه الا يساهم فى تطوير الريف بدرجة كبيرة فحسب بل هو مؤات من نواح عديدة لتطور الصناعة نفسها ايضا.

وهذه المؤسسات الصناعية المركزية التى توجد فى المناطق المحلية، يجب ان تقدم مساعدة مادية وتقنية وسياسية وفكرية نشطة للمزارع التعاونية الواقعة حولها. ويجب على المزارع التعاونية ان تضمن تزويد العمال والتقنيين فى هذه المصانع بكميات كافية من الخضروات والمنتجات الحيوانية وغيرها من المواد الغذائية. ويجب على القضاء ان يقيم روابط وثيقة ما بين المؤسسات الصناعية المركزية الواقعة داخله والمزارع التعاونية فيه ويقودها الى تدعيم المساعدة المتبادلة فيما بينها.

ب ـ القضاء كقاعدة لامداد الريف

ان احدى المسائل الهامة المتعلقة بتطوير الريف الاشتراكى والتعجيل بالبناء الاشتراكى مسألة دعم الروابط الاقتصادية، الروابط التجارية، ما بين المدينة والريف. فليس الا بتدعيم الروابط الاقتصادية ما بين المدينة والريف فحسب، يمكن تزويد الريف بالسلع المصنوعة دونما عثرات لتحسين معيشة الفلاحين، وعندئذ فقط تتحقق زيادة طلب الريف على السلع المصنوعة وتسريع عملية ترويج السلع، مما يؤدى الى تنشيط تنمية الصناعة بصورة اكثر. كذلك، ليس الا بتدعيم هذه الروابط فقط، يمكن شراء المنتجات الزراعية فى الوقت المناسب لتلبية حاجات سكان المدن من المواد الغذائية وحاجات الصناعة من المواد الخام ومضاعفة دخل الفلاحين وتطوير الاقتصاد الريفى بسرعة اكبر.

والقضاء هو قاعدة الارتكاز لاقامة الروابط الاقتصادية ما بين المدينة والريف، وهو قاعدة الامداد بالنسبة للريف. فالمنتجات التى تخرج من الارياف تذهب الى المدن من خلال القضاء، والسلع الصناعية التى تخرج من المدن تذهب الى الارياف من خلال القضاء. فاذا لم يقم القضاء بدوره كقاعدة امداد على نحو مرض، فسيكون من الصعب المحافظة على الروابط الاقتصادية الوثيقة ما بين المدينة والريف، مما سيضر على المدى البعيد ضررا كبيرا بالجهود لتحسين احوال العمال والفلاحين المعيشية وبتطور الصناعة والزراعة كذلك.

وكلما تقدم البناء الاشتراكى اكثر، كلما اصبحت الروابط الاقتصادية ما بين المدينة والريف اوثق. وبالتالى، فمن الضرورى العمل على اعلاء دور ووظائف القضاء باعتباره قاعدة الارتكاز من اجل المحافظة على هذه الروابط.

ومع تطور الاقتصاد الريفى وارتفاع دخل الفلاحين، يشتد طلبهم على تشكيلة اوسع من السلع المصنوعة ذات النوعية الجيدة. ومن الضرورى ان توطد الاقضية قواعد الامداد الخاصة بها وان تنشر شبكة المتاجر الريفية بصورة رشيدة، وان توزع السلع بطريقة سليمة، وبذلك تضمن امداد الفلاحين بالسلع المصنوعة دونما عقبات فى الوقت المناسب.

ويجب على مؤسسات التجارة فى القضاء ان تمارس نفوذا ايجابيا على الانتاج كى يمكن للمؤسسات الصناعية ان تنتج سلعا افضل وبكميات اوفر لمواجهة حاجات الريف.

فى غضون ذلك، ونظرا لنمو الانتاج الزراعى وتطور الاقتصاد الريفى على وجه التنوع، فان انتاج السلع الرائجة يتزايد بسرعة فى الريف. على كل قضاء ان يوطد مركز الشراء التابع له وينظم العمل فيه بصورة رشيدة وبذلك يشترى السلع الرائجة فى الريف دون تأخير بهدف رفع دخل الفلاحين واذكاء حماستهم للانتاج، وفى الوقت نفسه يجب ضمان امداد سكان المدن والصناعة بالمواد الغذائية والمواد الخام الزراعية بصورة مرضية.

ان التجارة فى ظل الاشتراكية تعنى فى جوهرها عمل امداد للشعب. والتجارة فى الريف هى عمل امداد للفلاحين. ويجب على العاملين فى هيئات التجارة والشراء فى كل قضاء ان يمارسوا نشاطهم دوما انطلاقا من الموقف المتمثل فى خدمة الفلاحين فى كل الاحوال.

ويجب على القضاء ان يوجه عناية خاصة لتحسين الخدمات الحياتية المقدمة للفلاحين، فضلا عن امداد الريف بالسلع. لا يتعين استكمال تجهيز المخازن وحدها، بل وكذلك مختلف مرافق الخدمات العامة، مثل محلات الحلاقة والحمامات والمغاسل ومحلات تصليح الملابس والاثاث والمهاجع.. الخ، فى كل قرية ريفية، على ان تدار كما يجب لتلبى كل احتياجات الفلاحين فى حياتهم اليومية بصورة تامة.

وبهذه الطريقة، يجب تحويل كل قرية ريفية عندنا الى خلايا صلبة للانتاج الزراعى، وليس هذا فحسب، وانما تحويلها ايضا الى خلايا ممتازة لامداد الفلاحين وتوفير الخدمات لهم.

ج ـ القضاء كقاعدة ارتكاز للثورة الثقافية فى الريف

يعطى القضاء ايضا دفعا قويا لتطور الريف الاشتراكى باعتباره قاعدة ارتكاز للثورة الثقافية فى الريف.

توجد فى مركز القضاء مختلف المؤسسات الثقافية والترفيهية، مثل المدارس والمستشفيات ودور السينما ومحلات بيع الكتب والمكتبات.. الخ، التى تقدم خدماتها سواء لسكان مركز القضاء او لسكان القرى الريفية داخل القضاء. ويتولى القضاء المسؤولية المباشرة عن المدارس والمستوصفات فى الريف، ويوجه توجيها مباشرا كافة الاعمال الثقافية والصحية فى القرى داخل القضاء. وتتم معظم عمليات تدريب كوادر الحزب والكوادر الاداريين والتقنيين فى الريف فى المؤسسات التعليمية التابعة للقضاء. كما تجرى عمليات تشييد المنازل والمؤسسات الثقافية والترفيهية فى الارياف بواسطة فرقة البناء الريفى التى تعمل تحت اشراف القضاء.

ان دور القضاء كقاعدة ارتكاز للثورة الثقافية فى الريف يجب اعلاؤه بكل الوسائل من اجل التعجيل ببناء ريف اشتراكى عصرى.

ويجب على القضاء ان يجهز المدارس الريفية تجهيزا جيدا، وان يعمل على زيادة تحسين نوعية التعليم من اجل تربية الشباب والاطفال الريفيين ليكونوا بناة اكفاء للاشتراكية والشيوعية متسلحين بالمعرفة الوافرة والاخلاق السامية والجسم السليم. ويجب على القضاء ان يقوم بنوع خاص باستعدادات نشطة لتطبيق نظام التعليم التقنى الالزامى الذى سيقدم تعليما تقنيا لكل الشباب والاطفال الريفيين فى القضاء. ويجب على كل قضاء ان يؤهل المزيد من الكوادر الريفيين فى المدارس التقنية العالية وفى غيرها من المؤسسات التعليمية التابعة له.

وينبغى لكل قضاء ان يجهز مستشفى القضاء والمستوصفات فى القرى على نحو كاف وان يوسع شبكة الخدمات الصحية فى القرى لكى يدخل تحسينات اضافية على العناية الصحية والعمل الصحى هناك. ويجب ان يزداد نشاط القضاء فى توجيه ودعم كل اوجه العمل الثقافى فى الريف.

ان مركز القضاء هو قاعدة ارتكاز لنشر الثقافة المتقدمة للمدن وعاداتها الحياتية فى الريف. يجب ان يبنى مركز القضاء بطريقة جميلة وجذابة، بطريقة متحضرة وصحية، بحيث يكون نموذجا تحذو سائر القرى حذوه. وفى كل مجال من مجالات الحياة، يجب ان يكون مركز القضاء مثالا للقرى الريفية ونموذجا لنمط الحياة الاشتراكية الجديدة.

ومن الضرورى ان يدفع كل قضاء بناء مركزه وقراه الى الامام بكل قوة وعزم عن طريق تعبئة قوى فرقة البناء الريفى. ويجب ان تقوم فرقة البناء الريفى ببناء البيوت الريفية والمرافق الثقافية والترفيهية فى القضاء بشعور من المسؤولية.

فاذا ما اضطلع القضاء بهذه المهام كلها اضطلاعا جيدا، فسوف تشق الثورة الثقافية طريقها الى الامام بسرعة فى القرى الريفية الواقعة فيه.

د - توجيه العمل فى الريف بواسطة اللجان الحزبية فى الاقضية

تعد اللجنة الحزبية فى القضاء ادنى جهاز قيادى فى حزبنا وهيئة الاركان العامة للعمل فى القضاء. انها تقود مباشرة جميع منظمات الحزب فى القضاء، وتمارس اشرافا وتوجيها موحدين على جميع شؤون القضاء.

ان توجيه العمل فى الريف يحتل المكانة الاكثر أهمية فى عمل اللجنة الحزبية فى القضاء. فالقرى الزراعية هى الهدف الرئيسى لعمل اللجنة الحزبية فى القضاء. وتقود اللجنة الحزبية فى القضاء بطريقة مباشرة منظمات الحزب الريفية فى القضاء وتطبق قيادة الحزب على جميع جوانب العمل الاقتصادى والثقافى فى الريف. وجميع جوانب العمل فى المجالات الاخرى التى توجه من قبل اللجنة الحزبية فى القضاء انما ترتبط ايضا ارتباطا مباشرا بالعمل الريفى.

وما لم تعزز اللجنة الحزبية فى القضاء توجيهها للعمل فى الريف، فانه لا يمكن رفع دور الاقضية فى بناء الريف الاشتراكى، وبالتالى لا يمكن ضمان التطوير السريع للريف. واحد اهم الواجبات التى تواجهنا هى ان نواصل تحسين وتعزيز توجيه العمل الريفى من قبل اللجنة الحزبية فى القضاء من اجل تسريع البناء الاشتراكى فى الريف.

اولا، على اللجنة الحزبية فى القضاء ان تؤدى بمهارة دور الربان فى تطوير الاقتصاد الريفى وفى البناء الثقافى فى الريف.

ان لجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء واللجنة الشعبية فى القضاء وغيرهما من الهيئات الادارية والاقتصادية فى القضاء، تنظم وتنفذ بطريقة مباشرة

كل جوانب العمل المرتبط بالانتاج الزراعى والتقنيات الزراعية واعمال البناء والعمل الثقافى فى الريف. ان اللجنة الحزبية فى القضاء لا يضطلع بالشؤون الاقتصادية والثقافية على نحو مباشر، ولكنها تمارس القيادة الحزبية والاشراف الحزبى على هذه الشؤون.

يجب على اللجنة الحزبية فى القضاء ان تحدد اتجاه العمل للهيئات الادارية والاقتصادية فى القضاء وتشرح لها طرق العمل حتى تستطيع ان تنفذ الاعمال الاقتصادية والثقافية بصورة سليمة فى الريف طبقا لسياسة الحزب وحدها. وفى نفس الوقت، فعلى اللجنة الحزبية فى القضاء ان تراجع دائما وتراقب تنفيذ الهيئات الادارية والاقتصادية لعملها وتساعدها على تصحيح اخطائها فى الوقت المناسب، اذا كان هناك من اخطاء.

ومن الأهمية بمكان خاص، بالنسبة لقيام اللجنة الحزبية فى القضاء بتوجيه الشؤون الاقتصادية والثقافية فى الريف، ان تحدد ترتيبا سليما لاولويات العمل وان تركز القوى على العمل الرئيسى فى فترة معينة فيما هى توجه جوانب العمل كلها بطريقة عامة وشاملة. ان العمل الريفى اكثر تعقيدا وتنوعا من العمل فى اى مجال آخر. ان اللجنة الحزبية فى القضاء يجب ان تراقب وتوجه كافة انواع النشاط الاقتصادى والثقافى فى الريف بطريقة موحدة فى الوقت الذى تركز فيه دائما على حل المهام التى لها الأهمية والاولوية، واحدة تلو الاخرى.

ثانيا، يجب على اللجنة الحزبية فى القضاء ان تنظم وتؤدى مباشرة العمل الحزبى والعمل السياسى والفكرى فى الريف.

على اللجنة الحزبية فى القضاء ان تجرى العمل مع منظمات الحزب الريفية ومع الكوادر واعضاء الحزب فى الريف ومع الجماهير الفلاحية. يجب عليها ان تبنى خلايا حزبية ريفية ولجانا حزبية فى القرى بصورة متينة وان تقودها وتساعدها يوميا فى عملها حتى تقوم كافة منظمات الحزب فى الريف بوظائفها الحزبية على الوجه الاكمل. ويجب عليها ان تبنى صفوفا قوية من الكوادر الريفيين وتسدى اليهم تربية يومية وتساعدهم وتعلمهم دائما كى يستطيعوا جميعا الاضطلاع بواجباتهم على نحو صحيح

بما يتفق وسياسات الحزب. عليها ان تعزز الحياة الحزبية لدى اعضاء الحزب الريفيين وتقوى روحهم الحزبية باطراد وذلك لكى يستطيعوا جميعا ان يلعبوا دورا طليعيا وسط جماهير الفلاحين. ومن الضرورى مواصلة تقوية التربية الشيوعية والتربية الطبقية وسط الفلاحين كى يكرس جميع الفلاحين انفسهم للنضال من اجل تطبيق سياسة الحزب الريفية، ملتزمين التزاما ثابتا بهذه السياسة.

وعن طريق تطبيق الخط الجماهيرى فى العمل الحزبى تطبيقا دقيقا، يجب على اللجنة الحزبية فى القضاء ان تحرص على تنشيط كافة منظمات الحزب الريفية وان تجعل جميع الكوادر واعضاء الحزب والفلاحين ينشطون ويقومون بعملهم طواعية بحماس وبمبادرة خلاقة.

يجب على اللجنة الحزبية فى القضاء ان تولى التربية الفكرية للفلاحين اهتماما خاصا. فهذه اللجنة هى المنظم والقائد المباشر للثورة الفكرية فى الريف. فيجب على اللجنة الحزبية فى القضاء ان تضمن اجراء التربية الشيوعية بين الفلاحين كحركة جماهيرية وذلك عن طريق استنهاض منظمات الحزب واعضاء الحزب وفرسان تشوليما والنشطاء من الفلاحين فى الريف.

ويجب على جميع لجاننا الحزبية فى الاقضية ان تعزز توجيه الحزب للشؤون الاقتصادية والثقافية فى الريف وان تشدد من العمل السياسى للحزب فى المناطق الريفية وبذلك تؤدى وظيفتها بصورة كاملة باعتبارها هيئة الاركان العامة للعمل الريفى اجمع فى القضاء.

٤ ـ بعض الاجراءات العاجلة لدعم القاعدة الاقتصادية للمزارع التعاونية وتحسين مستوى معيشة الفلاحين

بفضل تفوق النظام الاقتصادى التعاونى الاشتراكى والسياسة الصحيحة للحزب، يحقق الاقتصاد الريفى فى بلادنا تقدما مطردا.

ومع النمو السريع للانتاج الزراعى، تدعمت القاعدة الاقتصادية للمزارع التعاونية وتحسنت الاحوال المعيشية للفلاحين.

ان المزارع التعاونية فى بلادنا قد تكونت على انقاض الحرب فى ظروف صعبة للغاية انعدم معها وجود اية آلات زراعية بالاضافة الى نقص فى الايدى العاملة ودواب الجر، لكنها كبرت ونمت بحيث اصبحت اليوم وحدات اقتصادية اشتراكية راسخة قادرة على زيادة الانتاج زيادة متواصلة وتحسين الاحوال المعيشية لاعضائها اكثر فاكثر. ان فلاحينا الذين فقدوا كل بيوتهم واثاثهم وحوائجهم تقريبا وعانوا من نقص الطعام والملابس من جراء الحرب، قد وصلوا الآن بوجه عام الى مستوى معيشة الفلاحين المتوسطين اوالفلاحين المتوسطين الاغنياء. وهذا تغيير عظيم فى تطور الاقتصاد الريفى وفى حياة الفلاحين فى بلادنا.

ومهمتنا هى زيادة توطيد القاعدة الاقتصادية للمزارع التعاونية ورفع مستوى معيشة الفلاحين الى درجة اعلى.

رغم ان القاعدة الاقتصادية للمزارع التعاونية قد تدعمت بسرعة، الا ان مزارعنا ليست مزدهرة بعد، لانها نظمت على اساس كان فى الاصل ضعيفا للغاية. ورغم ان الاحوال المعيشية لفلاحينا قد تحسنت بسرعة، الا انها لم تحقق بعد الدرجة الكافية من الوفرة فى حياتهم، لانهم كانوا فقراء جدا فيما سبق. ومنذ التحرير، ومنذ تعوين الزراعة بنوع خاص، اصبحت الفوارق ما بين المدينة والريف اضيق بدرجة ملحوظة، ولكن الريف ما زال متخلفا كثيرا عن المدن، كما ان مستوى معيشة الفلاحين اقل من مستوى معيشة العمال والموظفين، لان ريفنا كان فى حالة من التخلف الشديد فى الماضى.

يجب ان نعمل على ان تغدو جميع المزارع التعاونية فى بلادنا مزدهرة وعلى ان يعيش الفلاحون جميعا فى بحبوحة. ويجب علينا ان نقلص الفوارق ما بين المدينة والريف اكثر فاكثر وان نرفع باطراد مستوى معيشة العمال والموظفين وفى الوقت نفسه نجعل مستوى معيشة الفلاحين اقرب الى مستوى العمال والموظفين.

ولتحقيق هذا الهدف، يجب ان نزيد الانتاج الزراعى على نحو ملحوظ، وان نخفف فى نفس الوقت من اعباء المزارع التعاونية والفلاحين بصورة منتظمة.

والآن وبعد تعاظم قدرة الصناعة وارساء الاقتصاد المستقل للبلاد على قواعد اكثر صلابة، فاننا فى وضع يتيح لنا ان نتخذ سلسلة من الاجراءات الهامة للتخفيف من اعباء المزارع التعاونية والفلاحين ولتقديم منافع اكبر لهم على نفقة الدولة.

وهذه الاجراءات هى :

اولا: الغاء نظام الضريبة العينية الزراعية الغاء تاما.

ثانيا: تنفيذ اشغال البناء الاساسى فى الريف التى كانت تمولها المزارع التعاونية حتى الآن بواسطة اعتمادات مالية من الدولة.

ثالثا : تشييد مساكن حديثة للفلاحين على نفقة الدولة والخ.

أ- الغاء نظام الضريبة العينية الزراعية

لقد طبق نظام الضريبة العينية الزراعية فى بلادنا فى اعقاب الاصلاح الزراعى الذى نفذ فى عام ١٩٤٦، اى العام التالى مباشرة للتحرير.

قبل التحرير، كان فلاحونا يتعرضون لنهب معظم محاصيلهم على يد ملاك الارض والامبرياليين اليابانيين، عن طريق الايجار الزراعى وعمليات التسليم الاجبارية للمحاصيل وغيرها من الضرائب والرسوم المختلفة. وقد ادى تنفيذ الاصلاح الزراعى وتطبيق نظام الضريبة العينية الواحد الى تحرير الفلاحين من ذلك الاستغلال والنهب ومكنهم من الاحتفاظ بحرية التصرف فى محصولهم بعد تسليم ٢٥ بالمائة فقط من هذا المحصول الى الدولة. فكان هذا تغييرا ثوريا فى تطوير القوى المنتجة الزراعية ورفع مستوى معيشة الفلاحين فى ذلك الحين.

ولقد لعبت الضريبة العينية التى دفعها الفلاحون للدولة دورا كبيرا فى توفير المؤن للعمال والموظفين وفى جميع الاموال اللازمة لتنمية الصناعة.

ومع نمو الصناعة الحكومية الاشتراكية وارساء الاسس لاقتصاد وطنى مستقل،

خففت الدولة تدريجيا من اعباء الضريبة العينية المفروضة على الفلاحين. فانخفضت من ٢٥ فى المائة الى معدل ١ر٢٠ فى المائة من المحصول بعد الحرب، ثم خفضت اكثر من ذلك الى ٤ر٨ فى المائة فى عام ١٩٥٩. وبالاضافة الى ذلك، فان كثيرا من المزارع التعاونية قد حظيت بتخفيض فى ضريبتها العينية، كما اعفيت بعض المزارع تماما من هذه الضريبة. وحتى نهاية عام ١٩٦٣، تم اعفاء ١٣٣١ مزرعة تعاونية، من بين اكثر من ٣٧٠٠ مزرعة فى بلادنا، من هذه الضريبة تماما.

وقد قرر المؤتمر الرابع لحزبنا وجوب الغاء نظام الضريبة العينية الزراعية الغاء تاما خلال فترة الخطة السباعية. والآن، فان الوقت مناسب لتنفيذ هذا القرار.

يجب علينا ان نلغى نظام الضريبة العينية الزراعية تماما خلال السنوات الثلاث من ١٩٦٤ الى ١٩٦٦.

فى الوقت الحاضر، ثمة اكر من ٢٤٠٠ مزرعة تعاونية فى بلادنا تدفع الضريبة العينية، اما بقية المزارع فقد تم اعفاؤها منها. ومن بين هذه المزارع الباقية، يجب ان تعفى اكثر من ٨٠٠ مزرعة تعاونية من الضريبة العينية خلال هذا العام، وكذلك حوالى ٨٠٠ مزرعة اخرى فى عام ١٩٦٥، وان يتم اعفاء جميع المزارع المتبقية فى عام ١٩٦٦، وهو العام الاخير، وبذلك نقضى على نظام الضريبة العينية الى الابد.

يجب تنفيذ اعفاء المزارع التعاونية من الضريبة العينية على اساس الاولوية، اى ان نبدأ من المزارع المتخلفة، بعد ان نضع فى اعتبارنا تماما الظروف الاقتصادية لكل مزرعة تعاونية. فى العام الاول يجب اعفاء المزارع ذات الاسس الاقتصادية الضعيفة نسبيا، وفى العام التالى المزارع ذات المستوى الاقتصادى المتوسط، وفى العام الاخير المزارع الغنية نسبيا.

ان الغاء نظام الضريبة العينية الزراعية ليس مجرد خطوة هامة لتوطيد الاسس الاقتصادية للمزارع التعاونية وزيادة دخل الفلاحين فحسب، ولكنه سيكون حدثا تاريخيا يتحرر معه فلاحونا تماما من كافة الاعباء الضريبية على اختلاف انواعها.

ب ـ تنفيذ كل اشغال البناء الاساسى فى الريف على نفقة الدولة

تجرى اشغال البناء الاساسى فى بلادنا على نطاق واسع كل عام من اجل توطيد الاسس المادية والتقنية للاقتصاد الريفى.

حتى الآن، كانت جميع مشاريع البناء الاساسى الواسعة النطاق فى الريف تمول من قبل الدولة، بينما المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم كانت تمول وتنفذ فى الاساس من قبل المزارع التعاونية نفسها. وخلال السنوات الخمس الماضية، بلغت توظيفات الدولة المالية ما نسبته ٦٠ بالمائة او اكثر من اجمالى اعتمادات البناء الاساسى فى الريف، بينما بلغت مساهمة المزارع التعاونية فى ذلك ٤٠ بالمائة تقريبا.

وابتداء من هذا العام، يجب ان نستخدم اعتمادات الدولة فى تنفيذ اشغال البناء الاساسى التى كانت تقوم بها فيما مضى المزارع التعاونية باموالها الخاصة. يجب على الدولة ان تمول مشاريع الرى المتوسطة والصغيرة ومشاريع ترتيب مجارى الأنهار وبناء مرافق ضخ المياه وبيادر درس الحبوب وحظائر الحيوانات والمخازن ومحطات الطاقة الكهربائية الريفية ومد خطوط نقل الكهرباء وغيرها من اشغال البناء الاساسى، فى الوقت الذى نحرص فيه على ان تواصل المزارع التعاونية شراء الادوات الزراعية والآلات الزراعية المتوسطة والصغيرة ودواب الجر.. الخ، بأموالها الخاصة. وهذا يعنى ان الدولة ستتحمل اعباء اضافية هائلة لما فيه منفعة الفلاحين.

ان هذا الاجراء الذى سيخفف كثيرا من الاعباء التى تتحملها المزارع التعاونية، سيمكن هذه المزارع من زيادة انصبة افرادها زيادة كبيرة، كما سيمكنها فى نفس الوقت من تخصيص اعتمادات مالية اكبر للزراعة. وسيؤدى هذا الاجراء ايضا الى التعجيل بتوطيد الاسس المادية والتقنية للاقتصاد الريفى عن طريق زيادة اجمالى

اعتمادات البناء الاساسى للزراعة واتاحة امكانية تنفيذ اشغال البناء الاساسى فى الريف بطريقة اكثر تخطيطا وعقلانية وبجودة اعلى.

ج - تشييد مساكن ريفية حديثة على نفقة الدولة

عاش الفلاحون فى بلادنا فى اكواخ متداعية وآيلة الى السقوط طوال آلاف السنين. وبعد التحرير، طرحت مشكلة الاسكان الريفى نفسها باعتبارها اكثر المشاكل حدة فى حياة الفلاحين. وادت الآثار المدمرة للحرب الى تفاقم مشكلة الاسكان فى الريف فضلا عن المدن.

ومع ارتفاع مستوى معيشة فلاحينا، فقد بنى هؤلاء عددا كبيرا من المساكن الجديدة بمعاونة نشطة من الدولة. وبعد تشكيل فرقة البناء الريفى بنوع خاص، جرى تشييد المساكن على نطاق اوسع فى المناطق الريفية. وتحسنت بالفعل حالة الاسكان فى الريف تحسنا جذريا.

ومن اجل حل انجع لمشكلة الاسكان فى الريف، يجب علينا من الآن فصاعدا ان نبنى مساكن حديثة للفلاحين على نفقة الدولة وحدها. يجب ان يستمر بناء المساكن فى الريف على نطاق واسع فى المستقبل ايضا كى نوفر لجميع الفلاحين مساكن جميلة وحديثة. ولا تقف مسؤولية الدولة عند حد توفير المواد والاموال والايدى العاملة اللازمة فقط، بل يجب عليها ان تتحمل تكاليف بناء المساكن الحديثة التى تم بالفعل بناؤها على يد فرقة البناء الريفى.

وهذا يعنى ان الدولة يجب ان توفر الاسكان للفلاحين تماما كما تفعل بالنسبة للعمال والموظفين. ومثل هذا الاجراء الشعبي لا يمكن ان يتخذه الا حزب ودولة الطبقة العاملة اللذان يخدمان بثبات الشعب كله، كما لا يمكن ان يتخذ الا فى مجتمع اشتراكى حيث باستطاعة كل ابناء الشعب ان ينعموا بحياة سعيدة.

واذا ما بذلنا همة اكبر فى دفع عجلة بناء المساكن الحديثة فى الريف قدما على نفقة الدولة، سنغير تماما وجه الريف فى غضون السنوات القليلة القادمة.

وبالاضافة الى تنفيذ الاجراءات الثلاثة التى سلف ذكرها، يجب ان نتخذ وننفذ كل التدابير الممكنة للتخفيف من اعباء المزارع التعاونية والفلاحين وزيادة دخلهم.

يجب على طبقتنا العاملة ان تناضل وتبذل جهودا مضاعفة لانجاز التدابير الواسعة التى اتخذتها الدولة لما فيه مصلحة الفلاحين بنجاح. وليس الا عندما تحقق الصناعة الاشتراكية تقدما اكثر، يمكن ان يتلقى الريف مساعدة اكبر ويرتقى ليبلغ مستوى المدن. يجب على العمال ان يواصلوا دائما ادخال التجديدات فى الصناعة والنقل والبناء وكافة المجالات الاخرى بهدف توطيد الاسس الاقتصادية للبلاد وتقديم دعم اكثر ايجابية للريف.

انه لواجب مقدس على الطبقة العاملة ان تساعد الفلاحين وان توفر لهم حياة هانئة، وهذا الواجب يتفق مع مصلحة الدولة كلها والمجتمع بأسره. فكلما ازدادت المحاصيل التى يجنيها الفلاحون بفضل المساعدة الشاملة التى تقدم اليهم، كلما ترسخت قواعد المواد الغذائية والمواد الخام لسكان المدن وللصناعة وكلما اندفعت عجلة البناء الاشتراكى الى الامام بسرعة اكبر.

يجب على فلاحينا ان يؤدوا واجباتهم ودورهم كاملا فى البناء الاشتراكي عن طريق تنفيذ المهام المطروحة امام الاقتصاد الريفى بنجاح. ويجب على الفلاحين، تجاوبا مع المعاونة النشيطة المسداة اليهم من قبل الطبقة العاملة، ان يشددوا اكثر نضالهم لزيادة الانتاج الزراعى، وان يوفروا مقادير وافية من المواد الغذائية والمنتجات الحيوانية والخضروات والفواكه للعمال ولسكان المدن، وان يمدوا الصناعة الخفيفة بكميات اكبر من المواد الخام. فكلما ازداد الانتاج الزراعى، كلما تطورت الصناعة بسرعة اكبر وتدعمت الاسس الاقتصادية للبلاد تدعما ارسخ وغدت الدولة قادرة على ان تفعل اشياء اكثر للفلاحين.

على العمال والفلاحين ان يتحدوا بتراص ويتعاونوا على نحو اوثق تحت قيادة الطبقة العاملة، وعلى الشعب بأسره ان يتحد بصلابة ويناضل بعزم حتى يتم بناء الاشتراكية بصورة احسن واسرع.

* * *

انه لواجبنا النبيل والمجيد ان نحل المسألة الريفية باطراد ونجاح.

ان النضال من اجل بناء ريف اشتراكى هو نضال لتحويل ريفنا الذى كان متخلفا وفقيرا فى الماضى، الى ريف اشتراكى غنى ومتحضر، متسلح بالتقنية الحديثة، وهو نضال يهدف الى التعجيل بالبناء الشامل للاشتراكية. كما انه نضال يرمى الى تدعيم قاعدتنا الثورية كصخرة صلبة، والى اسداء المزيد من التشجيع والمساندة القوية للفلاحين ولسائر ابناء الشعب فى جنوبى كوريا والى الاسراع فى انجاز قضية توحيد الوطن. انه ايضا نضال صونا لنقاء الماركسية اللينينية واظهارا لحيويتها العظيمة فى شأن المسألة الريفية، كما هو نضال من اجل اظهار المزايا الحقيقية لنظام الاقتصاد الريفى الاشتراكي.

وطالما ان لدينا الحزب الماركسى اللينينى المجرب، والسلطة الجبارة للطبقة العاملة، والنظام الاشتراكى المتقدم، والاسس القوية للاقتصاد المستقل، وطالما ان العمال والفلاحين والشعب بأسره يواصلون السير الى الامام ملتفين كالبنيان المرصوص حول الحزب، فاننا على يقين من احراز النصر فى هذا النضال. ان حزبنا وشعبنا سيحققان انتصارات عظيمة جديدة على الجبهة الريفية كما على سائر الجبهات الاخرى للبناء الاشتراكى.

حول بعض المسائل النظرية
فى الاقتصاد الاشتراكى

اجابات عن الاسئلة التى قدمها بعض العاملين فى حقل العلوم والتعليم

١ آذار ١٩٦٩

فى شهر نيسان ١٩٦٨، تلقيت عن طريق قسم العلوم والتعليم فى لجنة الحزب المركزية، الاسئلة التى قدمها بعض العلماء عن بعض المسائل فى نظرية الاقتصاد الاشتراكى. بيد ان الوضع، كان متوترا فى البلاد السنة الماضية، وكانت الاعياد تجرى فيها احتفالا بالذكرى العشرين لتأسيس الجمهورية، ونظرا لذلك، فلم اجد وقتا يتيح لى الاجابة فى حينها عن الاسئلة التى وجهت الى. ويقال ان بعض العاملين القياديين الاقتصاديين وبعض العلماء، ما زالوا يتجادلون فى هذه المسائل حتى هذه الآونة، دون الوصول الى فهمها فهما صحيحا. ولهذا السبب، فانى ارغب اليوم ان ابدى رأيى فيها.

١ـ مسألة الترابط ما بين ابعاد الاقتصاد وسرعة نمو الانتاج فى المجتمع الاشتراكى

تتداول فى الاونة الاخيرة، بين بعض علماء الاقتصاد، "نظرية" مفادها ان الاقتصاد لا يفتأ ينمو فى المجتمع الاشتراكى، الا انه، عندما يبلغ مرحلة معينة من

تطوره، لا تتجاوز سرعة نموه ٤ الى ٥ بالمائة او ٦ الى ٧ بالمائة فى السنة. ويقال انه يوجد الآن، حتى فى عداد العاملين القياديين فى اجهزة اقتصاد دولتنا، اناس يرون اننا، حتى لو لم نزد انتاجنا الصناعى الا بنسبة ٦ الى ٧ بالمائة فى السنة، فان هذه سرعة تعتبر مرتفعة بما فيه الكفاية، نظرا لان الانتاج الصناعى فى البلدان الرأسمالية يكاد لا يبلغ ازدياده نسبة ٢ الى ٣ بالمائة فى السنة.

وبغية الاحتجاج لهذا التوكيد، يدعون بأن الاحتياطيات المتوفرة لزيادة الانتاج تتناقص فى مرحلة اعادة البناء بالمقارنة مع مرحلة الانعاش، وبالتالى، انه بقدرما ينمو الاقتصاد وتتسع ابعاده، يتناقص امكان زيادة الانتاج. بعبارة اخرى، كلما نمت الصناعة، تناقصت الاحتياطيات بصورة تدريجية وتدنت سرعة نمو الانتاج. وحتى فى حالة بلادنا، يقولون انه كانت هناك احتياطيات كبيرة فى مرحلة الانعاش ما بعد الحرب، اما اليوم، حيث انشئ اساس التصنيع الاشتراكى ودخلنا مرحلة اعادة البناء التكنيكى الشاملة فى الاقتصاد الوطنى، فلم تعد ثمة احتياطيات كافية، وبالتالى، فلم يعد بالامكان مواصلة زيادة الانتاج بسرعة كبيرة.

ان الذين يفكرون على هذا النحو لم يفهموا التفوق الحقيقى لنظام الاقتصاد الاشتراكى او انهم لا يريدون ان يروه.

يملك المجتمع الاشتراكي امكانا غير محدود لمواصلة تنمية الاقتصاد بسرعة كبيرة، لا يمكن حتى تصورها فى المجتمع الرأسمالى، وكلما تقدم فيه البناء الاشتراكى وتوطدت فيه الاسس الاقتصادية، ازداد هذا الامكان.

ففى المجتمع الرأسمالى، لا يمكن ان يتواصل نمو الانتاج بسبب التوقف الدورى فى عملية التناتج، وبسبب تبذير كثير من العمل الاجتماعى، وهما نتيجتا ازمة فرط الانتاج. اما فى المجتمع الاشتراكى، فان كل موارد اليد العاملة وكل الثروات الطبيعية فى البلد يمكن استخدامها على الوجه الارشد، ويمكن زيادة الانتاج باستمرار، وبطريقة مخططة. وتتضاعف هذه الامكانات لزيادة الانتاج بقدر ما ينشأ توازن عقلانى بين فروع الاقتصاد الوطنى، وبقدر ما يتحسن تنظيم اقتصاد البلد، على اثر توطيد وظيفة المنظم الاقتصادى التى تضطلع بها دولة ديكتاتورية البروليتاريا، وعلى اثر ارتفاع

مستوى العاملين فى ادارة الاقتصاد واستثماره. وتستطيع الدولة الاشتراكية ان تخصص اموالا كثيرة للتراكم، لانها تمسك بحوزتها الوحيدة، الانتاج والتوزيع، والتراكم والاستهلاك، وانها تحققها بطريقة مخططة. فاذا ما استخدمت الدولة الاشتراكية هذه الاموال على الوجه الارشد، استطاعت مواصلة التناتج الاشتراكى الموسع، على نطاق عظيم.

ثم ان علاقات الانتاج الاشتراكية تشق الطريق الواسعة امام مواصلة نمو القوى المنتجة، وتستطيع الدولة الاشتراكية ان تفيد من هذا الامكان لتطوير التكنيك بسرعة، وبطريقة مخططة. يحل التكنيك الجديد محل التكنيك القديم، ويحل التكنيك الاكثر جدة محل الجديد، وتتم مكننة العمل اليدوى، وتتطور مكننة هذا العمل فتؤدى الى الحركة شبه الذاتية، وتواصل الحركة شبه الذاتية تطورها فتؤدى الى الحركة الذاتية. ذلك هو المجرى المنطقى فى بناء الاشتراكية والشيوعية. انها لحقيقة واضحة ان انتاجية العمل ترتفع باستمرار فى المجتمع الاشتراكى، وان الانتاج ينمو فيه بسرعة كبيرة بقدر ما يتطور فيه التكنيك سريعا.

ان الحمية الثورية العالية لدى الانسان هى العامل الحاسم لاحداث اندفاع جبار فى تطور القوى المنتجة فى المجتمع الاشتراكى. يكمن التفوق الجوهرى للنظام الاشتراكى فى ان الشغيلة الذين تحرروا من الاستغلال والاضطهاد يعملون وهم يثبتون حماسهم الواعى ومبادرتهم الخلاقة فى سبيل الوطن والشعب، فى سبيل المجتمع والجماعة، فى سبيل سعادتهم هم انفسهم. لا يهتم الكادحون فى المجتمع الرأسمالى ابدا بتطور الانتاج والتكنيك، لانهم يعملون ضد خاطرهم، تحت تهديد البطالة والجوع. اما فى المجتمع الاشتراكى، فانهم يعملون بحماسة من اجل تطوير الانتاج، لانهم يدركون تماما ان ثمرة عملهم تعود لانفسهم ولشعبهم ولوطنهم. وكلما قام حزب ودولة البروليتاريا، وفقا للوظائف التى يختصان بها، بتنشيط الثورة الفكرية بين الشغيلة وبازالة ما بقى عالقا فى اذهانهم من الافكار البائدة بصورة تدريجية، عمل هؤلاء الشغيلة على تطوير الانتاج الاشتراكى، باذلين جماع مواهبهم وجماع قدراتهم. هكذا سوف يستمر ظهور التحسينات والابتكارات فى كل الميادين،

فى ادارة الاقتصاد، وفى تنظيم الانتاج والعمل، وفى التقدم التكنيكى.

يثبت كل ذلك تماما بطلان "النظرية" القائلة ان الاحتياطيات العتيدة لزيادة الانتاج تتناقص باستمرار فى المجتمع الاشتراكى، وانه يستحيل مواصلة زيادة الانتاج بسرعة عالية، بقدر ما ينمو الاقتصاد ويتسع نطاقه.

وان تجربة ممارسة البناء الاشتراكى فى بلادنا تبرهن بوضوح على بطلان هذه "النظرية".

لنتوقف بادئ ذى بدء عند حادثة وقعت حين كنا ننفذ مخطط السنوات الخمس. كان اعضاء حزبنا وشغيلتنا آنذاك قد فرغوا بنجاح من انجاز مخطط السنوات الثلاث فى الاقتصاد الوطنى، فأعادوا من حيث الاساس بناء الاقتصاد المدمر، وضمنوا حياة الشعب المستقرة. بيد ان وضع الحياة الاقتصادية لبلادنا فى جملته كان فى عسر شديد. وبالاضافة، فان اعداء الداخل والخارج كانوا يتحركون على نحو جنونى لايقاع الاذى بمنجزات ثورتنا ولتدمير عمل شعبنا البنائى، وفى هذه الظروف، وجدنا انفسنا نواجه مهمة ملحة فى استعجال ارساء اسس التصنيع بغية تنمية اقتصاد البلاد ورفع مستوى معيشة الشعب، وبالتالى، فقد كنا بحاجة الى كمية هائلة من الفولاذ المرقوق.

لم يكن فى بلادنا آنذاك الا مرقاقا واحدا لفولاذ النور، ولم تكن طاقته الاسمية تزيد عن ٦٠ الف طن. ولما كان علينا ان نبنى المدن والقرى والمصانع، ونصنع المزيد من الآلات، فان ال ٦٠ الف طن من الفولاذ المرقوق كانت اقل كثيرا مما يكفينا.

قرر حزبنا عندئذ ان يذهب الى وسط الطبقة العاملة، وان يبحث معها امر التغلب على الوضع الصعب الناشئ، مثلما كان يقهر المعاثر والصعاب بالاعتماد على قوة الطبقة العاملة، وبالوثوق بها، ابان نضالاته الثورية القاسية كلها فى الايام الخوالى.

كلفتنا اللجنة السياسية فى لجنة الحزب المركزية، فذهبنا الى مصنع كانغسون للفولاذ. وعندما سألنا آنذاك العاملين القياديين فى هذا المصنع اذا كانوا يستطيعون رفع انتاج الفولاذ المرقوق الى ٩٠ الف طن، قال بعضهم، وهم يهزون رؤوسهم، بأنه امر عسير. دعونا العمال عندئذ الى الاجتماع، وخاطبناهم قائلين: كدنا نفرغ الآن من اعادة بناء الاقتصاد المدمر، فاذا بالفئويين يرفعون رؤوسهم لكى يعارضوا الحزب، واذا

بحاملى عنجهية الدولة الكبيرة يضغطون علينا، وانبرت الامبريالية الامريكية وطغمة سينغمان رى العميلة فى حملة صاخبة محمومة من اجل "الزحف نحو الشمال"، فهل يحملنا ذلك على اليأس، وهل تثنينا المصاعب الخطيرة التى نشبت امام عمل الثورة والبناء؟ كلا، اننا نؤمن بالطبقة العاملة وحدها، وهى الوحدة الرئيسية لثورتنا، وليس لنا سند غيركم، أ فلا ينبغى لكم والحالة هذه، ان تتشجعوا وتثبتوا حميتكم لكى تدفعوا البناء الاقتصادى دفعا اقوى، وتزيدوا الانتاج وتحسنوا البناء، بغية التغلب على هذا الوضع الخطير الذى يقف فيه حزبنا؟

عندما شرعنا بعملنا السياسى على هذا النحو، تعهد عمال كانغسون ان ينتجوا ٩٠ الف طن من الفولاذ المرقوق. وقد انطلقوا بنشاط الى العمل وكافحوا، وهم يجمون تجهيزات الآلات الموجودة، ويحلون العقد، وبذلك فقد انتجوا فى تلك السنة ليس ٩٠ الف طن، بل ١٢٠ الف طن من الفولاذ المرقوق. أما اليوم، فقد رفع هذا المصنع الطاقة الانتاجية لورشة ترقيق فولاذ النور فيه الى ٤٥٠ الف طن، اى حوالى ٨ اضعاف طاقتها الاسمية.

ولا يقتصر الامر على مصنع كانغسون للفولاذ، بل ان فروع الاقتصاد الوطنى كافة، والمصانع والمنشآت كلها، قد حطمت الطاقات الاسمية القديمة، وتمت فيها ابتكارات عظيمة، وراحت المعجزات ترى يوما بعد يوم، تدهش الناس فى العالم، فتقدم اقتصاد بلادنا بسرعة فائقة، فكان من جراء ذلك ان مخطط السنوات الخمس الذى كان يرسم ازديادا قدره ٦ر٢ ضعف فى اجمال قيمة الانتاج الصناعى، قد تم انجازه فى غضون سنتين ونصف، وان مخطط الانتاج حسب القرائن العينية للاصناف الصناعية الرئيسية، قد تم انجازه او تجاوزه فى جملته فى غضون سنوات اربع.

وفى السنوات السبع او الثمانى المنصرمة فى بلادنا منذ انجاز مخطط السنوات الخمس حتى اليوم، ونظرا لدفع مهمة الثورة التكنيكية الشاملة دفعا قويا الى الامام، فقد تم تأسيس فروع صناعية جديدة كثيرة، وتم اتقان التجهيز التكنيكى للصناعة اتقانا جذريا، وتضاعفت ابعاد الانتاج اضعافا عدة. فلو صحت "نظرية" بعض الناس التى مفادها ان سرعة تزايد الانتاج تنخفض بقدر ما تتسع ابعاد الانتاج، لما استطعنا، بعد

انجاز مخطط السنوات الخمس، ان نؤمن سرعة كبيرة لتزايد الانتاج فى بلادنا. اما واقع الامر فى بلادنا، فهو ان الاقتصاد يواصل نموه بسرعة كبيرة حتى فى فترة مخطط السنوات السبع، رغم ان جزءا كبيرا من التراكم يضاف الى مخصصات بناء الدفاع الوطنى، من جراء اشتداد مراوغات العدوان التى تقوم بها الامبريالية الامريكية. وبخاصة، كان مخطط الاقتصاد الوطنى لعام ١٩٦٧ هو مخطط السنة الاولى من تحقيق قرار مؤتمر مندوبى الحزب الذى يقضى بالسير قدما وعلى التوازى فى بناء الاقتصاد وبناء الدفاع الوطنى، فكان مخططا عصيبا، يتوقع تزايد اجمال قيمة الانتاج الصناعى بمعدل ٨ر١٢ بالمائة بالنسبة للسنة السابقة. الا اننا فى الواقع تجاوزنا المخطط تجاوزا بالغا فى عام ١٩٦٧، وبذلك، فقد زدنا الانتاج الصناعى بمعدل ١٧ بالمائة فى سنة واحدة. ولو لم تحدث فى تلك السنة اضرار فيضان نادر الضخامة، لزدنا الانتاج الصناعى بمعدل ينوف عن ٢٠ بالمائة. هذه هى حصيلة عمل حزبنا فى اذكاء الحماسة الواعية لدى الشغيلة عن طريق توطيد الثورة الفكرية بينهم، وفى الكفاح الحازم ضد كافة الافكار البائدة وفى مقدمتها السلبية والتحافظ، التى تعيق حركتنا الى الامام.

ولنذكر مثلا منجم سونغهونغ.

جاء عاملو منجم سونغهونغ عام ١٩٦٧، بمخطط رسموه شديد الانخفاض، فأقنعهم مجلس الوزراء برفعه قليلا، الا انه كان ما يزال ادنى مما يطلبه الحزب. لذلك، وبغية القيام بالعمل السياسى بين عاملى منجم سونغهونغ دعت لجنة الحزب المركزية رؤساء الفصائل والعاملين الاعالى منهم الى الاجتماع. قلنا لهم فى الاجتماع انه ينبغى استخراج كمية اكبر من الفلزات الملونة فى منجم سونغهونغ بغية اجادة تطبيق الخط الذى رسمه مؤتمر مندوبى الحزب، وهو الخط القاضى بالسير قدما وعلى التوازى فى البناء الاقتصادى وبناء الدفاع الوطنى. فعقدوا العزم عندئذ ان يستخرجوا من الفلزات الملونة اكثر مما كان مجلس الوزراء قد حدد لهم. فى نهاية الامر، انتجوا حوالى ضعفى ما حددوه فى الاصل لانتاج الفلزات الملونة.

ولنأخذ مثالا آخر.

لما كان العاملون فى ميدان صناعة الآلات يدعون ان الاحتياطيات قد نفدت فى ميدانهم، ذهبنا عام ١٩٦٧ الى مصنع ريونغسونغ للآلات واشعلنا فيه لهيب الابتكار فانتصب العمال هناك بقاماتهم وانجزوا المخطط السنوى حتى العاشر من شهر اكتوبر، اى قبل شهرين وعشرين يوما من الموعد، مع ان المخطط كان يبدو عصيبا، بما فيه مخطط زيادة الانتاج.

وقد تم ايضا استثمار احتياطيات كبيرة خلال الكفاح من اجل تنفيذ مخطط الاقتصاد الوطنى للسنة الماضية.

لما كان الامبرياليون الامريكيون يشنون حملة مجنونة فى سبيل الحرب، على اثر حادثة السفينة "بويبلو"، دعت لجنة الحزب المركزية المصانع والمنشآت، فى فروع الاقتصاد الوطنى كافة، الى انجاز سائر مهمات الانتاج والبناء للعام الماضى، قبل اوانها، والى زيادة الانتاج بما تقصدته من اليد العاملة والمواد والتجهيزات.

قبلت كل المصانع والمنشآت هذه الدعوة الثورية التى اطلقها الحزب، وتقدمت مصانع ومنشآت عديدة، منطلقة من رغبتها الحارة فى طرد الامبرياليين الامريكيين من تراب وطننا وفى توحيد الوطن بأقرب وقت ممكن، مقترحة تكليفها بمزيد من المهمات، وقد انجزت على نحو رائع ما عزمت عليه.

يشير كل ذلك الى انه، اذا تم القيام بعمل سياسى جيد، وفق المنهج الذى اسداه حزبنا، بغية رفع الوعى السياسى للجماهير واستنهاض حماستها الثورية وتحسين التكنيك باستمرار، فانه يستطاع عندئذ تنمية الاقتصاد بسرعة وحسب المرام، مهما بلغ نطاقه من اتساع.

ان "النظرية" التى مفادها ان الصناعة، متى بلغت مرحلة معينة من تطورها، تنخفض احتياطياتها، ويستحيل ضمان سرعة كبيرة لتزايد الانتاج الصناعى، لا تمت بصلة الى النظرية الاقتصادية الماركسية اللينينية. ان "النظرية" التى مفادها ان اقتصادا ذا نطاق واسع لا يستطيع ان ينمو سريعا، لا تعدو كونها مغالطة من جانب بعض الناس، ترمى الى تبرير استحالة تطوير التكنيك بسرعة لديهم، وتبرير ركود اقتصادهم، الناجمين عن كونهم لم يربوا الشغيلة، بدعوى "الليبرالية" و"التطور

الديمقراطى"، وبنتيجة ذلك، فقد تراخى الشغيلة من الوجهة الفكرية، فلم يحسنوا العمل وانصرفوا الى اللهو.

بعد ظفر ثورة اكتوبر الاشتراكية، كان لينين، وهو يتحدث عن المهمات الراهنة للسلطة السوفييتية، قد نص على موضوعته الشهيرة فى ان الشيوعية هى السلطة السوفييتية زائدا كهربة البلد كله. ان هذه الموضوعة اللينينية، على بساطتها، تنطوى على معنى عميق. ان فهم هذه الموضوعة فهما صحيحا وتطبيقها، هما، على ما اعتقد، امران بالغا الاهمية فى سبيل بناء الاشتراكية والشيوعية. فماذا تعنى هذه السلطة السوفييتية التى تحدث عنها لينين؟ انها تعنى بالضبط ديكتاتورية البروليتاريا. ومعنى ذلك هو ان دولة الطبقة العاملة، وهى تواصل الكفاح الطبقى وتجرى الثورة الفكرية والثورة الثقافية، ينبغى لها ان تحول وعى الناس، وترفع مستواهم التكنيكى والثقافى، وتنجز مهمة تحويل المجتمع كله على نمط الطبقة العاملة وتثويره. تعنى عبارة الكهربة انه ينبغى تطوير التكنيك الى الاعلى بحيث يمكن جعل عمليات الانتاج كلها ذاتية الحركة، وانه ينبغى توطيد الاساس المادى والانتاجى للمجتمع الى اقصى حد. والخلاصة، ان موضوعة لينين هذه تشير علينا ان الشيوعية لن تتحقق الا عندما يكون قد تم،عن طريق توطيد ديكتاتورية البروليتاريا، انجاز الثورة الفكرية والثورة الثقافية، وتحقيق تثوير المجتمع كله وتحويله على نمط الطبقة العاملة، وعندما يكون، فى آن واحد، قد تم ارساء اساس مادى وتكنيكى وطيد بما يكفى للحصول على قوى منتجة كبيرة جدا، وذلك بانجاز الثورة التكنيكية.

لا يمكن مواصلة تطوير الاقتصاد الاشتراكى بسرعة كبيرة، ولا يمكن، من بعد، بناء المجتمع الشيوعى، اذا اهمل احد الاثنين اللذين ذكرهما لينين: ديكتاتورية البروليتاريا، والثورة التكنيكية، ومن هنا تنتج ضرورة توطيد ديكتاتورية البروليتاريا، وضرورة دفع الثورة التكنيكية دفعا شديدا، بغية بناء المجتمع الشيوعى. وما دام لينين قد فارقنا دون ان يتمكن من بناء الشيوعية بنفسه، فعلينا ان نفسر موضوعته تفسيرا صحيحا وان نضعها موضع التنفيذ، الا ان بعض الناس لا يريدون فهم موضوعة لينين هذه وتنفيذها على نحو صحيح. ولكى نسارع البناء الاشتراكى بسرعة اعجل فى

المستقبل، يجب ان نعارض الانتهازية اليمينية معارضة حازمة فى ميدان النظرية الاقتصادية. اما اذا لم نعارض الانحرافات اليمينية فى ميدان الاقتصاد، واذا ارخينا ديكتاتورية البروليتاريا، واذا لم نقم بالعمل السياسى، واذا سايرنا الأنانية الفردية لدى الناس، وحاولنا تحريكهم بقوة المال وحسب، فاننا لن نستطيع حفز بطولتهم الجماعية، ولا مبادرتهم الخلاقة، وبالتالى فلن نستطيع النجاح فى القيام لا بمهمة الثورة التكنيكية، ولا بمهمة البناء الاقتصادى، واذا تعذر، باتباع نظرية الانتهازية اليمينية، تطوير الاقتصاد بسرعة كبيرة، فسوف يغدو عسيرا حتى تأمين العمل والغذاء للناس جميعا.
وما دام الامر كذلك، فمتى نستطيع اذن، نحن الذين ورثنا عن المجتمع القديم قوى منتجة بالغة التخلف، تجاوز البلدان المتقدمة وبناء المجتمع الشيوعى، حيث يعمل المرء حسب طاقته ويجزى حسب طلبه؟ ينبغى لنا ان ننبذ نظرية الانتهازية اليمينية، وينبغى لنا ان ندافع بحزم عن افكار حزبنا الثورية وعن نظريته فى البناء الاقتصادى، وان نطبقهما حتى النهاية، فنواصل بذلك مسيرة تشوليما العظيمة فى البناء الاشتراكى.

٢ـ مسألتا الشكل البضاعى لوسائل الانتاج، واستخدام قانون القيمة فى المجتمع الاشتراكى

يقال ان هناك مناظرة تدور بين بعض علماء الاقتصاد حول مسألة ما اذا كانت وسائل الانتاج فى المجتمع الاشتراكى هى بضائع ام لا، وما اذا كان قانون القيمة يؤثر، او لا يؤثر، فى ميدان انتاجها وتداولها.

اعتقد انه لا ينبغى النظر فى هذه المسألة على نحو موحد. ففى المجتمع الاشتراكى، يمكن ان تكون وسائل الانتاج بضائع ويمكن الا تكون، حسب الحالة، وبالتالى، فان قانون القيمة يؤثر عندما تكون بضائع، وهو لا يؤثر عندما لا تكون، اذ ان قانون القيمة هو قانون للانتاج البضائعى.

ففى اية حالة تكون وسائل الانتاج بضائع، وفى اية حالة لا تكون؟ اعتقد انه

ينبغى قبل الشروع بحل هذه المسألة حلا صحيحا، ان يعرف المرء اولا بوضوح طبيعة البضاعة، ومنشأ انتاجها.

البضاعة هى شىء صنعه المرء لا لكى يستهلكه بنفسه، بل لكى يبيعه. بعبارة اخرى، ليست كل المنتجات بضائع، ولا تكون بضائع الا تلك المنتجات التى تنتج بقصد التبادل. وكما يفهم من هنا بوضوح، فلكى تكون المنتجات بضائع، ينبغى اولا: ان يكون ثمة تقسيم اجتماعى للعمل يستدعى انتاج اشياء مختلفة، وثانيا: ان يوجد، للشىء الواحد، بائع وشار، اى شخص يفقد ملكية الشىء اذ يبيعه، وآخر يحوز ملكيته اذ يشتريه. بعبارة اخرى، ولكى يكون ثمة انتاج بضاعى، ينبغى ان يكون ثمة تقسيم اجتماعى للعمل، وتمايز فى علاقات ملكية المنتجات. ولذلك، فلا يمكن وجود الانتاج البضاعى لا فى حالة عدم وجود تقسيم اجتماعى للعمل، ولا فى حالة عدم تمايز الملكية، حيث يكون شكل الملكية بالتالى، واحدا.

كما ينبغى ايضا تعليل بقاء العلاقات بين البضاعة والعملة فى المجتمع الاشتراكى، بوجود تقسيم اجتماعى للعمل وتمايز فى ملكية المنتجات. وكما يعلم الجميع، فلا يقتصر الامر، فى المجتمع الاشتراكى، على وجود تقسيم اجتماعى للعمل، بل انه يتطور كل يوم، وحتى بصدد علاقات الملكية، ومع الغاء الملكية الفردية فيه، وتحويل الاشكال الاقتصادية المختلفة التى كانت توجد فيه فى بداية مرحلة الانتقال تدريجيا، الى الشكل الاقتصادى الاشتراكى الوحيد، ابان الثورة الاشتراكية، فان هناك فيه، ملكية الدولة، والملكية التعاونية لوسائل الانتاج، ثم الملكية الفردية للاصناف الاستهلاكية. ثم ينبغى للدولة الاشتراكية ان تقوم بالتجارة الخارجية، فى ظروف عدم ظفر الشيوعية على نطاق العالم كله، ووجود الحدود.

كل هذا ما يصور ظروف وجود الانتاج البضاعى، فى المجتمع الاشتراكى. يتم الانتاج البضاعى طبعا، فى المجتمع الاشتراكى، بدون رأسماليين، وبالتالى، فان قانون القيمة لا يؤثر فيه خبط عشواء، كما فى المجتمع الرأسمالى، بل بقدر محدود، والدولة تستخدمه على نحو مخطط كرافعة اقتصادية تحسن بها ادارة اقتصادها. اما فى المستقبل، بعد انتهاء مرحلة الانتقال، وعندما تكون الملكية التعاونية قد آلت الى نظام

ملكية الشعب بأسره، وتأسس شكل وحيد للملكية، فلن تعود المنتجات الاجتماعية تدعى عندئذ بضائع، بل وسائل الانتاج ومواد استهلاك فقط، او بأية عبارات اخرى، هذا بصرف النظر عن التجارة الخارجية، وسوف يتوقف عندئذ تأثير قانون القيمة ايضا. لا ريب فى ان التقسيم الاجتماعى للعمل سوف يواصل تطوره حتى فى ذلك الوقت. اما الانتاج البضاعى فلن يعود موجودا.

ان الكثير من الناس، بمن فيهم العلماء والعاملون القياديون فى الاقتصاد، يرتكبون حاليا اخطاء يمينية او يسارية سواء أ فى الميدان النظرى ام فى عمل ادارة الاقتصاد، اذ انهم لم يفهموا جيدا مسألة ما اذا كانت وسائل الانتاج فى المجتمع الاشتراكى بضائع ام لا. وهكذا، يبالغ بعضهم، وفق النظرية التحريفية، بأهمية الانتاج البضاعى وقانون القيمة، فيرتكبون انحرافات يمينية مفادها انهم يريدون ادارة الاقتصاد بالاساليب الرأسمالية، فى حين ان آخرين، اذ يجهلون الطابع الانتقالى لمجتمعنا ولا يعترفون ادنى اعتراف بالانتاج البضاعى وبدور قانون القيمة، لا ينجحون فى ادارة المنشأة على نحو رشيد، فيرتكبون اخطاء اليسار المتطرف التى تولد تبذيرا عظيما فى وسائل الانتاج واليد العاملة. انه فى غاية الاهمية، من اجل بناء الاقتصاد الاشتراكى، ان يتم فهم هذه المسألة فهما دقيقا وان تعالج على نحو صحيح. ان مسألة استخدام العلاقات بين البضاعة والعملة، هى فى التحليل النهائى، مسألة هامة يتوجب على دولة الطبقة العاملة ان تجد لها حلا صحيحا فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية، فاذا ما ارتكبت اخطاء يسارية او يمينية فى هذه المسألة، فقد يتسبب ذلك بخسائر بالغة.

فى اية حالة تكون وسائل الانتاج بضائع فى المجتمع الاشتراكى، وفى اية حالة لا تكون بضائع؟ هذا ايضا امر يجب البحث عن جواب له فى تمايز الملكية. ففى المجتمع الاشتراكى لا تكون وسائل الانتاج بضائع، حتى لو انتقلت من مكان لآخر، ما دامت فى حوزة مالك واحد. بيد انها تكون بضائع فى حالة انتقالها من حوزة مالك الى مالك آخر، فنستخلص من هنا هذه النتيجة الواضحة:

اولا: عندما تنتقل وسائل الانتاج المصنوعة فى ممتلكات الدولة الى ممتلكات

التعاونيات، وبالعكس، عندما تنتقل وسائل الانتاج المصنوعة فى ممتلكات التعاونيات الى ممتلكات الدولـة، تكون كلها بضائع، وبالتالى تخضع هنا ايضا لفعل قانون القيمة. ثانيا: ان وسائل الانتاج التى يتم تبادلها فى نطاق الممتلكات التعاونية، سواء بين المزارع التعاونية بعضها مع بعض، او بين تعاونيات الانتاج بعضها مع بعض، او بين المزارع التعاونية وتعاونيات الانتاج، تكون هذه كلها بضائع. وهنا ايضا تخضع لفعل قانون القيمة. ثالثا: ان وسائل الانتاج تكون بضائع عندما يتم تصديرها الى الخارج، وتتم هذه الصفقات من وسائل الانتاج بسعر السوق العالمية، او السوق الاشتراكية. فالآلات الصانعة التى قد تبيعها بلادنا مثلا الى بلدان كاندونيسيا او كمبوديا اذا ما طلبتها من بلادنا، تكون بضائع ويدفع ثمنها بالسعر الموافق. كذلك فاذا ما تم فى بلادنا تحقيق اتحاد فيدرالى بين الشمال والجنوب، طبقا لمقترحات حزبنا من اجل توحيد الوطن، ومع ان هذا الاتحاد لا يتم تطبيقه حاليا، واذا ما طلب منا رجال الاعمال من جنوبى كوريا التجهيزات والآلات، فسوف ينبغى ان نبيعهم اياها، وسوف يكون ما يباع لهم من التجهيزات والآلات بضائع، وهنا سوف تعود المسألة بالضرورة الى قانون القيمة.

لكن ماذا تكون التجهيزات واللوازم والمواد الخام التى تتداولها منشآت الدولة؟ انها ليست بضائع، فان وسائل الانتاج هذه تصنع على اساس التعاون الاشتراكى فى الانتاج، وتبقى فى حيازة ملكية الدولة الاشتراكية، وان كانت تنتقل من منشأة الى اخرى. وان الدولة تقدم وسائل الانتاج هذه ليس على اساس البيع الحر، بل على نحو مخطط، وفقا لمخطط التزويد بالآلات والمواد. والدولة تقدمها الى المنشآت، عندما ترى ذلك ضروريا، حتى لو لم تطلبها المنشآت، تماما مثلما تقدم السلاح الى الجيش. ولذلك فلا يمكن القول ان التجهيزات والآلات واللوازم والمواد الخام المتداولة بين منشآت الدولة هى بضائع تندرج تحت فعل قانون القيمة.

واذن، فماذا ينبغى ان تسمى وسائل الانتاج هذه التى تنتقل بين منشآت الدولة، ان لم تكن بضائع، وماذا يقال انه ينطبق عليها لدى تحديد السعر الذى يحسب عند تبادلها، وسعر الكلفة الذى يحسب عند صنعها... الخ، ان لم يكن فعل قانون القيمة؟ يصح القول ان وسائل الانتاج التى يتم تبادلها بين منشآت الدولة وفقا لمخطط التزويد بالآلات

واللـوازم ومخطـط الانـتـاج التعاونـى، ليـست بـضائع، ولكـنها تـتخذ شـكل البـضاعة، وبالتالـى فـان قانون القيمة يؤتى فعله هنا من حيث الشكل، وليس من حيث المحتوى كما فى الانتاج البضاعى.

اى ان وسـائل الانـتاج هـذه ليست بـضاعة بالمعنـى الـصحيح، ولكـنها تـتخذ شـكل البضاعة فقط. وبالتالـى، فـلا يستخدم هـنا فعل قانـون القيمة بالمعنـى الـصحيح، بل من حيث الـشكل فقط، ولا تـستخدم القيمة لدى انتاج وتبادل وسائل الانتاج، بل شكل القيمة، وذلك كمجرد وسيلة للحساب الاقتصادى.

واذن، بمـاذا نفسر ان وسائل الانتاج التى تتم بها صفقات بين منشآت الدولة ليست بضائع، ولكنها تتخذ شكل البضاعة فقط؟ ذلـك ان منشآت الدولـة، وان كانـت كلها فى حيازة ملكية الدولـة وحدها، فـان لهـا استقلالا نـسبيا تجـاه بعضـها بعضا فـى استخدام وسـائل الانـتـاج وصـيانتها، وفى ادارة الاقتصـاد، كما لو كانت تعود الى ملكيات مختلفة، فـان كل منـشأة ذات نظـام استقلال مالـي فـى قطـاع الدولـة، وان كانت ملكا للدولـة، تتلقى من المنـشآت الاخـرى وسائل الانتاج التى سوف تستخدمها وفقا لمخطط الدولـة الموحد، ويجـب عليها ان تغطـى بذاتها الـنفقات التـى تقوم بهـا من اجل الانتاج، وان تعطـى شيئا من الربح للدولـة.

هكـذا، رغـم ان كـل منـشأة ذات نظـام استقلال مـالـي فـى قطـاع الدولـة تعـود الـى الملكية ذاتها، فان هذه الاستقلالية الادارية تخلق الانطباع بان وسائل الانتاج التى تنتقل بـين هـذه المنـشآت هـى بـضائع، مـثل وسـائل الانـتاج التـى تنـتقل مـن ملكيـة الـى اخـرى. ولـذلك، فمـع ان هـذه المنـشآت هـى مؤسـسات ذات نظـام استقلال مالـي تعـود الـى قطـاع الدولـة الـواحد، فـان احـداها لا تـسلم وسـائل الانـتاج الـى الاخـرى بكـل بـساطة، مجانـا او بـثمن بخـس، انمـا تـسلمها اياهـا باسعار موحـدة، تحـددها الدولـة على اساس مقدار ما يقدم فـيها مـن العمـل الـلازم اجتماعـيا، وفـق مـبدأ تكافـؤ الـتعويض. تـؤخذ ملكـية الاشـياء بالاعتـبار، رغـم ان المنـشآت المعنية هـى منشآت الدولـة بعضـها مع بعض، فتتم صفقات وسائل الانتاج على اساس الحساب الدقيق.

واذن، لمـاذا ينبغـى صـنع الاسـتقلالية الاداريـة للمنـشآت، حتـى فـى نطـاق قطـاع

الدولـة؟ لمـاذا ينبغـى لهذه المنشآت ان تـسلم وتـستلم وسـائل الانـتاج فيما بينـها بمقتضى حساب دقيق يتم وفق مبدأ التكافؤ، مع ان وسائل الانتاج هذه التى تتبادلها ليست بضائع؟ يعود ذلك الى مميزات المجتمع الاشتراكى، وهو مجتمع انتقالى. ان القوى المنتجة فى المجتمع الاشتراكى ليست نامية كفاية لكى يعمل كل امرئ حسب طاقته ويجزى حسب طلبه. ثم ان الجميع لا يتحلون بروح جماعية سامية بالقدر الكافى لكى يعتنوا ويصونوا ممتلكات الدولة بروح المسؤولية مثل ملكيتهم الخاصة. ولا يندر ان بعض الاشخاص ذوى التعليم الكافى لا يعتبرون شؤون المؤسسات والمنشآت الاخرى العائدة للدولة كأنها تخصهم، ولا يخلصون لها العمل، ناهيك عن الاشخاص الذين يحملون رواسب الافكار البائدة، والذين يكونون شديدى التشرب بأنانية مؤسساتهم او أنانية ارجائهم، فيضعون المصالح الضيقة لمؤسساتهم او ارجائهم فى مقام الصدارة، وينخرون مصالح الدولة او مصالح المؤسسات والمنشآت الاخرى. ثم ان العمل، فى كنف الاشتراكية يعتبر شيئا مشرفا ومثمرا بالتأكيد، الا انه لم يصبح بعد هو حاجة الحياة الاولى، شأنه فى المجتمع الشيوعى. ان كل ذلك هو، يقتضى فى كنف الاشتراكية، ان تقوم المنشآت، وان كانت كلها عائدة لملكية الدولة ذاتها، بالحساب الدقيق، على اساس مبدأ التكافؤ، فى الصفقات التى تعقد فيما بينها. ففى مجتمعنا، اذا ما توفرت المواد بوفرة عظيمة، واذا ما تنزه العاملون الاداريون والشغيلة فى كل المنشآت عن الأنانية الفردية، واعتبروا سائر ممتلكات الدولة كأنها تخصهم، وساهموا باخلاص فى كل شؤون الدولة كأنها شؤونهم، فلن يعود واجبا اجراء الحساب على اساس مبدأ التكافؤ.

ان استخدام شكل البضاعة وشكل التجارة استخداما صحيحا فى ميدانى انتاج وتداول وسائل الانتاج، يحوز قدرا من الاهمية فى سبيل زيادة ريوعة المنشآت والتراكم لدى الدولة زيادة منهجية، بازالة تبذير العمل الاجتماعى وبتوطيد نظام التقصد. ولذلك، فمن الضرورى ان تستخدم فروع الاقتصاد الوطنى كافة، والمنشآت كافة، هذين الشكلين استخداما صحيحا.

وقبل كل شىء، ينبغى بذل الجهود لاستخدام شكل القيمة على نحو صحيح فى

ميدان انتاج وسائل الانتاج، بغية اقامة نظام الحساب الصارم، وتعزيز الرقابة على اساس الواون فى استخدام المواد الخام واللوازم واليد العاملة، وتخفيض معيار استهلاك المواد تخفيضا منهجيا، بالنسبة لكل واحدة من الناتج.

وفى ميدان التداول، ينبغى استخدام شكل التجارة بالقدر الكافى، فى آن مع وضع مخطط تسليم الآلات واللوازم على اساس حكيم، بغية اجتناب تبذير تجهيزات الآلات والمواد الخام واللوازم، واستخدامها استخداما رشيدا. واذا كنا قد انشأنا شركات توريد اللوازم، وجعلنا بيع وشراء اللوازم والمواد الخام يتمان بوساطتها، فان ذلك ايضا لضمان التزويد بها على نحو جيد.

ولكن عاملينا الاقتصاديين لا يجيدون هذا الامر. فحتى فى وجيز علم الاقتصاد السياسى، هناك اشارة فقط الى ان وسائل الانتاج تقع خارج نطاق تداول البضائع، وانها تقدم للمنشآت على نحو مخطط، ولم يذكر فيه شىء عن الطريقة والشكل الملموسين اللذين تقدم وسائل الانتاج وفقهما. ويكاد وجيز علم الاقتصاد السياسى لا يعالج مسألة تسليم وسائل الانتاج، وهو على الخصوص، لا يأتى حتى على ذكر مسألة بيع وشراء اللوازم والمواد الخام بين منشآت الدولة.

ومن هنا تتأتى عيوب كثيرة فى تسليم اللوازم. فعندما تستحصل المنشآت على اللوازم او المواد الخام، فانها تأخذها كما يتفق ان تجدها غالية ام رخيصة، وهى لا تأبه بالقدر الكافى للاسعار، ثم كثيرا ما يحدث ان بعض المنشآت تدع لوازم ثمينة تتكدس لديها بدون استعمالها، فى حين ان منشآت اخرى تقع فى ضائقة انتاجية من جراء نقص هذه اللوازم.

يكمن سبب هذه الظاهرة ولا شك فى ان لجنة الدولة للتخطيط لم تحسن وضع مخطط تسليم اللوازم. ولكن الامر هو فى الارجح عدم ادراك ان تسليم اللوازم والمواد الخام يتم ايضا بشكل التجارة. بعبارة اخرى، فان اللوازم والمواد الخام تندرج فى شكل تداول البضائع، حتى بين منشآت الدولة، ما دامت هذه المنشآت تعمد الى شكل البيع والشراء فيما بينها، ولكن الامر قد اغفل. وهكذا، فمتى اساء جهاز التخطيط وضع مخطط تسليم اللوازم، فلا تتحمل مسؤولية التخزين غير المفيد

والتبذير فى اللوازم، كما انها لا تلقى بسببهما لومة لائم.

واذا ما اريد اصلاح هذه المسألة على نحو جيد، ينبغى قبل كل شىء اعلاء دور شركات توريد اللوازم. فاذا ما احسنت شركات توريد اللوازم عملها، لن يعود هناك ازدحام من الناس للحصول على اللوازم، وسوف يغدو ممكنا استخدام اقل كمية من اللوازم على نحو ناجع، عن طريق اجراء التسليم المناسب الى المنشآت التى تحتاجها، ولن يعود يحدث ان تتلقى المنشآت، بدون حساب او تمييز، ما تحتاجه وما لا تحتاجه، فتتركه دونما استعمال او تبذره تبذيرا.

يجب ادراك ان وسائل الانتاج التى تنتجها المصانع والمنشآت، من تجهيزات آلات ومواد خام ولوازم، عندما تنتقل من منشأة الى اخرى مع بقائها ملكا للدولة، انما تتخذ شكل تداول البضائع. وفى هذه الحالة، فان هناك سعرا، وهذا ما سوف يتيح، اثناء التسليم الفعلى، تصحيح الاخطاء المحتمل وقوعها فى المخطط.

طبعا، كل شىء فى مجتمعنا ينتج ويسلم ويستهلك على نحو مخطط. وبخاصة، ففى حالة ملكية الشعب بأسره، يكون الانتاج والتسليم والاستهلاك مخططة تماما. ولكن تخطيط كل شىء على نحو صحيح ليس بالامر السهل قط. فاننا نطبق الاقتصاد المخطط منذ ٢٠ عاما ونيف، ونلح دائما على ان يتم وضع المخطط على نحو موضوعى، الا ان عمل التخطيط لا يسير حتى الآن كما ينبغى.

وقس على ذلك مخطط تسليم اللوازم والمواد الخام، فقد يحدث ان احد الاشياء لم يلحظ فى المخطط، وان شيئا آخر، يلحظ تسليمه فيه، مع انه غير ضرورى. فأين ينبغى ان تظهر مثل هذه العيوب؟ ينبغى ان تظهر لدى شركة التوريد، اى انه، فى مجرى بيع وشراء اللوازم والمواد الخام بوساطة الشركة، ينبغى رأب هذه الصدوع وتصحيح هذه العيوب.

ثم انه، حتى لو تم وضع مخطط تسليم اللوازم على نحو صحيح فى جملته، فانه سوف يكون غير قابل التحقيق اذا لم يتم التسليم كما ينبغى فى الواقع. فاذا اغفل شكل التجارة، اى شكل البيع والشراء فى تسليم اللوازم والمواد الخام، وتم تسليمها وفق المخطط وحسب، فقد يحدث ان تبذرها المنشآت اذ تستخدمها على غير هدى. وقد

يتواتر حدوث مثل هذه الامور، ما دام عاملونا وشغيلتنا لم يصبحوا كلهم شيوعيين.

ولذلك ينبغى اعلاء دور شركات التوريد، واستخدام شكل تداول البضائع على نحو تام فى تسليم اللوازم والمواد الخام. وهكذا، فانه ينبغى العمل بحيث ان المنشأة، عندما تشترى بعض اللوازم بكميات مفرطة، تجد انه يتعذر عليها شراء سواها، وعندما تبذرها، تتأثر بذلك على نحو بالغ فى نشاطها الاستثمارى. اما متى تم خلق هذه الظروف فى تسليم المواد الخام واللوازم، فان عاملى المنشآت سوف يدققون اسعار المواد واكلاف الشحن بحذافيرها، ويقيمون اللوازم ويحفظونها ويصونونها بعناية اكبر، ويجهدون لدى استخدام المواد الى تخفيض نسبة استهلاكها على اساس وحدة الناتج.

بعد ذلك، اود ان ابدى بعض ما أراه بصدد مسألة استخدام قانون القيمة استخداما صحيحا فى ميدان انتاج البضائع وتداولها.

الشىء الاهم فى استخدام قانون القيمة هو تحديد سعر البضائع تحديدا صحيحا. ينبغى تحديد السعر على اساس تقدير صحيح لمقتضيات القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية وقانون القيمة.

ففى تحديد سعر البضاعة، يجب الاعتماد بدقة اولا على العمل اللازم اجتماعيا والمتجسد فيها. اما اذا لم يتم الاعتماد فى تحديد السعر، على ما يقدم من العمل اللازم اجتماعيا، فلا يمكن الحفاظ على التوازن بين الاسعار، ولا تطبيق التوزيع الاشتراكى تطبيقا مناسبا، وهذا ما قد يؤثر تأثيرا سيئا على تطور الانتاج الاجتماعى.

لنأخذ مثالا: مررت مرة فى مخزن من قضاء تشانغسونغ، من محافظة بيونغآن الشمالية. فى تلك الايام، كان نسيج الخيط المبروم المصنوع ب ٢٠٠ غ من الخيط، يباع ب ٣ واون للمتر الواحد، فى حين ان بكرة الخيط زنة ٥٠ غ تباع ب ٥ واون و ٤٠ زون. يعنى هذا ان بكرة الخيط تساوى ضعفى ثمن النسيج الذى يصنع بكمية الغزل المعادلة لاربع بكرات، هذا بعد البرم والصباغة. اعتقد بالتأكيد ان عملية الغزل، فى مصنع الصناعة المحلية، قد تطلبت كثيرا من اليد العاملة وبعض النفقات الانتاجية الزائدة، بسبب عدم توفر المكننة الجيدة. لكن، ما دام عمل الغزل لا يتم بالمغزل

اليدوى، فلا يمكن ان تكون كلفة الخيط اعلى من كلفة النسيج. وحتى لو كانت كلفة الانتاج مرتفعة الى هذا الحد، فلا يعقل ان يرفع السعر على هذا النحو الشاذ، اذ يستحيل تحديد السعر دون اعتبار ما يقدم من العمل اللازم اجتماعيا.

ثم انه، عند تحديد السعر، ينبغى تحديد اسعار اصناف الاستهلاك الجماهيرى منخفضة. وكما قلت اعلاه، ينبغي بالتأكيد تحديد اسعار البضائع مع اعتبار قيمتها. غير ان هذا لا يعنى قط ان تستحيل مباعدة اسعار البضائع عن قيمتها، ويجب على حزب الطبقة العاملة وعلى دولتها ان يحددا اسعار اصناف الاستهلاك الجماهيرى منخفضة، وذلك بمباعدة اسعار البضائع عن قيمتها مباعدة ايجابية. بعبارة اخرى، فان الاشياء التى لا غنى عنها فى حياة الشعب المادية والثقافية، كالارز والنسيج والاحذية والكلل وخيط الخياطة، وعود الكبريت واللوازم المدرسية، يجب ان تباع بأسعار منخفضة، هذا بالذات استخدام حكيم لقانون القيمة، وهو ما يتمشى مع المقتضى الاساسى للنظام الاشتراكى، الذى يوفر غذاء وكساء الشغيلة جميعا على نحو متساو، ويضمن لهم حياة سعيدة.

وبالعكس، فلو حددنا اسعار اصناف الاستهلاك الجماهيرى عالية، فلن يظهر تفوق النظام الاشتراكى ظهورا كافيا، وقد تحدث المزعجات فى حياة الشعب. فلو حدد مثلا سعر مرتفع للمنسوجات التى تشتد حاجة ناسنا اليها مثل نسيج البينالون المخلوط، فلن يستطيع كل الناس ان يحصلوا على ملابسهم كما ينبغى. كذلك، اذا كانت اللوازم المدرسية، كالكتاب المدرسى والقلم والدفتر والمحفظة غالية الثمن، فسوف يستحيل تعليم الاولاد على ما يرام، رغم تطبيق نظام التعليم الالزامى.

غير ان بين عاملينا ميلا الى زيادة واردات الميزانية المالية للدولة بزيادة غير عادلة فى اسعار المنسوجات وسائر اصناف الاستهلاك الجماهيرى. ينتج عن ذلك، على الرغم من وجود انتاج كبير من النسيج وهو ٢٠ مترا لكل فرد من السكان، ان الشغيلة لا يستطيعون اكساء اولادهم على نحو جيد، لانهم لا يستطيعون شراء ما يرغبونه من المنسوجات بسبب غلاء ثمنها. غنى عن القول ان السبب الرئيسى فى عدم توزيع النسيج بكميات وافرة على الشعب يكمن فى ان بلادنا لا تنتج حتى الآن اصناف

النسيج المختلفة باسعار منخفضة. ولكنه ينبغى ان ندرك جيدا ان هناك سببا آخر لعدم توفير المنسوجات بكثرة الى الشعب، لا يقل اهمية عن الاول، وهو الموقف الخاطئ من جانب العاملين الذين يريدون ان يؤمنوا واردات الميزانية المالية للدولة عن طريق رفع اسعار النسيج. بقيت اسعار المنسوجات ترتفع فى السنوات الاخيرة على نحو غير عادل، بسبب اعمال العاملين الخاطئة.

فاذا لم يتخل عاملونا عن هذا المفهوم الخاطئ، وهذا الموقف الخاطئ فى العمل، فانه سوف يستحيل تحسين معيشة الشعب سريعا. الواقع انه كثيرا ما تبقى بعض المنسوجات غير مبيعة لزمن طويل، بسبب سعرها الشديد الغلاء، فيضطرون فى النهاية الى بيعها بسعر منخفض، وسوف يحدث فى آخر المطاف ان تعانى معيشة الشعب بعض الاضرار والا تؤمن واردات الميزانية المالية للدولة.

ولذلك، ولو بالاستغناء عن زيادة واردات الميزانية المالية للدولة، فان حزبنا وحكومتنا قد حددا نسبة معينة تقتطع من ايراد التداول، وهما يسهران على تحديد اسعار منخفضة لاصناف الاستهلاك الجماهيرى، وعلى تحديد اسعار بالغة الانخفاض خاصة للبضائع المعدة لاستعمال الاولاد، تكاد لا تزيد عن نفقات انتاجها، وانه ينبغى الحفاظ على هذا المبدأ باستمرار فى المستقبل.

وعلى العكس من ذلك، اما الاصناف التى ما زال مقدار تموينها محدودا حتى الآن، كالاصناف ذات الذوق الرفيع، واصناف الترف، والمنسوجات ذات الجودة العالية للملابس، فانه ينبغى تحديد سعرها بنسبة اعلى من اصناف الاستهلاك الجماهيرى، بغية تنظيم الطلب عليها. ومن اجل المساكن ومرافق المعيشة، يجب تحديد الاجور وفق المبدأ ذاته المطبق على البضائع. فينبغى مثلا تحديد اجر استعمال منخفض للمسكن العادى، ذى الغرفة الواحدة او الغرفتين وذى المرافق العادية، اما المسكن الذى لا تقل غرفه عن ثلاث وذو المرافق الممتازة، فينبغى تحديد اجر استعمال مرتفع له، اذ ان المساكن من هذا النمط ليست كثيرة. من الطبيعى ان قوانا المنتجة، متى بلغت نموا كافيا لتأمين كل البضائع وكل المرافق التى يطلبها الشعب على نحو كاف، فلن يعود اتخاذ مثل هذه التدابير عن عمد ضروريا.

وينبغى توحيد اسعار البضائع بغية تحديد هذه الاسعار تحديدا صحيحا. لدى النظر فى الاسعار التى اسىء تحديدها جزئيا حتى الآن، يلاحظ ان بعض العاملين القياديين فى الاجهزة الاقتصادية، بدءا من لجنة الدولة للتخطيط ومن وزارة المالية، اذ يعتبرون ان الاصناف المصنوعة فى منشآت الصناعة المحلية هى ذات اهمية محلية، لم يمسكوا تحديد اسعارها، بل القوا بها على عاتق رؤساء لجان الشعب فى المحافظات. لذلك، وعلى نحو ما انشئت لجان اقليمية للتخطيط وتم توحيد عمل التخطيط، فانه ينبغى توحيد تحديد الاسعار لكافة البضائع، بما فيها الاصناف المنتجة فى منشآت الصناعة المحلية، وذلك بانشاء لجان اقليمية للاسعار، وينبغى للاجهزة الاقتصادية مثل لجنة الدولة للتخطيط، ووزارة المالية، ولجنة تحديد الاسعار ان تعزز رقابتها على تحديد الاسعار.

٣- مسائل السوق الفلاحية فى المجتمع الاشتراكى، والوسائل المؤدية الى الغائها

السوق الفلاحية هى شكل من التجارة يبيع الفلاحون بواسطته الى السكان مباشرة، وفى مكان معين، جزءا من المنتجات الزراعية والحيوانية الحاصلة من الاستثمار الجماعى العائد للمزارع التعاونية، ومن العمل الاضافى الخاص الذى يتعاطاه الفلاحون التعاونيون. ورغم ان السوق الفلاحية هى شكل من التجارة موجود فى المجتمع الاشتراكى، فانه ينطوى على رواسب رأسمالية عديدة. فما هى رواسب الرأسمالية فى السوق الفلاحية؟ انها تكمن فى واقع ان السعر يحدد عفويا وفق الطلب والتموين فى السوق الفلاحية، وبالتالى، فان قانون القيمة يؤثر فيها خبط عشواء الى حد ما. فالدولة لا تخطط الطلب والتموين والسعر فى السوق الفلاحية. تعانى عفوية السوق الفلاحية بالتأكيد التقييد الى حد ما بقدرما تنمو تجارة الدولة، وبقدرما تعزز الدولة دورها المنظم فى السوق الفلاحية، الا انه يستحيل الغاء السوق الفلاحية تماما فى مرحلة الاشتراكية.

لم تتكون كلمة "زانغ" (سوق) فى الاصل لا فى النظام الاشتراكى ولا فى النظام الرأسمالى، بل انها كلمة موروثة منذ المجتمع الاقطاعى. لقد تكون "الزانغ" منذ كانت الصناعة الحرفية تنمو فى العهد الاقطاعى. ومن الزمن الغابر، كان الكوريون يسمون البائع "زانغساغون"، اى الرجل الذى يعمل فى "الزانغ". "فالزانغ" هو شكل متأخر من التجارة، ولد فى المجتمع الاقطاعى. ولذلك يفضل مبدئيا الا تكون هناك سوق فلاحية، هذا الشكل المتأخر من التجارة، فى النظام الاشتراكى التقدمى.

الا ان السوق الفلاحية لا يمكن الا توجد، فى ظل الاشتراكية، ما دام الاقتصاد التعاونى والانتاج الاضافى الخاص موجودين. ومن جهة اخرى، فان وجودها ليس سيئا قط. ربما فكر بعض الرفاق ان على الدولة ان تشترى حتى منتجات العمل الاضافى كلها، وان تسلمها وفق مخطط. انه خطأ وانه امر مستحيل فى الممارسة. ينبغى العمل لكى يمكن استهلاك منتجات العمل الاضافى الخاص من قبل منتجيها انفسهم، وان يستطيع هؤلاء ان يبيعوا الفائض بحرية فى السوق، او يقايضوه بمنتجات اخرى. ينبغى ان تشترى الدولة معظم المنتجات الحيوانية والنباتات الصناعية التى ينتجها الاستثمار الجماعى العائد للمزارع التعاونية، الا ان جزءا منها يجب ان يوزع على الفلاحين. وبوسع الفلاحين اما ان يستهلكوها بانفسهم او ان يبيعوها الى عمال الشراء او فى السوق الفلاحية. لا يجوز اكراه الفلاحين على ان يبيعوها فقط الى عمال الشراء، بل ينبغى ان يسمح لهم ببيعها بحرية الى اى مكان. وعلى هذا النحو فقط يمكن ايضا تأمين حاجات المعيشة للشعب.

لم تعالج السوق الفلاحية على نحو جيد حتى فى وجيز علم الاقتصاد السياسى. فماذا يقرأ المرء فى الوجيز؟ ورد فيه فقط ان السوق الفلاحية تؤتى تأثيرا سلبيا على تطور الاقتصاد الجماعى، وتؤاتى الافكار البرجوازية الصغيرة والأنانية لدى الفلاحين. ولم يدققوا فيه لماذا تبقى السوق الفلاحية ضرورية فى المجتمع الاشتراكى، وما هو دورها فيه؟ ومتى يمكن ان تزول؟

انه شىء حسن، وليس سيئا ان يبقى الانتاج الاضافى والسوق الفلاحية فى المجتمع الاشتراكى. ونظرا لان الدولة ما زالت قاصرة عن توفير كفاية من كل

الاصناف الضرورية لمعيشة الشعب، وبخاصة اشياء بسيطة ذات استعمال يومى، كالمقشة، والقصعة المتخذة من القرع المجفف، والسلع الغذائية الثانوية كاللحم والبيض والسمسم، والسمسم البرى، فما هو وجه السوء فى ان ينتجها اشخاص فى اعمالهم الاضافية ويبيعوها فى السوق؟ انه اسلوب متأخر بالتأكيد، ولكنه ينبغى استخدام الاساليب المتأخرة اذا لم تستطع الاساليب المتقدمة ان تحل كل شىء.

يخشى بعض العاملين كأن يؤدى الانتاج الاضافى والسوق الفلاحية الى بعث الرأسمالية فورا، ولكن لا حاجة لهذه الخشية. فلو كانت تمنح لاعضاء المزرعة التعاونية جنينة مفرطة فى الكبر، لاستطاعوا ان يتعاطوا استثمارهم الفردى، دون ان يسهموا بنشاط فى العمل الجماعى، مما يشجع العناصر الرأسمالية. الا ان جنائن فلاحينا لا تتجاوز بضع عشرات من البيونغ، واما تربية حيواناتهم الاضافية الخاصة، فهى لا تتجاوز خنزيرا واحدا او اثنين وعشر دجاجات تقريبا. وحتى لو زرع فلاح بعض غرسات التبغ فى جنينته، فلن يشكل ذلك استثمارة رأسمالية، وحتى لو باع بعض الدجاجات بسعر مرتفع فى السوق الفلاحية، فلن يصبح رأسماليا.

مع هذا، فماذا عسى ان يحدث فيما لو ألغيت السوق الفلاحية بقوة القانون، بدعوى ان الانتاج الاضافى والسوق الفلاحية تؤتيان تأثيرا سيئا فى الاستثمار الجماعى وتحفزان الأنانية؟ طبعا، سوف تلغى السوق، الا ان السوق السوداء سوف تبقى. وسوف يذهب الفلاحون من مطبخ لآخر، او من حارة لاخرى، ليبيعوا الدجاجات، او البيض الذى ينتجه عملهم الاضافى. واثناء ذلك، فقد يتم حجزهم ثم يحكمون بالغرامة، او يؤنبون بمقتضى القانون. اذن، لن يتم حل اى شىء بالغاء السوق الفلاحية قسرا، هذا فى حين سوف يتسبب الغاؤها ببعض المزعجات لمعيشة الشعب، ويجعل كثيرا من الناس مذنبين دون طائل.

لذلك، ففى الظروف التى لا تكون فيها الدولة قادرة على ان تنتج وتقدم كل ما هو ضرورى لمعيشة الشعب بكمية كافية، ينبغى الاحتراز بشدة من الانحراف اليسارى القاضى بالغاء السوق الفلاحية على عجل.

اذن، فمتى يتم الغاء الانتاج الاضافى الخاص والسوق الفلاحية؟

اولا: لا يمكن ان يزولا الا متى وجدت وفرة من كل السلع الاستهلاكية التى يحتاجها الشعب، بفضل تصنيع البلاد وتطور التكنيك الى مستوى عال. فعندما يمكن شراء سلعة، ايا كانت، فى مخزن الدولة، فلن يبقى هناك احد يعلم بالامر، ويبحث عن شرائها فى السوق الفلاحية. ومن جهة اخرى، فلن تعود هذه السلعة تباع فى السوق الفلاحية. لنفترض ان المصانع تنتج وفرة من الالياف الكيميائية الرخيصة والجيدة. ففى هذه الحالة، لن يذهب من يعلم بالامر الى السوق ليشترى قطنا، والقطن غال، وحتى لو اراد بعض الفلاحين بيع قطنهم غاليا، فلن يفلحوا. وحتى فى الظروف الحاضرة، فان البضائع التى تلبي طلب الشعب لم تعد تباع فى السوق الفلاحية، وهى تباع بسعر واحد فى سائر ارجاء بلادنا، سواء فى المدن الكبيرة مثل هامهونغ او فى النواحى الجبلية النائية مثل قرية بوتاى، عند اصل جبل بايكدو. على هذا النحو، متى توفرت السلع وبيعت فى كل مكان بسعر واحد، فان ذلك سوف يعادل نظام التموين.

بيد انه ينبغى عدم نسيان ان البضائع التى لا تلبي طلب الشعب تباع خلسة او يعاد بيعها فى السوق الفلاحية، حتى لو حددت الدولة اسعارها على نحو موحد. وتحدث ظاهرة هى ان يحتفظ اناس بالسلع المشتراة من المخزن، لاعادة بيعها بالسعر الغالى عندما يطلبها طالب بالحاح. ولنذكر بيع البيض على سبيل المثال. لقد انشأنا مداجن الدجاج الآلية فى بيونغ يانغ وفى اماكن عديدة اخرى، واننا ننتج فيها البيض حاليا. ولكننا لا ننتج بعد منه كفاية لتزويد الشعب بما يكفيه منه. وقد نشأ عن ذلك فرق بين سعر الدولة للبيض وسعر السوق الفلاحية له، تحدث الظاهرة فى ان يعيد اناس بيع البيض، ويستفيدوا من هذا الفرق.

طبعا، لا يمكن ان يرسل من اعاد بيع بضع بيضات الى دار اعادة التربية، بعد نعته بالجانح. وحتى لو اردنا اقامة الرقابة بطريقة اخرى، فلن يستطاع الا اتخاذ بعض الاجراءات العملية، مثل تنظيم كمية البيع. انه ينبغى حقا اتخاذ مثل هذه الاجراءات، ولكنها تحول دون تراكم البضائع الى حد ما فى ايدى بضعة افراد، ولن تستطيع ابدا ان تلغى اعادة بيعها فى السوق الفلاحية او بيعها خلسة الغاء جذريا.

من اجل حل هذه المسألة، ينبغى انتاج وفرة من السلع. فاذا ما انشئ المزيد من

المداجن الآلية للبيض، واذا انتج عدد كاف من البيض لتلبية حاجات الشعب، فان السوق السوداء للبيض سوف تزول، وبيع وشراء البيض فى السوق الفلاحية سوف يزولان من تلقاء ذاتها. وعلى هذا النحو، متى لبت الدولة حاجات الشعب وازالت بذلك البضائع المتداولة فى السوق الفلاحية، واحدة بعد اخرى، فلن تعود هناك حاجة، فى النهاية، الى السوق الفلاحية.

ثانيا: لا يمكن زوال الانتاج الاضافى الخاص والسوق الفلاحية الا عندما تكون الملكية التعاونية قد تحولت الى ملكية للشعب بأسره.

كما ذكرت فى القضايا حول المسألة الريفية الاشتراكية، فعندما يتم تحويل الملكية التعاونية الى ملكية للشعب بأسره، وذلك باحداث تضافر عضوى بين هاتين الملكيتين فى آن مع مواصلة رفع الدور القيادى لملكية الشعب بأسره تجاه الملكية التعاونية، سوف يزول البيع والشراء فى السوق الفلاحية.

ان احد الاسباب الهامة التى تؤدى حاليا الى بقاء السوق الفلاحية يقوم فى وجود الاقتصاد التعاونى واقتصاد العمل الاضافى الخاص، الى جانب اقتصاد الدولة.

ولذلك، فمتى انضمت الملكيتان الى الملكية الوحيدة العائدة للشعب بأسره، فان اقتصاد العمل الاضافى الخاص سوف يزول من جراء تطور القوى المنتجة، ومن هنا، بالتالى، سوف تزول السوق الفلاحية، وسوف يغدو تداول البضائع، بعامة، غير مفيد. وسوف توزع المنتجات عندئذ وفق نظام للتموين. اننا نوزع الآن الى العمال والموظفين بعض المنتجات ذات الضرورة الماسة، بما فيها الارز، وفق نظام للتموين. ليس هذا، طبعا، نظام تموين ناجم عن وفرة المنتجات، ولا هو نظام التموين الذى ينفذ فى ظروف الملكية الوحيدة العائدة للشعب بأسره. انه وسيلة مراقبة تستهدف ان تتيح للناس غذاء ومتعة عيش متساويين، فى ظروف وجود نقص فى وفرة المنتجات. وخلافا لنظام التموين الذى نطبقه اليوم بقصد الرقابة، فان نظام تموين المنتجات الذى سوف نطبقه عندما تكون القوى المنتجة قد تطورت الى مستوى عال جدا، وعندما يكون شكلا الملكية قد انضما الى الملكية الوحيدة العائدة للشعب بأسره، انما يعنى نظام تموين يستهدف ان يؤمن للشعب على نحو افضل، السلع الاستهلاكية المنتجة بكميات وافرة، طبقا لحاجات الشعب المتنوعة.

والخلاصة: فلن تزول السوق الفلاحية والسوق السوداء، ولن تنتقل التجارة تماما الى نظام التموين، الا متى تطورت القوى المنتجة الى حد ان تستطيع الدولة ان تنتج وتقدم وفرة من كل الاشياء التى يطلبها الشعب، ومتى تحولت الملكية التعاونية الى ملكية للشعب بأسره.

حول مسألتى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا

خطاب القى امام العاملين فى حقل عمل الحزب الايديولوجى

٢٥ ايار ١٩٦٧

لقد ظهرت مؤخرا فى مجرى دراسة وثائق مؤتمر مندوبى الحزب العديد من وجهات النظر المتباينة بين صفوف بعض العلماء والعاملين المسؤولين عن العمل الايديولوجى حول مسألتى فترة الانتقال ودكتاتورية البروليتاريا. وقد انقسمت وجهات النظر بشكل اكثر بعد نشر مقالة تناولت مثل هذه المسائل بصورة خاصة. لذلك فقد تدارست المعلومات المتعلقة بهاتين المسألتين وتبادلت وجهات النظر مع العلماء واعطيتهم استنتاجا ملخصا، غير ان اولئك الرفاق الذين سمعوا ذلك نقله كل منهم الى الآخرين مفسرا بطريقته الخاصة مما ادى الى حدوث ارتباك فى العديد من النقاط. ولما كانت المسألة التى تناقش مسألة بالغة الأهمية تتعلق بوثائق مؤتمر مندوبى الحزب فلا يمكن اهمالها بأية طريقة من الطرق. لهذا فانى اود ان الجأ الى الحديث عن بعض التفصيلات عن هذا الموضوع اليوم.

ان مسألتى فترة الانتقال ودكتاتورية البروليتاريا ايضا شأنهما شأن جميع المسائل العلمية والنظرية الاخرى يجب حلهما انطلاقا من فكرة زوتشيه لحزبنا. عليكم ان لا تحاولوا حل هاتين المسألتين بجمود عقائدى متمسكين بالصيغ الكلاسيكية وان لا تحاولوا تفسيرهما بالطريقة التى يعمل بها الآخرون مأسورين بافكار التبعية للدول

الكبيرة ايضا. ويبدو من ملاحظة الآراء التحريرية للعديد من العلماء او من قراءة مقالات بعض الرفاق بان كافة الرفاق تقريبا اما انهم يفسرون الصيغ الكلاسيكية بجمود عقائدى او انهم يحاولون تفسيرها مرتبكين فى الانعطاف نحو التبعية للدول الكبيرة كما يفكر الناس فى البلدان الاخرى وبالنتيجة يقدمون الموضوع باتجاه مغاير تماما لما يفكر به حزبنا. لا يمكنكم ابدا دراسة وحل الموضوع بطريقة كهذه بصواب. يمكنكم التوصل الى نتيجة صحيحة فقط عندما تستخدمون اذهانكم الخاصة لحل الموضوع بعيدا عن التبعية للدول الكبيرة والجمود العقائدى.

ولنتحدث عن مسألة فترة الانتقال اولا.

لتوضيح مسألة فترة الانتقال بصواب من الضرورى التفكير اولا وقبل كل شىء فى ان الكلاسيكيين وبصورة خاصة ماركس قد طرحوا هذه المسألة بأية ظروف تاريخية وتحت اية افتراضات.

وكما نرى اولا: من الواضح بانه كان فى ذهن ماركس البلدان الرأسمالية المتطورة عندما وضع تعريفه للاشتراكية وحدد مسألة فترة الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية او من الرأسمالية الى الاشتراكية، واعتقد باننا نتمكن من ايجاد الحل الصحيح لمسألة فترة الانتقال عندما نعى هذه الحقيقة بصورة واضحة قبل اى شىء آخر.

اذن ما هى البلدان الرأسمالية المتطورة التى نعنيها كمشكلة؟ انها تشير الى تلك البلدان الرأسمالية التى انعدم فيها وجود الفلاحين فى الارياف ويكون فيها العمال الزراعيون الى جانب العمال الصناعيين نظرا لان العلاقات الرأسمالية تسود في المجتمع كله وعندها لا تصبح المدن فقط بل وحتى الارياف رأسمالية كاملة. ان البلدان الرأسمالية المتطورة التى كانت فى ذهن ماركس عندما طرح نظريته كانت مثل هذه البلدان الرأسمالية وان بلدا كانكلترا حيث شاهده على الدوام وعاش وقام فيه بالنشاطات كان بلدا على النمط المذكور بالضبط. ولذلك فان ماركس فى تحديده لمسألة فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية قد افترض اولا وقبل كل شىء وجود الظرف الذى ينعدم فيه التمايز الطبقى بين الطبقة العاملة والفلاحين وقد انطلق من ذلك.

والآن لو ضربنا مثلا بالبلدان الرأسمالية الاكثر تطورا فى الوقت الحاضر فان

القوى المنتجة فى تلك البلدان قد تطورت بشكل عال لدرجة اصبحت حتى اريافها رأسمالية كاملة ونتيجة لذلك فقد اصبحت الطبقة العاملة هى الطبقة الكادحة الوحيدة، سواء أ كانت فى المدينة او الريف. وتوجد فى احد البلدان الرأسمالية عشرات الالوف من المزارع وكلها قد مكننت بدرجة عالية جدا. ولم يقتصر الامر على ذلك فقط بل ان الكهربة والكيمأة والرى فى الريف قد اصبحت على مستوى عال جدا ايضا. وهكذا يقال بان العامل الزراعى الواحد يدير ٣٠ هكتار من الارض فى ذلك البلد. فماذا يعنى ذلك؟ انه لا يعنى في الواقع عدم وجود تمايز طبقى بين الطبقة العاملة والفلاحين وحسب، بل وان القوى الزراعية المنتجة قد ادركت نفس المستوى تقريبا مع القوى الصناعية المنتجة. وان وجد فرق فانه يكمن فى ظروف العمل التى يعمل تحتها العامل الصناعى فى المصنع والعامل الزراعى فى الحقل فقط.

وهذا هو السبب الذى جعل ماركس يرى مرحلة الانتقال الى الاشتراكية بعد استلام السلطة من قبل البروليتاريا فى تلك البلدان الرأسمالية المتطورة بفترة قصيرة نسبيا. وبكلمة اخرى فانه رأى بانه نظرا لوجود طبقتين فى المجتمع فقط، طبقة الرأسماليين والطبقة العاملة فان مهام فترة الانتقال يمكن تحقيقها فى فترة قصيرة من الزمن نسبيا وانه بالامكان التقدم بسرعة الى مرحلة الشيوعية العليا عندما يتم سحق طبقة الرأسماليين ومصادرة املاكها وتحويلها الى ملكية لمجموع الشعب فى مجرى الثورة الاشتراكية. ومع ذلك فلم يقل ماركس قطعا بامكان الوصول الى الشيوعية من الرأسمالية مباشرة دون المرور بمرحلة الاشتراكية. وبغض النظر عن الكيفية التى تتطور بموجبها القوى المنتجة بشكل عال والكيفية التى يختفى فيها التمايز الطبقى بين الطبقة العاملة والفلاحين فانه من الضرورى حل مهام فترة الانتقال من اجل تصفية قوى فلول الطبقات المستغلة وازالة مخلفات الافكار البالية فى اذهان الناس. يجب ان نحسب حسابا لهذه النقطة اولا وقبل كل شىء.

والنقطة التى يجب ان نحسب لها حسابا ثانيا هى وجهة النظر لماركس بالنسبة للثورة المتواصلة عندما نأخذها بنظر الاعتبار فى دراسة نظريته عن فترة الانتقال وفى توضيح هذه المسألة بصورة صحيحة.

كما تعلمون جميعا فان ماركس قد عاش فى عصر لم تكن فيه الرأسمالية احتكارية، لذلك لم يتمكن من ملاحظة تطور الرأسمالية السياسى والاقتصادى غير المتوازن بصورة واضحة. لذلك فقد رأى بان ثورة البروليتاريا سوف تندلع فى بلدان اوروبا الرأسمالية الهامة بصورة متوالية فى آن واحد تقريبا وان الثورة العالمية سوف تنتصر فى الحال نسبيا. وانطلاقا من افتراض كهذا لم ير ماركس بان فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تكون حقبة تاريخية قصيرة نسبيا فحسب، بل وحدد بان دكتاتورية البروليتاريا تتطابق مع فترة الانتقال وقتيا وبكلمة اخرى فان فترة الانتقال ودكاتورية البروليتاريا تكونان متلازمتين لا يمكن فصل احداهما عن الاخرى. ويجب علينا كذلك ان نأخذ هذه النقطة بنظر الاعتبار.

ويمكننا ان نرى بان لينين ورث كذلك موقف ماركس فى الاساس عندما طرح مسألتى فترة الانتقال ودكتاتورية البروليتاريا. وخلافا لما هو عليه الحال في انكلترا او المانيا حيث عاش ماركس ومارس نشاطاته لم تكن روسيا حيث عاش لينين ومارس نشاطاته رأسمالية متطورة بل كانت بلدا رأسماليا متأخرا على الرغم من كونها رأسمالية متشابهة ونتيجة لذلك فلم ير لينين مرحلة الاشتراكية - مرحلة الانتقال - قصيرة كما رآها ماركس بل انها طويلة نسبيا.

الا ان لينين ايضا قال - متبعا وجهة النظر لماركس - بان المجتمع الذى يظل فيه التمايز الطبقى قائما بين العمال والفلاحين - على الرغم من ان الطبقة العاملة اطاحت بالنظام الرأسمالى واستلمت السلطة - هو مجتمع انتقالى وليس شيوعيا بالطبع ولا حتى اشتراكيا كاملا. وقال بالاضافة الى ذلك بانه لكى تحقق الاشتراكية بشكل كامل يجب ان لا يكتفى بمجرد سحق الرأسماليين كطبقة وانما يجب تصفية التباين بين العمال والفلاحين. وهكذا رأى لينين فى النهاية الفترة حتى تحقيق المجتمع اللاطبقى الذى ينعدم فيه التباين بين الطبقة العاملة والفلاحين بعد القضاء على طبقة الرأسماليين من قبل الطبقة العاملة لتكون فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية او فترة الانتقال الى الشيوعية. اعتقد بان تعريفا كهذا لفترة الانتقال هو صائب اساسيا.

الا ان المشكلة هى ان رفاقنا قد فسروا صيغ ماركس ولينين بجمود عقائدى دون

الاخذ بنظر الاعتبار الاوقات والظروف التاريخية التى ظهرت فيها تلك الصيغ وانهم يرون اكثر من ذلك بان فترة الانتقال ودكاتورية البروليتاريا تتطابقان ولا يمكن فصل احداهما عن الاخرى.

صحيح ان فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية او الشيوعية سوف تنتهى عند تحقيق المجتمع اللاطبقى الذى ينعدم فيه التباين بين الطبقة العاملة والفلاحين بعد الاطاحة بطبقة الرأسماليين. يمكن التفكير بانه اذا ما اندلعت الثورة الاشتراكية بالتتابع في كافة البلدان وانتصرت الثورة على نطاق عالمى كلى فان فترة الانتقال ودكتاتورية البروليتاريا ستتطابقان وبنهاية فترة الانتقال ستتلاشى دكتاتورية البروليتاريا كذلك وسيحل سقوط الدولة.

ومع ذلك فانه اذا ما تم بناء الاشتراكية وتحقق المجتمع اللاطبقى فى بلد واحد او بعض المناطق فيجب اعتبار فترة الانتقال كشيء منته حتى وان لم تحرز الثورة النصر على نطاق عالمى كلى. فطالما تظل الرأسمالية فى العالم فان دكتاتورية البروليتاريا لا يمكن تلاشيها والاكثر من ذلك لا نتمكن من التحدث ابدا عن سقوط الدولة. لذلك فلكى نوضح مسألتى فترة الانتقال ودكتاتورية البروليتاريا بصورة صائبة علينا ان لا نتمسك بصيغ ماركس ولينين بجمود عقائدى بل علينا ان نفسرها انطلاقا من الخبر العملية فى البناء الاشتراكى فى بلدنا.

وفي الوقت الحاضر يملك بعض الناس فكرة عن فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية الا انهم لا يملكون - بأى شكل من الاشكال - فكرة عن فترة الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية اى فترة الانتقال الى مرحلة الشيوعية العليا. وانهم يستخدمون تعبير الانتقال التدريجى من الاشتراكية الى الشيوعية.

انها انحرافات انتهازية يمينية ان تحدد فترة الانتقال بالفترة من استيلاء الطبقة العاملة على السلطة حتى انتصار النظام الاشتراكى وان ترى بان الرسالة التاريخية لدكتاتورية البروليتاريا ستنتهى بانتهاء فترة الانتقال انطلاقا من مطابقة فترة الانتقال وفترة دكتاتورية البروليتاريا مع بعضها البعض الآخر. لذلك فان الناس الذين يتخذون مثل هذا الموقف يقولون بانه بتحقيق النصر الكامل والنهائى للاشتراكية التى تعد

المرحلة الاولى للشيوعية وبالانتقال الى البناء الشامل للشيوعية ستنجز دكتاتورية البروليتاريا رسالتها التاريخية كليا ولم تعد دكتاتورية البروليتاريا ضرورية فيما بعد. وهذه وجهة نظر انتهازية يمينية تتعارض كليا والماركسية اللينينية.

فما هى اذا وجهة النظر الانتهازية اليسارية؟ اعتاد اولئك الذين يملكون وجهة النظر اليسارية على النظر الى مسألة فترة الانتقال بنفس الضوء الذى ينظر فيه ذوو النظرة الانتهازية اليمينية. الا انهم انطلاقا من موقفهم القائل بان الشيوعية يمكن تحقيقها بعد اجيال متعددة يصرون الآن على وجوب اعتبار فترة الانتقال كفترة انتقال من الرأسمالية الى مرحلة عليا من الشيوعية. وانى اعتقد بانهم يهدفون بعملهم هذا الى انتقاد الانتهازية اليمينية وانه لامر حسن جدا ان تنتقد الانتهازية اليمينية. الا اننا لا يمكننا اعتبار وجهات نظر كهذه بشأن مسألة فترة الانتقال، صائبة.

ومن الواضح مما ذكر اعلاه فان هؤلاء الناس جميعا يقعون فى انحرافات بوجهات نظرهم حول مسألتى فترة الانتقال ودكتاتورية البروليتاريا.

اننا نعتقد بانه لامر حسن ان تسمى فترة الانتقال بفترة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية او بانه لا بأس ان تسمى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية لكون الاشتراكية هى المرحلة الاولى للشيوعية. الا ان المشكلة هى ان بعض رفاقنا قد سقطوا في هوة التبعية للدول الكبيرة اما باعتبارهم فترة الانتقال كفترة من الرأسمالية الى مرحلة عليا من الشيوعية بما يتفق ووجهات النظر الانتهازية اليسارية واما باعتبارهم اياها كفترة حتى انتصار الاشتراكية بما يتفق ووجهات النظر الانتهازية اليمينية.

لذلك فان نقطة النقاش الرئيسية حول فترة الانتقال لم تكن فى كلمة اصطلاحية ما اذا كان الانتقال الى الاشتراكية او الشيوعية بل انها تقتصر على انه من اين يرسم الخط الفاصل لفترة الانتقال. ويقع الآن عدد ليس بالقليل من الناس فى حيرة نتيجة لارتكابهم خطأ برسم هذا الخط الفاصل مما يؤدى الى حدوث المشاكل المختلفة. اما الخط الذى رسمه ذوو النظرة اليمينية او الخط الذى رسمه ذوو النظرة اليسارية فكلاهما يكونان مشكلة.

ان المرحلة العليا للشيوعية لا تعنى المجتمع اللاطبقى الذى ينعدم فيه التباين بين

العمال والفلاحين وحسب بل وكذلك المجتمع المتقدم جدا الذى ينعدم فيه الفرق بين العمل البدنى والعقلى ويعمل فيه كل فرد فى المجتمع حسب طاقته ويحصل حسب حاجته ولذلك فانه فى الواقع مماثل لعدم رسم اى خط فاصل لاعتبار فترة الانتقال كفترة الى مرحلة عليا للشيوعية كهذه. وان بعض الناس لا يعتبرون فترة الانتقال كفترة الى مرحلة الشيوعية العليا وحسب بل ويزعمون كذلك بانه يستحيل تحقيق الشيوعية فى بلد واحد. ويدعون بامكانية تحقيق الشيوعية فى حالة تحقيق الثورة العالمية التام فقط. وان فترة الانتقال حسب هذه الفكرة لا يمكن ان تنتهى قبل اكمال الثورة العالمية. ان هؤلاء الناس يفسرون بان فترة الانتقال ودكتاتورية البروليتاريا متطابقتان مع بعضهما البعض الآخر معتبرين فترة الانتقال كفترة حتى المرحلة العليا للشيوعية بينما يطابق ذوو وجهة النظر اليمينية فترة الانتقال ودكتاتورية البروليتاريا مع بعضهما البعض الآخر معتبرين فترة الانتقال كفترة حتى انتصار الاشتراكية. وفى رأينا بانهما قد ذهبا بعيدا جدا بفكرة كهذه.

وانها كذلك مشكلة اعتبار اولئك الذين يملكون وجهة نظر يمينية لفترة الانتقال كفترة حتى انتصار الثورة الاشتراكية. ان اعتبار فترة الانتقال كفترة حتى انتصار النظام الاشتراكي ينبع من وجهة النظر الايديولوجية القائمة على التخلى عن الكفاح الطبقى فى الداخل ضد فلول الطبقات المستغلة المندحرة والابتعاد عن الثورة العالمية متعايشين بسلام مع الامبريالية دوليا. ويزعمون بالاضافة الى ذلك بان دكتاتورية البروليتاريا سوف تختفى عندما تصل فترة الانتقال الى نهايتها. غير انه كيف يتم ذلك؟ انه شىء لا يصح اساسا.

ولذلك فانه لا يفى بالغرض ان يتبع بشكل آلى ما يحدده اولئك الذين يملكون نظرات يمينية او ان يتخذ كمقياس ما يحدد من جانب ذوى النظرات اليسارية.

علينا ان نتخذ الصفة الذاتية بثبات فى كافة الظروف ونحل المسائل على اساس التجارب العملية التى كسبناها فى الثورة والبناء فى بلدنا.

وكما ذكرنا اعلاه فان تحديد الكلاسيكيين الخاص بمسألتى فترة الانتقال ودكتاتورية البروليتاريا كان صائبا تماما تحت الظروف التاريخية التى مروا بها

والافتراضات التى بدأوا فيها فى ذلك الوقت.

الا ان واقعنا الحالى يتطلب منا ان نطورهما بشكل خلاق لا ان نطبقهما بصورة آلية. لقد حققنا الثورة الاشتراكية تحت ظروف كنا فيها نضطلع بقوى انتاجية متأخرة جدا لبلد زراعى مستعمرى ونقوم الآن ببناء الاشتراكية تحت ظروف تقوم فيها الرأسمالية كقوة كبيرة فى العالم لحد الآن.

يجب ان نأخذ واقعنا الدقيق هذا بنظر الاعتبار لكى نقدم الحلول الصائبة الى مسألتى فترة الانتقال ودكتاتورية البروليتاريا. واننى اعتقد وانا احمل هذه النقطة فى ذهنى بان اعتبار فترة الانتقال فى بلدنا كفترة حتى المرحلة العليا للشيوعية امر مجاوز للحد واعتقد بانه من الصحيح اعتبارها كفترة حتى الاشتراكية. الا انه من الخطأ الاعتقاد بان فترة الانتقال تنتهى حالما تنتصر الثورة الاشتراكية ويقام النظام الاشتراكى. ولاعتبارنا المسألة على اساس ما قاله مؤسسو الماركسية اللينينية او اعتبارنا اياها فى ضوء التجارب التى كسبناها فى كفاحاتنا الواقعية هذا لا يعنى بان المجتمع الاشتراكى الكامل يتم بناؤه بسبب كون الطبقة العاملة عملت على القضاء على طبقة الرأسماليين وانجاز الثورة الاشتراكية بعد استلام الحكم. ولذلك فاننا لم نقل بأية حال من الاحوال بان تأسيس النظام الاشتراكى يعنى النصر الكامل للاشتراكية.

اذن متى سيحقق المجتمع الاشتراكى الكامل؟ ان النصر الكامل للاشتراكية سوف يحل فقط عندما يكون التباين الطبقى بين الطبقة العاملة والفلاحين قد اختفى وعندما تدعمنا الطبقات الوسطى - جماهير الفلاحين بصورة خاصة - بنشاط. وطالما لم يتحول الفلاحون الى الطبقة العاملة فان الدعم الذى يقدمونه لنا لا يمكن ان يكون ثابتا بل ولا يمكن ان يكون بعيدا عن التردد الى حد ما.

ان استلام الحكم من قبل الطبقة العاملة ليس سوى بداية الثورة الاشتراكية ومن اجل بناء مجتمع اشتراكى كامل يجب ان تدفع الثورة الى امام باستمرار ويوضع الاساس المادى للاشتراكية بصورة متينة. لقد اكدت بهذا الشأن مرارا وتكرارا في تقاريرى وخطبي. ومع ذلك فان بعض رفاقنا - بسبب افكارهم للتعبية للدول الكبيرة - لم يدرسوا بشكل جيد وثائق حزبنا بل اولوا اهتماما كبيرا لما قاله الآخرون، وهذا خطأ كبير.

يجب ان نقف بثبات على واقعنا ونلقى النظرة الصائبة لكافة المسائل من هناك. ولما كان بلدنا لم يمر عبر ثورة رأسمالية فان قواه المنتجة متأخرة جدا وسوف يظل التباين بين الطبقة العاملة والفلاحين مدة طويلة جدا حتى بعد انجاز الثورة الاشتراكية. ولا يوجد فى الواقع سوى عدد قليل فقط من الدول الرأسمالية المتطورة بشكل عال فى العالم اليوم وقد كانت غالبية البلدان متأخرة فى السابق اما مستعمرة او شبه مستعمرة كبلدنا او البلدان الاخرى الممثلة له او انها لا تزال تحت ظل التبعية. وفى بلدان كهذه يصبح بناء المجتمع اللاطبقى وتعزيز الاشتراكية ممكنا فقط بتطوير القوى المنتجة لفترة طويلة نسبيا حتى بعد انجاز الثورة الاشتراكية.

ولما كنا لم نمر عبر مرحلة التطور الرأسمالى بصورة طبيعية فعلينا ان ننجز مهمة تطوير القوى المنتجة فى عصرنا الاشتراكى اليوم - المهمة التى كان علينا ان نقوم بها تحت ظل الرأسمالية. ليس هناك حاجة لان نجعل المجتمع رأسماليا ونربى الرأسماليين تمهيدا لسحقهم ومن ثم نبنى الاشتراكية بحجة عدم تمكننا من القيام بالمهمة التى كان علينا القيام بها فى المرحلة الرأسمالية. على الطبقة العاملة التى استولت على الحكم ان لا تقوم باحياء المجتمع الرأسمالى بل تنفذ تحت ظل النظام الاشتراكى هذه المهمة التى لا يمكن تحقيقها فى مرحلة الثورة الرأسمالية من اجل بناء المجتمع اللاطبقى.

يجب ان نواصل تعزيز الاساس المادى للاشتراكية ونرفع القوى المنتجة الى مستوى البلدان الرأسمالية المتطورة على الاقل ونقضى بشكل كامل على التباين بين الطبقة العاملة والفلاحين. ولهذه الغاية يجب تنفيذ الثورة التكنيكية لدرجة كهذه كما حولت البلدان الرأسمالية المتطورة ريفها الى ريف رأسمالى لكى يمكن مكننة اعمال الزراعة وكيمأتها وتحقيق الرى وتحقيق يوم عمل لثمانى ساعات.

ولهذه الغاية بالذات نشرنا القضايا الخاصة بالمسألة الريفية الاشتراكية. ومع ذلك فان رفاقنا لم يدرسوا بشكل جيد حتى هذه القضايا. علينا ان نفكر على الدوام بحل المشاكل بعقولنا الخاصة اعتمادا على وثائق حزبنا. فما هى الفكرة المحورية "لقضايا حول المسألة الريفية الاشتراكية فى بلادنا"؟ ان الفكرة الاساسية للقضايا هى تطوير القوى المنتجة الزراعية الى مستوى عال بتنفيذ الثورة التكنيكية فى الريف الى جانب

العمل على الغاء التباين تدريجيا بين الطبقة العاملة والفلاحين فى مجالات التكنولوجيا والايديولوجيا والثقافة بتنفيذ الثورة الايديولوجية والثقافية ورفع الملكية التعاونية الى مستوى ملكية مجموع الشعب.

وهذه المهام لا يمكن حلها ما لم تقدم الطبقة العاملة التوجيه والمساعدة للفلاحين وان خطة حزبنا تقوم على تنفيذ الثورة التكنيكية فى الريف بتقديم المساعدة المادية والتكنيكية للفلاحين بالاعتماد على قاعدة الصناعة الصلدة. ولهذه الغاية يجب تجهيز الريف باعداد كبيرة من الجرارات وتحقيق الكيمأة فيه بتهيئة كميات هائلة من الاسمدة والكيماويات الزراعية ويجب مواصلة الرى ايضا. والى جانب ذلك على الطبقة العاملة ان تقوم بمساعدة الفلاحين فى اعادة الصياغة الايديولوجية وتترك تأثيرا ثقافيا عليهم. وبهذه الطريقة فقط يمكن تحويل الفلاحين على نمط الطبقة العاملة بصورة كاملة.

ان مسألة تحويل الفلاحين على نمط الطبقة العاملة هى فى الواقع واحدة من المسائل الاكثر أهمية فى بناء الاشتراكية والشيوعية. ان افكارنا تقوم على تحويل الفلاحين على نمط الطبقة العاملة وازالة الفرق بين الطبقة العاملة والفلاحين بهذه الطريقة بالضبط.

علينا ان لا نسلك طريق التبعية للدول الكبيرة بل نلتزم بقوة بموقف حزبنا المستقل فى حل مسألة تحويل الفلاحين على نمط الطبقة العاملة ايضا. علينا ان نقوم برفع القوى المنتجة الى مستوى عال ونقضى على التفاوت بين المدينة والريف ونجعل حياة الشعب مرفهة بالتنفيذ الشامل لروح القضايا وبوضع الاساس المادى الثابت للاشتراكية.

وبعملنا هذا تمكنا من كسب الطبقات الوسطى فى الماضى بصورة كاملة. لا يمكن ان نقول بان الاشتراكية قد تعززت او نعتبرها قد حققت النصر الكامل الا عندما لا تتردد الطبقات الوسطى وتدعمنا بشكل كامل. وعندما تدعمنا الطبقات الوسطى بنشاط فقط يمكن ان نقول باننا قد حققنا الاشتراكية بشكل كامل. وعندما ندفع البناء الاشتراكى الى امام ونكسب الطبقات الوسطى بشكل كامل الى جانبنا وعندما نضع حدا للتباين بين الطبقة العاملة والفلاحين ونبنى مجتمعا لاطبقيا فسوف

نتمكن من القول بان مهام فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية قد انجزت.

اننى اعتبر رسم الخط الفاصل لفترة الانتقال حتى حدود المجتمع اللاطبقى صحيحا على العكس من اولئك الناس الذين يتميزون بالانحرافات اليمينية واليسارية.

ماذا سنقول اذن عن مجتمع ما بعد انتصار الثورة الاشتراكية وتحقيق التحول الاشتراكى حتى اختفاء التباين الطبقى بين الطبقة العاملة والفلاحين؟ لا يمكن تسميته باكثر من المجتمع الاشتراكى لكونه خاليا من الاستغلال مع انه يرجع دون شك الى فترة الانتقال.

ومن ناقلة القول بان فترة الانتقال لن تعقب فورا بمرحلة الشيوعية العليا حتى وان كانت منتهية، وحتى بعد انتهاء فترة الانتقال يجب تطوير القوى المنتجة بالقيام بمواصلة الثورة والبناء الى مستوى يتمكن معه كل فرد من العمل حسب قابليته ويستلم حسب حاجته لكى يمكن بلوغ مرحلة الشيوعية العليا.

فى اعتقادى ان هذه الملاحظة لمسألة فترة الانتقال تتمشى والتحديدات التى طرحت من قبل ماركس ولينين وانها تنطلق من الظروف التاريخية الجديدة والتجارب العملية للثورة في بلدنا. وهذه لم تكن بالنتيجة النهائية بل هى نتيجة اولية قد توصلنا اليها. فمن المرغوب فيه ان تزيدوا ايها الرفاق من دراساتكم بهذا الاتجاه.

هذا هو التحديد الخاص بفترة الانتقال، فكيف يجب ان ننظر الى مسألة البروليتاريا؟ لقد رأى الكلاسيكيون - كما تحدثنا عنها اعلاه - بان فترة الانتقال والبروليتاريا متطابقتان مع بعضهما البعض الآخر. اذن فاذا ما تم تحقيق المجتمع اللاطبقى او احراز النصر الكامل للاشتراكية فى بلدنا اى اذا ما تم انجاز مهام فترة الانتقال فهل ستصبح دكتارتورية البروليتاريا غير ضرورية بعد؟ من المستحيل ان نقول كذلك. فحتى بعد ما تنتهى فترات الانتقال يجب استمرار دكتاتورية البروليتاريا حتى مرحلة الشيوعية العليا دع عنك ضرورة وجودها خلال فترة الانتقال كلها.

وحتى عندما سنكون قد حققنا الثورة التكنيكية فى الريف ورفعنا الملكية التعاونية الى مستوى ملكية مجموع الشعب وحولنا الفلاحين على نمط الطبقة العاملة وقضينا على التفاوت بين الطبقة العاملة والفلاحين بتوطيد قاعدة الاشتراكية التكنيكية والمادية

وتطبيق القضايا الخاصة بالمسألة الريفية الاشتراكية فسوف لا يكون مستوى القوى المنتجة عاليا لدرجة تمكننا من تطبيق مبدأ الشيوعية القائل بانه يعمل كل فرد حسب طاقته ويأخذ حسب حاجته. لذلك فسوف يكون الاستمرار ببناء الاشتراكية والكفاح من اجل تحقيق الشيوعية امرا ضروريا. ومن الواضح بان تلك المهام لا يمكن تحقيقها بدون دكتاتورية البروليتاريا وبمعنى آخر فانه حتى عندما تنتهي فترة الانتقال فان دكتاتورية البروليتاريا يجب ان تستمر حتى بلوغ مرحلة الشيوعية العليا.

الا ان هناك مسألة اخرى وهى ماذا سيحل بدكتاتورية البروليتاريا بعد تحقيق الشيوعية فى بلد واحد او فى بعض المناطق مع بقاء الرأسمالية فى العالم. وحتى اذا ما تحققت الشيوعية فى بلد واحد او فى بعض المناطق فان مجتمعا كهذا سوف لا يتخلص من تهديد الامبريالية وكذلك من مقاومة الاعداء فى الداخل ممن يتواطأون مع العدو فى الخارج طالما لم تحقق الثورة العالمية بعد وطالما تظل الرأسمالية والامبريالية على قيد الحياة. فتحت ظروف كهذه لا يمكن للدولة ان تسقط ويجب ان تظل دكتاتورية البروليتاريا فى الوجود حتى فى المرحلة العليا للشيوعية. الا انه نظرا لاعترافنا بالنظرية القائلة بامكان بناء الشيوعية فى بلد واحد او فى بعض المناطق من الصحيح تماما النظر الى فترة الانتقال ودكتاتورية البروليتاريا بصورة منفصلة بهذه الطريقة.

ان ما نراه من مسألتى فترة الانتقال ودكتاتورية البروليتاريا بهذه الطريقة لم يكن تحريفا للماركسية اللينينية قطعا. ان موقفنا تهدف الى التطبيق الخلاق للصيغ التى وضعها ماركس ولينين على الظروف التاريخية الجديدة وواقع بلدنا الدقيق. اعتقد بان هذه هى الطريقة الوحيدة للمحافظة على نقاوة الماركسية اللينينية ضد الجمود العقائدى والتبعية للدول الكبيرة.

اود ان اقول كلمات قليلة عن مسألة الكفاح الطبقى المتعلق بدكتاتورية البروليتاريا. فطالما يوجد كفاح طبقى سوف تكون هناك دكتاتورية البروليتاريا وتكون هناك حاجة لدكتاتورية البروليتاريا لمواصلة الكفاح الطبقى. والكفاح الطبقى مع ذلك يملك اشكالا مختلفة. فالكفاح الطبقى فى مرحلة الاطاحة بالرأسمالية يختلف بالشكل عن الكفاح الطبقى بعد الاطاحة بها. وقد طرح هذا بوضوح فى وثائق حزبنا. الا ان عددا غير قليل من الناس

يرتكبون خطأ يمينيا او يساريا بسبب عدم تكوينهم فكرة واضحة عن ذلك.

والكفاح الطبقى فى مرحلة الثورة الاشتراكية هو كفاح لتصفية الرأسماليين كطبقة والكفاح الطبقى فى المجتمع الاشتراكى هو كفاح يهدف الى الوحدة والتضامن ولم يكن باى شكل من الاشكال كفاحا طبقيا يخوضه افراد المجتمع للتعادى والتنافر مع بعضهم البعض الآخر. ان الكفاح الطبقى يمارس بالتأكيد فى المجتمع الاشتراكى ولكنه يمارس بطريقة التعاون من اجل تحقيق الوحدة والتضامن. ومن البديهى بان الثورة الايديولوجية التى نواصل القيام بها الآن هى كفاح طبقى بالطبع وكذلك فان تقديم المساعدة للريف من اجل تحويل الفلاحين على نمط الطبقة العاملة هو شكل من اشكال الكفاح الطبقى. وتهدف دولة الطبقة العاملة بعد ذلك كله الى تصفية الفلاحين كطبقة وتحويلهم كليا على نمط الطبقة العاملة عندما تنتج المكائن للفلاحين وتزودهم بالاسمدة الكيميائية وتضطلع باعمال الرى من اجلهم. ان هدف كفاحنا الطبقى مصمم لتحويل الفلاحين على نمط الطبقة العاملة ووضع حد لوجودهم كطبقة ليس هذا وحسب بل وكذلك لتثوير الطبقة الوسطى بما فيها المثقفون القدامى والبرجوازية الصغيرة السابقة فى المدينة وصقل اذهانهم على نمط الطبقة العاملة. وهذا هو الشكل الاساسى للكفاح الطبقى الذى نخوضه الآن.

وبالنظر لتسلل النفوذ التخريبي لقوى الثورة المضادة من الخارج وتململ فلول الطبقات المستغلة المندحرة فى الداخل تحت ظل نظامنا فانه يجب ان يكون هناك كفاح طبقى لاخماد مؤامراتهم المضادة للثورة.

وبهذه الطريقة يوجد فى المجتمع الاشتراكى شكل من اشكال الكفاح الطبقى للممارسة الدكتاتورية ضد الاعداء فى الداخل والخارج الى جانب الشكل الاساسى من اشكال الكفاح الطبقى لتثوير العمال والفلاحين والمثقفين العاملين واعادة صقل اذهانهم بوسائل التعاون تهدف تحقيق وحدتهم وتضامنهم.

ولذلك فان الكفاح الطبقى لا يختفى فى المجتمع الاشتراكى بل يستمر كالسابق وتتغير اشكاله فقط. ومن الصحيح تماما ملاحظة مسألة الكفاح الطبقى فى المجتمع الاشتراكى بهذه الطريقة.

اما فيما يتعلق بمسألة الكفاح الطبقى فاود ان اؤكد بعض الكلمات القليلة حول مسألة تثوير المثقفين. لا يمكننا القول لحد الآن باننا قد حققنا بشكل كامل طرق تثوير المثقفين. فقد ارسلنا المثقفين ذات مرة الى المصانع للعمل بين العمال بهدف تثويرهم. الا انه من المشكوك فيه ان تكون هذه الطريقة فى الواقع طريقة جيدة. لقد قمنا بتربية المثقفين لاننا اردنا ان نجعلهم يكتبون ويدرسون العلوم والتكنولوجيا او يخدمون كمعلمين. فلو اردنا ارسالهم الى المصانع لانجاز عمل ما لكان علينا ان نجعلهم عمالا من البداية، ولماذا نقوم بتدريبهم رغم كل التكاليف؟ لذلك فان هذه الطريقة لم تكن مناسبة تماما.

من الطبيعى بانه لشىء حسن ان نقرب المثقفين من العمال ليتعلموا منهم تنظيمهم وثباتهم واخلاصهم للشعب الذى يعملون لخدمته بعملهم البدنى. الا ان ذلك لم يكن بالجواب الشافى على مسألة تثوير المثقفين. وقد تردد العديد من كتابنا على المصانع ومع ذلك فان بعضهم لم يحقق سوى تقدم قليل رغم كل ما عملوه فى المصانع. لذلك فاننا لا يمكن ان نثور المثقفين بمجرد ارسالهم الى المصانع للعمل.

ان الامر المهم يتطلب منا ان نجعلهم يعززون حياتهم التنظيمية على اختلاف الوانها بما فيها حياتهم الحزبية. ان بعض مثقفينا فى الوقت الحاضر لا يرغبون فى تعزيز حياتهم التنظيمية بالوانه المختلفة بما فيها الحياة الحزبية ولا يشتركون فى الحياة التنظيمية بشكل جيد. وهم يعتقدون كما لو انهم لا يتمتعون بالحرية عندما يعملون على تعزيز حياتهم الحزبية والتنظيمية.

وان بعض الرفاق من كوادرنا الذين يتجهون عكس سياسات الحزب هم من غير النشطين فى حياتهم الحزبية ودراساتهم الحزبية. وحتى مدرسة الحزب المركزية لا تقوم بتقوية الحياة الحزبية لطلبتها الآن مما جعلهم بعد التخرج لا يستفيدون جيدا مما تعلموه ولا يعملون ولا يعيشون بطريقة ثورية.

ولذلك فان المسألة البالغة الأهمية بالنسبة لتثويرهم هى ان نجعلهم يساهمون بنشاط فى الحياة التنظيمية الثورية. وفوق ذلك كله فانه من الضرورى بالنسبة لهم تقوية حياة الخلية الحزبية وعدم التباهى بما يتعلمونه والقيام بالدراسة الحزبية بصورة

جيدة لتسليح انفسهم بالافكار الثورية. هذا بالاضافة الى ان عليهم ان لا يخافوا من النقد ولا يمتنعوا عن نقد الآخرين. ويجب ان يشددوا من النقد والنقد المتبادل ويلتزموا بالانضباط التنظيمي بدقة. وهذا وحده سيساعدهم على تثويرهم. على الناس ان يزرعوا الافكار الجماعية فى مجرى الحياة التنظيمية للحزب او اية منظمة اجتماعية وان يتحلوا بالروح الثورية لتلقى المسؤوليات الخطيرة للمهام الثورية من منظماتهم والعمل على تنفيذها دون كلل. على اعضاء الحزب والمنظمات الاجتماعية ان يسلحوا انفسهم بقوة بسياسات الحزب ويعملوا على ترويجها وان يصبحوا ثوريين لدرجة تمكنهم من تنفيذ مهامهم الثورية بدقة كاملة وفقا لسياسات الحزب. ان الثورى هو شيوعى اصيل. وليس هناك ما يربط الشيوعى بالانانية التى تعنى البحث عن مصالح المرء الخاصة فقط. على الثوريين ان يتحلوا بالروح الشيوعية للعمل والعيش تحت شعار "الواحد للجميع والجميع للواحد" وان يفولذوا انفسهم بالروح الحزبية والروح الطبقية والروح الشعبية لخدمة الطبقة العاملة ومجموع الشعب.

ان المثقفين سوف يتفسخون بالنهاية اذا لم يقوموا بدور نشط فى كافة مجالات الحياة التنظيمية بما فيها حياة الحزب التنظيمية. وهناك العديد من الامثلة على ذلك. اود ان اؤكد مرة اخرى بان على كافة المثقفين القدامى والجدد ان يعززوا حياتهم التنظيمية للحزب والمنظمات الاخرى المختلفة ليتخلصوا من افكارهم الليبرالية والبرجوازية الصغيرة ويدربوا انفسهم الى ثوريين.

لقد اسهبت اليوم اليكم بشىء من التفصيل عن مسألتى فترة الانتقال ودكتاتورية البروليتاريا. واعتقد بان ذلك كاف لاعطائكم فكرة عامة عن المسائل المناقشة فى مجرى دراسة وثائق مؤتمر مندوبى الحزب.